"أسباب الترجيح،
ودورها في تقوية الحكم النحوي
دراسة تحليلية"

إعداد

د. محمود حمدي عبد اللاه علي

مدرس اللغويات

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بقنا

جامعة الأزهر

" أسباب الترجيح ،ودورها في تقوية الحكم النحوي دراسة تحليلية "

محمود حمدي عبد اللاه على

قسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بقنا ، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الالكتروني : MahmoudAli.4119@azhar.edu.eg

الملخص:

من الطبيعى أن ينشأ مع بداية تطور النحو العربي خلاف بين النحاة، وهذا بسبب ظهور المذهب البصرى والمذهب الكوفي، ونتيجة لهذا لخلاف ظهرت آراء، وأقوال تعالج الكثير من مسائل النحو، وإذا أمعنا النظر في الخلاف بين النحويين على اختلاف مدارسهم ومذاهبهم وجدناه خلافًا منهجيًّا يقوم على استعمال القياس الصحيح واستخدام السماع، والاهتمام بالرواية والنقل، وبهذا يكون الخلاف بين النحويين ذا طابع خاص له أصوله التي يمتاز بها عن غيره.

فمن ثَمَّ تتضح أهمية الموضوع عن أن النحاة كانوا ينظرون إلى أسباب الترجيح على أنها أصول تقوم على مجموعة من الضوابط التي يستنبطها النحوي أو يفترضها قصد تَفَهُّم ما يمكن أن يسمى بنظام العربية، وتناسق عناصرها ، وكل ذلك بغض النظر عن كون ما يهتدى إليه النحوي منها هو ما يقصده الناطقون باللغة على السجية والطبع أم لا ،ومعنى هذا أن التعليل يمكن أن يعتبر جهازًا تفسيريًا يهدف إلى تحقيق نظرة شاملة إلى نظام اللغة، وكشف الغطاء عن منطقه الداخلى .

لذا أصبحت هذه الظاهرة موضوعًا لا غنى عنه في الدراسات النحوية، لا سيما عندما تذكر الأمثلة ،ويذكر معها الخلاف النحوي، فكان موضوع هذه الدراسة بعنوان **(أسباب الترجيح، ودورها في تقوية الحكم النحوي دراسة تحليلية)** .

وتتألف هذه الدراسة من مقدمة تحدثت فيها عن أهمية الموضوع وسبب اختياري له، وعن خطة السير فيه ثم يأتي بعد ذلك التمهيد، وفيه الحديث عن الترجيح وأهميته في الخلاف النحوي، واشتمل على: تعريف الترجيح – أركان الترجيح – أشهر المصنفات في الترجيح النحوي.

ثم بعد ذلك مبحثان رئيسيان :المبحث الأول: أسباب الترجيح ودورها في تقوية الحكم النحوي في الأسماء ،والمبحث الثانى: أسباب الترجيح ودورها في تقوية الحكم النحوي في الأفعال، ثم جاءت الخاتمة التي تتناول أهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة

وصل اللهم أفضل صلاة على معلم الأمة الأول محمد بن عبدالله ﷺ وعلى آله وأصحابه الكرام البررة وسلم تسليمًا كثيرًا.

الكلمات المفتاحية: الترجيح – الخلاف – أسباب – الحكم النحوي – أشهر المصنفات – أركان – التثنية – المتوسط – التنازع – الوسط – الفجائية.

"The reasons for weighting, and its role in strengthening grammar, is an analytical study".

Mahmoud Hamdi Abdullah Ali

Department of Linguistics at the Faculty of Islamic and Arab Studies Benin Bakena, Al-Azhar University, Egypt.

E-mail: MahmoudAli.4119@azhar.edu.eg

Abstract:

It is natural that at the beginning of the development of The Arab grammar there is a disagreement between the sculptors, and this is due to the emergence of the Visual and Kufic doctrines, and as a result of this disagreement has emerged opinions and statements that address many issues of grammar, and if we consider the difference between grammarians of different schools and doctrines we find a systematic disagreement based on the use of correct measurement and the use of hearing, interest in the novel and transport, so the difference between the grammarians has a special character that has its own origins.

The refore, the importance of the subject is clear that the sculptors viewed the reasons for weighting as assets based on a set of controls that are derived by grammar or assumed in order to understand what might be called the Arabic system, and the consistency of its elements, all regardless of the fact that what the grammar is referring to is what the speakers of the language mean on the satire and nature or not, meaning that the explanation can be considered as an explanatory device aimed at achieving a comprehensive view of the language system, and the disclosure of the cover of its internal logic.

Therefore, this phenomenon has become an indispensable topic in grammatical studies, especially when the examples are mentioned, and the topic of this study is entitled "Reasons for weighting, and its role in strengthening grammar is analytical.

This study consists of an introduction in which she talked about the importance of the subject and the reason for my choice, and about the plan to proceed with it and then come the introduction, in which the talk about weighting and its importance in the grammatical dispute, and included: the definition of weighting - the elements of weighting - the most famous works in grammatical weighting.

Then there are two main topics: the first topic: the reasons for weighting and its role in strengthening grammatical judgment in names, and the second topic: the reasons for weighting and its role in strengthening grammatical judgment in acts, then came the conclusion that deals with the most important results of this study

God has prayed the best prayer for the nation's first teacher, Muhammad bin Abdullah r, and on his god and his honored companions, al-Barra, and he delivered a lot.

Keywords: Weighting - Disagreement - Causes - Grammatical Judgment - Most Famous Works - Arkan - Deuteronomy - Medium - Conflict - Middle - Sudden.

مقدمة البحث

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله الأمين، وعلى آله الملتزمين بنهجه وصحبه المقتدين بسنته والداعين لشريعته الغراء ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد

بدأ ظهور النحو العربى بسبب ظاهرة اللحن ،وكان بدايته معالجة تلك الظاهرة التى هددت سلامة العربية ،ونقاءها ،فبرز لهذا الغرض علماء قاموا بوضع القواعد لهذه اللغة ،وكان من الطبيعى أن ينشأ مع بداية تطور النحو العربى خلاف بين النحاة ،وظهور للمذهب البصرى والمذهب الكوفى ،ونتيجة لهذا لخلاف ظهرت آراء ،وأقوال تعالج هذه المسائل الخلافية ،وإذا أمعنا النظر فى الخلاف بين النحويين على اختلاف مدارسهم ومذاهبهم وجدناه خلافًا منهجيًّا يقوم على استعمال القياس الصحيح واستخدام السماع ،والاهتمام بالرواية والنقل ،وبهذا يكون الخلاف بين النحويين ذا طابع خاص له أصوله التى يمتاز بها عن غيره.

فمن ثَمَّ تتضح أهمية الموضوع عن أن النحاة كانوا ينظرون إلى أسباب الترجيح على أنها أصول تقوم على مجموعة من الضوابط التى يستنبطها النحوى أو يفترضها قصد تَفَهُّم ما يمكن أن يسمى بنظام العربية ،وتناسق عناصرها ،وكل ذلك بغض النظر عن كون ما يهتدى إليه النحوى منها هو ما يقصده الناطقون باللغة على السجية والطبع أم لا ،ومعنى هذا أن التعليل يمكن أن يعتبر جهازًا تفسيريًا يهدف إلى تحقيق نظرة شاملة إلى نظام اللغة ،وكشف الغطاء عن منطقه الداخلى .

ومما دفعنى إلى دراسة هذا الموضوع : اهتمام النحويين قديمًا،وحديثًا بأسباب الترجيح فى النحو العربى، فلا تكاد تطالع موضوعًا نحويًا دون أن

تجد اختلاف النحويين فى تفسير ظواهره أو تعليله ،وبيان عامله كما أن طبيعة النحو العربى تساعد على ذلك ؛لذا أصبحت هذه الظاهرة موضوعًا لا غنى عنه فى الدراسات النحوية ،لا سيما عندما تذكر الأمثلة ،ويذكر معها الخلاف النحوى ،فكان موضوع هذه الدراسة بعنوان (**أسباب الترجيح ،ودورها فى تقوية الحكم النحوى دراسة تحليلية**) .

وبتوفيق الله وعونه انعقد العزم على أن يتألف هذا البحث من مقدمة تحدثت فيها عن أهمية الموضوع وسبب اختيارى له ،وعن خطة السير فيه ثم يأتى بعد ذلك التمهيد وفيه الحديث عن الترجيح وأهميته فى الخلاف النحوى،واشتمل على: تعريف الترجيح – أركان الترجيح – أشهر المصنفات فى الترجيح النحوى.

ثم بعد ذلك ثلاثة مباحث رئيسة :المبحث الأول:من مسائل أسباب الترجيح ودورها فى تقوية الحكم النحوى فى الأسماء ،والمبحث الثانى:من مسائل أسباب الترجيح ودورها فى تقوية الحكم النحوى فى الأفعال،والمبحث الثالث من مسائل أسباب الترجيح ودورها فى تقوية الحكم النحوى فى الحروف، ثم قفيت ذلك كله بخاتمة تناولت أهم النتائج التى أسفرت عنها هذه الدراسة ،وأسأل الله تعالى أن يلقى هذا العمل القبول ممن يقرأه أو يطلع عليه ،كما أسأله تعالى الإخلاص فى القول والعمل فهو خير مأمول وأكرم مسئول .

وصل اللهم أفضل صلاة على معلم الأمة الأول محمد بن عبدالله ﷺ وعلى آله وأصحابه الكرام البررة وسلم تسليمًا كثيرًا.

الدراسات السابقة

تقتضى الأمانة العلمية ألا يُغْفِلَ البحث الدراسات السابقة لهذا الدراسة، وفي حدود ما اطلعت عليه وجدت بعض الدراسات تتعلق بالترجيح النحوى ،وإليكم جانبا من هذه الدراسات السابقة:

- المعارضة والترجيح فى النحو العربى من إعداد/سناء يوسف فتح الباب ،ط/دار غريب للطباعة والنشر – القاهرة .
- الترجيح النحوى عند المفسرين حتى نهاية القرن الثامن الهجرى –رسالة دكتوراه– من إعداد عبد الحسين حسن جاسم ،جامعة البصرة – كلية التربية للعلوم الإنسانية ١٤٣٤ه–٢٠١٣م .
- معايير الشاهد الشعرى فى الترجيح النحوى من إعداد الباحثين/سامى عوض ،ويوسف عبود، بحث نشر فى مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث مجلد(٣) – العدد (١) ٢٠١٧م
- مسائل الترجيح فى إعراب القرآن عند أبى حيان دراسة وتقويمًا –رسالة دكتوراه– من إعداد الباحث/أحمد محمد الزهرانى لعام /١٤٣٣ه– ٢٠١١م،جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية .
- مسائل الترجيح بين الثمانينى وابن يعيش فى شرحهما للتصريف الملوكى دراسة موازنة –رسالة ماجستير– من إعداد الباحث/نايف حسين محسن الحارثى لعام ١٤٣٣ه–١٤٣٤ه جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية وآدابها .
- أسس الترجيح فى كتب الخلاف عرض وتقويم من إعداد الباحثة/فاطمة محمد طاهر حامد لعام ١٤٢٩ه–١٤٣٠ه –جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية.

وهذا ما تمكن منه البحث فى الاطلاع على بعض الدراسات السابقة التى تمت بِصِلَةٍ لهذه الدراسة

التمهيد

الترجيح وأهميته فى الخلاف النحوى

ويشتمل على :

تعريف الترجيح – أركان الترجيح – أشهر المصنفات فى الترجيح النحوى

التمهيد

اعتنى العلماء – رحمهم الله – بالترجيح فى مختلف العلوم ،وأَوْلُوهُ اهتمامًا كبيرًا ، فلا تكاد تفَتِّشُ فى كتب الأقدمين إلا وتجد هذا المصطلح مبثوثًا فى كتبهم ، لا سيما فى المسائل التى تناولت الخلاف ،ومما لا شك فيه أن كتب أصول الفقه قد أَوْلَتْهُ اهتمامًا خاصًا ،وراح علماء هذا الفن يُنَظِّرُونَ له القواعد التى تضبط حدوده من تعريف ،وبيان لشروط ،وأركان ،وغير ذلك ،ويمكن القول أن حديث علماء أصول النحو فى هذا المصطلح إنما هو مستنبط مما تحدث به علماء أصول الفقه ،بل إنك فى بعض القواعد والأحكام لا تجد فرقًا بينهما(١)،ومهما يكن من شىء فإن الترجيح يكون نتيجةً للتعارض بين الأدلة ،والأقوال ؛لذلك تجد هذين المصطلحين – التعارض والترجيح– لا ينفكان عن بعضهما،ويجدر فى هذا الموطن الحديث عن أهم النقاط التى تتعلق بهذا المصطلح ،وهى تتمثل فى الآتى:

أولًا : تعريف الترجيح :

كان العرب – قبل شيوع اللحن – يتكلّمون بلغتهم سليقة وطبعًا لا تعلمًا وتلقنًا بحسب قواعد محدّدة وأصول مقرّرة ، ولكنهم احتاجوا حينما كثر اللحن وانتشر ، إلى استقراء هذه اللغة ، لضبط القواعد وتحرير الأصول ، وقام بهذا الجهد اللغويون خاصة، فصنفوا الظواهر اللّغوية المختلفة وحالات الكلام المتباينة، ووضعوا لها أسماءً تعين على توضيحها وتثبيتها في الأذهان ، ومن بين هذه الظواهر ظاهرة الترجيح فى النحو العربى

(١) الاقتراح في أصول النحو للسيوطي صـ ١٦١،ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية ،راجعه وقدم له: علاء الدين عطية ط/ دار البيروتي، دمشق ط٢، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦ م .

التى شغلت قدرا كبيرًا،ونالت مرتبة عالية فى تأسيس ،وإثراء هذا العلم ، ألا وهو علم النحو[١] .

فالترجيح لغة :مصدر للفعل رجَّحَ مضعف العين على حد :"كَسَّرَ – تَكْسِير"[٢]،وهو من (رَجَحَ) الثلاثى،وهو لفظ يدور حول معانٍ منها الميل،والثقل،والرزانة ،قال الخليل:"رجح: رَجَحْتُ بيَدي شيئاً: وَزنته ونَظَرت ما ثِقْلُه. وأرجَحْتُ الميزان: أَثقَلْتُه حتى مال. ورجح الشيء رُجحاناً ورُجُوحاً. وأرجَحْتُ الرجلَ: أعطيته راجحاً. وحِلْمٌ راجح: يَرْجُحُ بصاحبه"[٣].

وفى الاصطلاح:إثبات مرتبة فى أحد الدليلين على الآخر[٤] .

وقيل : هو بيان القوة لأحد المتعارضين على الآخر[٥] .

ومما يسترعى النظر أن هناك علاقةً بين المعنى اللغوى ،والاصطلاحى ،هذه العلاقة ظاهرة ،وجلية ،فالميزان له كفتان ،كما أن مسائل الترجيح فيها طرفان ،الأول منهما (راجح)،وهو القول المختار ،والطرف الآخر (مرجوح) ،وهو القول المتروك ،وللقول الراجح فضل ،وزيادة على غيره

---

(١) النّحو العربي العلّة النّحوية نشأتها وتطورها لمازن المبارك صـ٧٩ ،ط/المكتبة الحديثة – بيروت ،ط١: ١٩٦٥م بتصرف .

(٢) الخصائص لابن جني ٢٩٢/٢ ،ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ،الطبعة الرابعة.

(٣) العين ٧٨/٣ (ر.ج.ح) ،تح/ د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ط/ دار ومكتبة الهلال .

(٤) التعريفات للجرجانى صـ ٥٦ : ط/ دار الكتب العلمية بيروت –لبنان ط١: ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

(٥) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية للكفوي صـ٣١٥،تح/ عدنان درويش – محمد المصري ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت.

،فسما وغلب فالباحث أو المجتهد متذبذب بين المذاهب ،والأدلة أيها يختار،ولما كان المرجِّح قد وافق الصواب ،كان ما قال به أرزن مما قال به غيره ،و حول هذا المعنى يقول السرخسى :"فَنَقُول تَفْسِير التَّرْجِيح لُغَة إِظْهَار فضل فِي أحد جَانِبي المعادلة وَصفا لَا أصلا فَيكون عبارَة عَن مماثلة يتَحَقَّق بهَا التَّعَارُض ثمَّ يظْهر فِي أحد الْجَانِبَيْنِ زِيَادَة على وَجه لَا تقوم تِلْكَ الزِّيَادَة بِنَفسِهَا فِيمَا تحصل بِهِ الْمُعَارضَة أَو تثبت بِهِ الْمُمَاثَلَة بَين الشَّيْئَيْنِ وَمِنْه الرجحان فِي الْوَزْن فَإِنَّهُ عبارَة عَن زِيَادَة بعد ثُبُوت المعادلة بَين كفتي الْمِيزَان وَتلك الزِّيَادَة على وَجه لَا تقوم مِنْهَا الْمُمَاثَلَة ابْتِدَاء وَلَا يدْخل تَحت الْوَزْن مُنْفَردا عَن الْمَزِيد عَلَيْهِ مَقْصُودا بِنَفسِهِ فِي الْعَادة نَحْو الْحبَّة فِي الْعشْرَة وَهَذَا لِأَن ضد التَّرْجِيح التطفيف وَإِنَّمَا يكون التطفيف بِنُقْصَان يظْهر فِي الْوَزْن أَو الْكَيْل بعد وجود الْمُعَارضَة بِالطَّرِيقِ الَّذِي تثبت بِهِ الْمُمَاثَلَة على وَجه لَا تنعدم بِهِ الْمُعَارضَة فَكَذَلِك الرجحان يكون بِزِيَادَة وصف على وَجه لَا تقوم بِهِ الْمُمَاثَلَة وَلَا يَنْعَدِم بظهوره أصل الْمُعَارضَة"(١)

ثانيا:أركان الترجيح :

من التعريف السابق للترجيح ومن خلال الربط بين المعنى اللغوى والاصطلاحى يتضح أن للترجيح أربعة أركان تتمثل فى الآتى:

الأول الراجح : القول المختار .

الثانى المرجوح :القول المتروك

الثالث المُرَجَّح به : وهو الدليل أو الزيادة التى جعلت القول الراجح يمتاز ويقوى على القول المرجوح .

---

(١) أصول السرخسي ٢٤٩/٢ ،ط/ دار المعرفة – بيروت .

الرابع المُرجِّح :وهو الذى يفاضل بين الأقوال ،ويثبت القوة بين الأدلة ويبين عن مراتبها[1].

فالترجيح يكون بتقوية أحد الآراء النحوية التى يحتملها النص ،والاحتجاج له بالأدلة التى تؤكد قوته فى الكشف عن دلالة النص ؛لذلك استشعر النحويون ضرورة الوقوف على مصادر النحو واختلاف اللغات وقوانين الاستعمال ،ونتيجةً للتنوع فى أساليب اللغة واختلاف ألوانها التعبيرية ،فقد ازدانت قواعد النحويين بالخلافات الكثيرة التى جعلت فهم النص أمرا عسيرًا ويحتاج إلى الدقة فى معرفة أسرار اللغة ،مما أدى إلى أن تكون ظاهرة الخلاف النحوى ملازمة لمسيرة النحو العربى ،فتعددت الآراء وتشعبت المسائل وكثرت التأويلات ؛لذلك فإن الترجيح يستند إلى الاجتهاد فى الميل إلى أحد هذه الآراء الموثق بالدليل الذى يلجأ إليه النحوى فى ترجيح أحد الآراء ؛لأجل هذا بذل النحويون جهودًا متميزة فى دراسة المسائل النحوية ،وتحققوا من الطرق المتبعة فى تشكيل القواعد التى أثبتوها ،وذلك بمعرفة لغات العرب وطرق كلامهم ،وتنوع أساليبهم ،كما استدلوا على تقوية الرأى بالقرآت القرآنية ،والتى تشكل بدورها رافدًا من روافد بناء النحو العربى.

ثالثًا: أشهر المصنفات فى الترجيح النحوى :

للترجيح أثر واضح فى النحو العربى، فهو مظهر من مظاهر الاحتجاج الاستدلالى فى أصول النحو، ومرتكزها الأول والأساس الذى قامت عليه،

---

(١) مسائل الترجيح بين الثمانينى وابن يعيش فى شرحهما للتصريف الملوكى صـ١٥ (رسالة) إعداد /نايف حسين محسن الحارثى –جامعة أم القرى –كلية اللغة العربية ١٤٣٣هـ –١٤٣٤هـ

وهو المعول الرئيس فى تثبيت الأحكام وتقوية الاحتجاج بها، إذ معرفة الأحكام بدون أدلتها يستحيل، ومعرفة الأدلة يحتاج إلى التعليل، وقد فرض الواقع اللغوى والدرس النحوي وجود هذا المصطلح، من واقع نزوع النفس البشرية إلى معرفة الأسباب والمسببات أو العلة وما وراءها،وبدأ هذا المصطلح ينجلى بشكل واضح فى بغداد حين اختلفت فيها اتجاهات العلماء إلى ثلاثة أنحاء، وقد تمايزت طوائفهم الثلاث تبعًا لاختلاف نزعاتهم، وكانت الطائفة الخالطة بين النزعتين البصرية والكوفية تزاول المذهبين وتنظر فيهما نظرة غير مشوبة بالعصبية، فهي لا بد واجدة رجحان هذا المذهب في مسائل وذلك المذهب في مسائل أخرى، وكان عمل هذه الطائفة منبها بعض معاصريهم إلى استقراء ما صح من القوانين النحوية بدون التحيز إلى فريق دون آخر، فَجَرَّ ذلك إلى الخلط بين المذهبين لاستخلاص مذهب منهما مرضي عنه عندهم، ولقد اتسعت هذه الحركة ونمت فعالجها الكثيرون، حتى احتل مكانا بين المذهبين مذهب آخر جديد مؤلف من المذهبين بفروق قليلة، اشتهر ذلك المذهب بالبغدادي، إذ كانت أرض بغداد هي التي أقلته وسماؤها التي أظلته، ظهرت بواكيره فى أخريات القرن الثالث الهجرى على مرأى من المتنازعين من الفريقين في الدور الأخير من أدوار سِجَالِهِم، فجعل العلماء يأخذون من هذا المذهب مسألة ومن ذاك أخرى مثلا، وهكذا دواليك تبعا لما تترجح كفتها عند النظر، وما أَهَلَّ القرن الرابع الهجرى حتى كثرت قواعد هذا المذهب الجديد وأيده النُّظَّارُ له، واشتهرت طائفة به، فقاسم المذهبين عملا ومزاولة، وشَقَّ له سبيلا معهما، وامتدت به الأيام قليلا، فحدث للنحو به

عهد جديد[١] وفى هذا المقام يطيب ذكر أهم وأشهر المصنفات التى صُنِّفَتْ فى هذا المصطلح ،وهى كالآتى:

- **المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون** لابن كيسان (ت ٣٢٠ه) "[٢].
- **المقنع فى اختلاف البصريين والكوفيين** لأبى جعفر النحاس(ت ٣٣٨ه)[٣]
- **الخلاف بين النحويين** لأبى الحسن الرمانى (ت ٣٨٤ه) [٤] .
- **كفاية المتعلمين فى اختلاف النحويين** لابن فارس (ت ٣٩٥ه) [٥] .
- **أسرار العربية** لأبى البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، وهو كتاب صنَّفَهُ صاحبه بأسلوب قائم على المناظرة ،والجدل ، فها هو ذا يذكر فى مقدمة كتابه أنه ذكر الكثير من آراء النحويين

---

(١)نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي صـ١٥٠، تح/ أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل ط/ مكتبة إحياء التراث الإسلامي ،ط١ ، ٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ،و المدارس النحوية لشوقى ضيف صـ٢٤٥ ،ط: دار المعارف ط٧.

(٢) الفهرست لابن النديم صـ ١٠٩،تح: إبراهيم رمضان ط: دار المعرفة بيروت – لبنان ط٢: ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م ،و معجم الأدباء لياقوت الحموي ٥/ ٢٣٠٨، تح/ إحسان عباس ط/ دار الغرب الإسلامي- بيروت ط١: ١٤١٤ هـ-١٩٩٣ م.

(٣)بغية الوعاة للسيوطى ٣٦٢/١ ،تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

(٤)إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ٢٩٥/٢،تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم ،ط/ دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ط١، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٢م.

(٥)معجم الأدباء لياقوت الحموي ١/ ٤١٢

البصريين والكوفيين وفندها وبيَّن الصحيح منها والفاسد معضدًا ذلك كله بالعلل النحوية راجعًا فيها إلى الدليل فى كل مايذكر فيقول :" فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بـ"أسرار العربية "كثيرًا من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين، من البصريين والكوفيين، وصححت ما ذهبت إليه منها بما يحصل به شفاء الغليل، وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل، ورجعت في ذلك كله إلى الدليل، وأعفيته من الإسهاب والتطويل وسهلته على المتعلم غاية التسهيل، والله تعالى ينفع به، وهو حسبي ونعم الوكيل"(١) ،ومما صنفه أيضًا الأنبارى – فى العلة النحوية– :" الجمل في علم الجدل"،و "نجدة السؤال في عمدة السؤال"(٢)،غير أن الكتابين قد طُبِعَا باسمين آخرين ،الأول باسم "الإغراب فى جدل الإعراب"،والآخر باسم " لُمَع الأدلة فى أصول النحو"(٣) ،ومن مصنفاته أيضًا فى هذا المصطلح – أعنى مصطلح الترجيح – الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين(٤).

ثم جاء بعد أبى البركات الأنبارى نحاة متعددون ألفوا كتبًا فى النحو ،وتحدثوا فيها عن أصول النحو،وأفردوا فيه أبوابا فى الحديث عن الترجيح كالسيوطى مثلاً فى كتابه الماتع :"الاقتراح فى أصول النحو" جمع فيه

---

(١) أسرار العربية صـ٢٧ ط/ دار الجيل – بيروت ط١، ١٩٩٥تح/ د.فخر صالح قدارة .

(٢) البغية ٨٧/٢.

(٣) الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه لخديجة الحديثى صـ٣٢٢ ط/مطبوعات جامعة الكويت ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

(٤) البغية ٨٧/٢.

أصول النحو وصنفها على طريقة الفقهاء فى تصنيف أصولهم ،وقد صرح بذلك فى مقدمة كتابه ،فقال :" فهذا كتاب غريب الوضع ، عجيب الصنع ، لطيف المعنى ، طريف المبنى ، لم تسمح قريحة بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منواله ، في علم لم أسبق إلى ترتيبه، ولم أتقدم إلى تهذيبه،وهو أصول النحو، الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه، وإن وقع في متفرقات كلام بعض المؤلفين،وتشتت في أثناء كتب المصنفين، فجمعه وترتيبه صنع مخترع ، وتأصيله وتبويبه وضع مبتدع ؛ لأُبْرِزَ في كل حينٍ للطالبين ما تبتهج به أنفس الراغبين، وقد سميته بـ(الاقتراح في علم أصول النحو) [1].

وبعد هذا التطواف حول تعريف الترجيح ،وأركانه ،وأهم مصنفاته يمكن القول بأن الترجيح ترجع أهميته إلى الأمور التالية:

أولاً: أن العلاقة بين الشريعة والنحو حتمية ،وقوية؛لأن المرجع فى معرفة شرعنا إلى القرآن والأخبار ،وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم؛لذا كان العلم بشرعنا موقوفا على العلم بهذه الأمور وما لا يتم الواجب المطلق به وكان مقدورا للمكلف فهو واجب[2]

فإنه لا يمكن لطالب العلوم الشرعية أن يستوعب نصوص الوحيين من الكتاب والسنة، ويفهمها الفهم الصحيح الخالي من الأسقام إلا إذا كان له حظ من علوم العربية، فلا يتأتى فهم نصوص الشرع لأجل العمل بها، واستنباط الأحكام للوقائع إلا بتعلم علم النحو، إذ لو ترك تعلمه لتخبط

---

(١) الاقتراح صـ١٥.

(٢) المحصول في علم الأصول للرازى ١/٢٧٥،تح/ طه جابر فياض العلواني ط/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض،ط١، ١٤٠٠

الناس في فهم نصوص الكتاب والسنة، وكان علمهم بها على غير هُدى،وربما عملوا بها على خلاف الوجه الصحيح، فلا مندوحة إذن لعلماء الإسلام وطلبة العلم من التفقه في اللغة العربية وفهم أسرارها حتى يستطيعوا استخراج الأحكام الشرعية من مصدر الإسلام الأساسي الأصيل: الكتاب والسنة.

ثانيا:الترجيح فيه إظهارٌ ،واتباعٌ لأحسن الأقوال،وفيه إعمال للتفكير العقلى ، حيث استعمل النحويون قدراتهم فى تحليل النصوص تحليلًا يؤدى إلى فهم المعنى المراد لهذه النصوص ،ويرجع هذا إلى ثقافتهم ،ومعرفتهم بأساليب اللغة ،إذ كانت عندهم قدرة متميزة فى الربط والتحليل ،ومعرفة الأسباب التى تدل على قوة أحد الآراء ،فتنبهوا إلى أهمية العلاقة بين هذه النصوص والأوجه التى تحتملها من الإعراب ؛ لإبراز المعنى الدقيق.

فكان المبرد شديد الاهتمام بالتعليل حتى كانت المطالبة بالتعليل هي السلاح الذي شهر في مناقشاته مع الزجاج ومن معه في حلقة أستاذه ثعلب ، كما وقف فى وجه سيبويه ؛لأنه قَبِلَ قول الخليل خاليًا من التعليل فخالفه في كثير من المسائل لم يكن خلافه فيها كلها حول الحكم النحوي إنما كان في كثير منها حول علة ذلك الحكم ،ووافقه في بعضها في الحكم وخالف في علته(١)

ثالثا : الترجيح يُسهِمُ فى جمع أقوال العلماء المتناثرة فى ثنايا الكتب ، فالآراء التى انفرد بها النحاة كثيرة ،وهى تبين تنوع الآراء واختلافها بين النحاة ،كما أنها تدل على أن علم النحو تتنوع فيه الآراء باختلاف نظر النحاة وتأملهم ،وقد أشار ابن جنى إلى هذا بقوله:"وذلك أن هذا موضع

(١) الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه صـ٣١٩.

إنما يتحاكم فيه إلى النفس والحسّ، ولا يرجع فيه إلى إجماع ولا إلى سابق سنة ولا قديم ملة، ألا ترى أنَّ إجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة؛ لأن كل واحد منهم إنما يرُدُّك ويرجع بك فيه إلى التأمل، والطبع لا إلى التبعية، والشرع"[١] .

ففى مسائل الخلاف النحوى ترجح الأصول المجمع عليها ،ويؤخذ بالآراء التى اتفق وأجمع عليها النحاة ؛لأن إجماع النحاة فى مسألة من مسائل النحو حجة[٢]

رابعا : ترجع أهمية الترجيح إلى أن نقض الحجة بالحجة ،والدليل بالدليل ،يبين عن العبقرية العقلية التى تميز بها العلماء الأوائل ،والتى تدل على نظرة ثاقبة ،وفكر عميق،حيث بدأ التعليل النحوى منذ وقت مبكر ،ففى البصرة كان عبدالله بن أبى إسحاق مهتمًا بالتعليل ،فهو أول من بعج[٣] النحو ومدَّ القياس والعلل، وكان أبو عمرو أوسع علمًا بكلام العرب ولغاتها وغريبها[٤].

---

(١) الخصائص ٣٢٩/٢

(٢) السابق ١٩٠/١

(٣) بعج الأرض وبجعها أي شقها وأذلها ، وتبعج السحاب وانبعج بالمطر انفرج عن الودق والوبل الشديد ، وتبعجت السماء
بالمطر كذلك وكل ما اتسع فقد انبعج ، وباعِجَةُ الوادي حيث ينبعج فيتسع لسان العرب ٣٠٨/١ (بـ ع ج) ط/ دار
المعارف – القاهرة.

(٤) طبقات فحول الشعراء لابن سلّام الجمحي صـ١٤ تح: محمود محمد شاكر ، ط/ دار المدني – جدة

وحدَّث ابن الأنبارى أن الزجاج قال :" لما قدم المبرد بغداد، جئت لأناظره، وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلب، فعزمت على إعناته، فلما فاتحته ألجمني بالحجة، وطالبني بالعلة، وألزمني إلزامات لم أهتد إليها، فتيقنت فضله، واسترجحت عقله، وأخذت في ملازمته"(١) .

خامسًا: الأخذ بالقول القوى المعتمد على الدليل ،ورَدُّ ما سواه يُسْهِمُ فى الحفاظ على اللغة ،وحمايتها من اللحن ،وبهذا يتضح موطن الصواب من موطن الخطأ والزلل ،وفى هذا يقول ابن جنى :"وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك ما لا غاية وراءه نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب والجر بحروف الجر والجزم بحروف الجزم وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال، قوي في القياس"(٢) .

وأخيرًا فإن الترجيح النحوى لم يكن منشؤه البراعة الذهنية الخالصة ،والرغبة فى إظهار تفوق النحوى على خصمه ،وإنما كان عملاً مضبوطًا ضبطًا محكمًا يرقى بهذا الضبط إلى درجة الصناعة، تلك الأسس والضوابط تكمن فى قواعد التوجيه ،والتى تُعَدُّ دستورًا للنحاة ،يُحْتَكَمُ إليها فى فكر النحاة من حيث المنهج ،ويستند إليها قرارهم عند توجيه الأحكام ،وعند الاختيار(٣).

---

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ١٧١ تح: إبراهيم السامرائي ط/مكتبة المنار الزرقاء – الأردن ط١٤٠٥:٣هـ-١٩٨٥م.

(٢) الخصائص ١٢٧/١ .

(٣) المعارضة والترجيح فى النحو العربى ،إعداد/ سناء يوسف فتح الباب صـ٢٤٠،ط/دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع –القاهرة .

المبحث الأول

من مسائل أسباب الترجيح النحوى فى الأسماء

ويشتمل على المسائل الآتية :

المسألة الأولى : إعمال اسم الفاعل المقترن بـ(أل) الدال على الحال والاستقبال .

المسألة الثانية : النون لا تدل على التثنية ولا على الجمع .

المسألة الثالثة : علة اختصاص الجر بالأسماء .

المسألة الرابعة: الأوجه الإعرابية الجائزة فى نحو قولهم: (خاتم فِضَّةٍ) .

المسألة الخامسة: تأكيد المظهر بالمضمر.

المسألة السادسة : إعراب جواب (كم) الاستفهاميّة على حسب موقعها فى الجملة.

المسألة السابعة : رفع الاسم بعد"إذا" الفجائية أو "أما" إذا وقعتا بعد عطف.

المسألة الثامنة : القول بِعَلَمِيَّةِ أعلام الأعداد.

المسألة التاسعة: العلة فى عدم صرف الثلاثي الساكن الوسط

المسألة الأولى: إعمال اسم الفاعل المقترن بـ(أل) الدال على الحال والاستقبال :

اسم الفاعل إذا اقترن بـ(أل) عَمِلَ عمل الفعل مطلقًا سواء أكان دالاً على المضى أم الحال أم الاستقبال ،وهذا رأى الجمهور من النحاة [١] ؛ لأنّ الألف واللام فيه بمعنى "الَّذِي"، واسم الفاعل المتّصل بها بمعنى الفعل، فلمّا كان في مذهب الفعل عمل عمله، فهو اسم لفظًا، وفعلٌ معنىً، وإنّما حُوّل لفظ الفعل فيه إلى الاسم؛ لأن الألف واللام لا يجوز دخولهما على لفظ الفعل، فكان الذي أوجب نقل لفظه حكمٌ أوجب إصلاح اللفظ، ومعنى الفعل باقٍ على حاله[٢].

فـ(أل) موصولة واسم الفاعل نائب مناب الفعل الواقع صلة لموصول[٣]

جاء فى شرح الكافية :"بناء على مذهب الجمهور: إن أصل: الضَّارب والمضْروب: الضَرَبَ والضُرِبَ، فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٤ تح/د. إميل بديع يعقوب ط/ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط١: ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م ،وشرح الكافية للرضى ١٣/٣تح/ يوسف حسن عمر ط/منشورات جامعة قاريونس – بنغازى ط٢ ١٩٩٦م ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١١٠/٣تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد ط/ دار التراث – القاهرةط٢٠ ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠ م ،وشرح السيوطى على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية صـ٣٤٥تح/ محمد صالح الغرسى ط/ دار السلام – القاهرة ط١: ١٤٢١ه – ٢٠٠٠م ،وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي٧٠/٣ تح/ عبد الحميد هنداوي ط/المكتبةالتوفيقية – القاهرة .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٤.

(٣) الهمع ٧٠/٣ .

للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل، أما لفظًا، فظاهر، وأما معنى، فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه، معرفة، كالحرفيةمع ما تدخل عليه، فصيروا الفعل في الصورة الاسم: الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل، والمبني للمجهول في صورة اسم المفعول؛ لأن المعنيين متقاربان، إذ معنى زيدٌ ضاربٌ، زيد ضَرَبَ أو يَضْرِبُ، وزيدٌ مضروبٌ: زيد ضُرِبَ أو يُضْرَبُ، ولكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم، عملت بمعنى الماضي"[1] .

ومن أمثلة إعمال اسم الفاعل المقترن بـ(أل) الدال على المضى ،قول امرئ القيس:

القاتِلِينَ الَمِلكَ الحُلاحِلا خَيَر مَعَدٍّ حَسَبًا ونائلا[2]

---

(١) الرضى ١٣/٣،و١٤.

(٢) البيت من بحر الرجز فى ديوانه صـ ١٤٢تح/ عبد الرحمن المصطاوى ط/ دار المعرفة بيروت – لبنان ط٢ : ١٤٢٥ه- ٢٠٠٤م ،والتذييل والتكميل لأبى حيان ٣٣٥/١٠ تح/ د. حسن هنداوي ط/ دار كنوز إشبيليا ،وشرح شذور الذهب لابن هشام صـ ٣٨٦ تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد ط/ مكتبة هاشم ب.د،والهمع ٧١/٣، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي٣٣٣/١،و٢١٣/٢ تح/ عبد السلام محمد هارون ط/ مكتبة الخانجي، القاهرةط٤، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .

الشاهد فى البيت قوله :"القاتلِينَ الَمِلكَ" حيث أعمل اسم الفاعل ،وهو "القاتلين" فى المفعول به مع كونه دالًا على المضى

وخالف المازنى[١] والرمانى[٢] ما ذهب إليه جمهور النحاة ، حيث ذهبا إلى إلى أن اسم الفاعل المقترن بـــ(أل) ،لا يعمل إلا إذا كان ماضيًا ، أمـــا إذا كان مستقبلًا أو حالًا ، فلا يعمل[٣]

حيث يرى المازنى أن اللام الداخلة على اسم الفاعل ما هى إلا حرف كما في سائر الأسماء الجامدة، نحو الرجل والفرس[٤].

والذى حمل المازنى ،والرمانى على ذلك هو: تفسيرهما لكلام سيبويه حين ذكر اسم الفاعل بـــ (أل) لم يُقَدِّره

إلا بـــ (الذي فعل) [٥]

وسيبويه إنما أراد أن يبين أنه إذا دخل عليه (أل) عمل بمعنى الماضـــي؛ لأنه كان قبل دخولها لا يعمل وهو ماضٍ، وأمَّا إذا كان بمعنى المضـــارع فإنه لا يحتاج إلى ذكره؛ لأنه كان قد صحَّ له العمل قبل (أل)، فإذا اقترنت به (أل) كان أحقَّ بالعمل وأَولَى؛ لأنها إذا كانت مصحِّحة لعملِ ما كان لا يعمل فأَحْرَى أن يكون أَولَى بالعمل ما دخلت عليه مما كان عاملاً دونها[٦]

وزعم الأخفش أن اسم الفاعل المقترن بـــــ(أل) لا يعمـــل مطلقًـــا ،وأن المنصوب بعده على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن (أل) عنده ليست موصولة،

---

(١) ينظر مذهب المازنى فى شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٥٨/٤ تح/ محمـــد محيى الدين عبد الحميد ط/ دار الطلائع – القاهرة ٢٠١٤م .

(٢) ينظـــر مـــذهب الرمـــانى فـــى التـــذييل ٣٣٥/١٠،و شـــرح ابـــن عقيـــل ١١٠/٣،والهمع٧١/٣.

(٣) التذييل٣٣٥/١٠،والهمع٧١/٣ .

(٤) شرح الكافية للرضى ١١/٣ .

(٥) الكتاب لسيبويه ١٨٢/١ تح/ عبد السلام محمد هارون ،ط/ دار الجيل ــ بيروت.

(٦) التذييل ٣٣٦/١٠،وشرح ابن عقيل ١١٠/٣،والهمع ٧١/٣ .

بل هي حرف تعريف كالتى في الرجل، ودخولُها على اسم الفاعل يُبطل عمله كما يُبطله التصغير والوصف؛ لأنه يَبعُد عن الفعل بدخول ما هو من خواصّ الاسم عليه، والمنتصب بعده إنما هو على التشبيه بالمفعول به مثل الوجه في قولك: الحسنُ الوجهَ؛ فلذلك لا يتقدم عليه، كما لا يتقدم الوجه على الحسن [١].

ورد مذهب الأخفش بأنَّ المنصوب بالصفة المشبهة لا يكون إلا سببيًّا[٢]، وهذا ينصب السَّبَبِيَّ والأجنبِيَّ، نحو: مررتُ بالضاربِ غلامَه، وبالضاربِ زيدًا.

ورُدَّ أيضًا بأنَّ اسم الفاعل بمعنى المضيّ لو كان المنتصب بعده على طريق التشبيه لجاز أن ينتصب الاسم بعده وإن لم تدخل عليه (أل)، فلمَّا لم ينتصب بعده دلَّ على بطلان مذهبه[٣] .

الاستنتاج

مما سبق يتبين أن الاسم المنصوب بعد اسم الفاعل المقرون بـ(أل) فيه ثلاثة آراء هى :

الرأى الأول رأى جمهور النحاة ،وهو: أن الاسم المنصوب بعد اسم الفاعل المقرون بـ(أل) مفعول به لاسم الفاعل ؛وذلك لأن اسم الفاعل إذا اقترن

---

(١) التذييل ٣٣٥/١٠

(٢) الصفة المشبهة لا تعمل إلا فى السببى دون الأجنبى نحو: زيد حسن وجهه ،ولا يجوز حسن وجه عمر خلافا لاسم الفاعل لنقصها عن مرتبته ،وأنها لا يتقدم معمولها عليها فلا يقال : زيد وجهًا حسن ، كما هو فى اسم الفاعل ، ينظر المقتضب ١٦٤/٤ تح/ محمد عبد الخالق عضيمة ط/ عالم الكتب. – بيروت

(٣) التذييل ٣٣٦/١٠

بـــ(أل) عَمِلَ عمل الفعل مطلقًا سواء كان دالاً على المضى أم الحـــال أم الاستقبال .

الرأى الثانى وهو رأى المازنى وتبعه الرمانى : حيث ذهبا إلى أن اســـم الفاعل المقترن بـــ(أل) ،لا يعمل إلا إذا كان ماضيًا ، أما إذا كان مستقبلًا أو حالًا ، فلا يعمل .

الرأى الثالث وهو رأى الأخفش وهو : أن اسم الفاعل المقترن بـــ(أل) لا يعمل مطلقًا ،وأن المنصوب بعده على التشبيه بـــالمفعول بـــه ؛ لأن (أل) عنده ليست موصولة، بل هي حرف تعريف كالتى في الرجل، ودخولُهـــا على اسم الفاعل يُبطل عمله كما يُبطله التصغير والوصف .

والأرجح من بين هذه الآراء هو رأى الجمهور، بل هو الأَوْلَى ؛وذلك من جهتين: **<u>الجهة الأولى</u>**:القياس؛ لأنه إذا عَمِلَ بمَعْنَى الماضـــي، فـــالأَوْلَى جوازُ عَمَلِه بمَعْنَى المضارِعِ؛ لثُبُوتِ العَمَلِ مِن غَيْرِ (أل)، فيَعْمَلُ مع (أل(بالأَوْلى[١] .

<u>الجهة الثانية</u>: السماع ،فقد وردَ السماع بإعمال اسم الفاعل حـــال كونـــه للاستقبال ،وفى هذا رد على المازنى والرمانى- فى زعمهمـــا أن اســـم الفاعل المقترن بـــ(أل) ،لا يعمل إلا إذا كان ماضيًا ، أما إذا كان مستقبلًا أو حالًا ، فلا يعمل - ، يقول الشاعر :

إِذا كُنت مَعْنيًّا بمجد وسُؤدَدٍ فَلَا تَكُ إِلَّا المُجْمِلَ القولَ والفِعْلا[٢]

---

(١) التذييل ٣٣٦/١٠، وحاشية الصبان شرح الأشمونى على ألفية ابن مالـــك ٤٤٧/٢ تح / طه عبدالرؤوف سعد ط/ المكتبة التوفيقية – القاهرة

(٢) البيت من بحر الطويل بلا نسبة فى التذييل ٣٣٥/١٠،و تمهيـــد القواعـــد بشـــرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش تح/ أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ط/ دار الســـلام ==

ويمكن الرد على الأخفش الذى ذهب إلى أن اسم الفاعل المقترن بـــ(أل) لا يعمل مطلقًا ،وأن المنصوب بعده على التشبيه بالمفعول به :أنَّ عملـــه إذ ذاك من جهة أنه ناب مناب الفعل لا للشَّبه، فإذا قلت الضارب فهـــو فـــي معنى: الذي ضرب، أو: الذي يضرب، والدليل على ذلك قوله تعـــالى : ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ ﴾[1] حيث عطف الفعل على اسم الفاعل المقترن بـــ(أل) [2]

==

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة- القاهرة ط١، ١٤٢٨هـــ ،والهمـــع ٧١/٣، والدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشنقيطى ٣١٧/٢ تح/ محمد باسل عيون السود ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ط١، ١٤١٩ ه – ١٩٩٩م .

الشاهد في البيت قوله: "المجمل القول والفعلا"،حيث أعمل اسم الفاعل الواقع صلة لـــ (أل) حال كونه دالّا على الاستقبال وفى هذا رد على المازنى والرمانى .

(١) جزء من الآية رقم (١٨) من سورة الحديد .

(٢) التذييل ٣٣٦/١٠ .

المسألة الثانية :دلالة النون فى المثنى والجمع

النون فى المثنى والمجموع عوضٌ من الحركة والتنوين اللذَيْن كانا في الواحد، وذلك أن الاسم، بحُكْم الاسميّة ،والتمكُّنِ، تلزمه حركةٌ وتنـــوينٌ. فالحركةُ دليلُ كونه فاعلاً أو مفعولاً ونحوَهما من المعاني، والتنوينُ دليـــلُ كونه منصرفًا متمكّنًا،وأنتَ إذا ثنّيتَه بضمِّ غيره إليه، امتنع مـــن الحركـــة والتنوين، ولم تُزِل التثنيةُ ما كان له بحقّ الاسمية

والتمكُّن، فعُوِّض بالنون من الحركة والتنوين(١).

فالنون التي في المثنى، والتي في الجمع زائدة، ولا تكون علامة للتثنية، ولا علامة للجمع، ولذلك إذا قيل: بزيادة في آخره يقال: بواو وياء، هـــذا هو الأولى، وإذا ذكرت النون فهو لبيان الواقع؛ لأن هذه النون لا تدل على التثنية ولا على الجمع، وإنما هي عوض عن التنوين تنوين التمكين الدال على تمكن الاسم في باب الاسمية والإعراب بحيث لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف، فمدخوله الاسم الخالص من الشبهين إذًا هو أعلى الدرجات، فحينئذٍ إذا حذف منه التنوين نزلت درجته، فقالوا: إذًا لابد من تعويضه عن هذا النقص فعوِّض بهذه النون. فهذه النون عوض عـــن التنوين(٢) .

ومما يسترعى النظر أن النحويين اختلفوا فى العلة التى زيـــدت لأجلهـــا النون على مذاهب عدة هى :

---

(١) شرح المفصل ١٨٩/٣ بتصرف

(٢) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية للشنقيطي صـــ١٥٣ شرح : أحمد بـــن عمر بن مساعد الحازمي ،ط: مكتبة الأسدي- مكة المكرمة ط١: ١٤٣١ هـــ - ٢٠١٠ م .

المذهب الأول: أنها عوض من الحركة والتنوين معا،وهو مذهب سيبويه[١] والمبرد[٢] وابن ولاد[٣] وأبي على الفارسي[٤] ،وغيرهم من النحاة[٥] .

وقد رجح كثير من النحاة مذهب سيبويه واحتجوا له ، قال السيرافى :" فإن سأل سائل فقال : ما الدليل على أن النون عوض من الحركة والتنوين ؟

قيل له : الدليل على ذلك أنا رأينا الاسم المفرد فيه حركة وتنوين بحق التمكن والاسمية ، فلما ضم إليه وثني معه ،زيد عليه حرف لمعنى التثنية، فامتنع ما قبل حرف التثنية من الإعراب والتنوين وألزم حركة واحدة،ولم تُزِل التثنية عنه ما كان له من الاسمية والتمكن فعوض النون من الحركة والتنوين ؛لأن المعنى الذي أوجبها لم تُزِله التثنية [٦]

يقول ابن الخشاب :" والقول هو الأول[٧] ؛ لأنه لا حاجة داعية إلى القول بهذا من اختلاف حكم الحرف، والذي يدل على كونها عوضا من الحركة

---

(١) الكتاب ١/١٧ ، ١٨ .

(٢) المقتضب ١/ ٥ ،١٥٥/٢

(٣) ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢/٥٧٠ تح/رجب عثمان ط/ مكتبة الخانجى – القاهرة ط١، ١٤١٨ه –١٩٩٨م ،و الهمع ١/١٧٩

(٤) الإيضاح العضدي ١/٢٢ تح/ د. حسن شاذلى فرهور – كلية الآداب – جامعة الرياض ط١ :١٣٨٩ه – ١٩٦٩م

(٥) كابن طاهر، والجُزُولي ، والأندلسي ، ينظر الارتشاف ٢/٥٧٠،والهمع ١/١٧٩، ونتائج التحصيل فى شرح كتاب التسهيل للدلائى ١/٤٠٥ تح/د. مصطفى الصادق العربى ط/ مطابع الثورة – بنغازى

(٦) شرح الكتاب١/١٣٧ تح/ أحمد حسن مهدلي،و علي سيد علي ط/ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط١: ٢٠٠٨ م

(٧) أي قول سيبويه .

ثبوتها حيث ثبتت الحركة وذلك في قولك : الرجلان والقائمون ، وعلى كونها عوضا من التنوين حذفها حيث يحذف ، كقولك : صاحبا أخيك ، ومسلمو زيد ." (١)

وقال العكبري :" النون فى التثنية والجمع عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا فى الواحد." (٢)

ولأنَّ من شرط التثنية وهذا الجمع أن يكون له علامة مزيدة على لفظ الواحد فكان يجب أن تلحقه الحركة والتنوين ، فلمَّا وجب أن يدخلَ التنوين والحركة التثنية والجمع، وعُوِّض ما يمتنع من دخولهما ، وجَبَ أن يعوَّض منهما ، لئلاَّ يُخلَّ بما يوجبه ترتيب اللفظ، وقد بيَّنا أنَّ الحركة إنما سقطت استثقالاً .

وأمَّا التنوين فوجب إسقاطُهُ لأنَّهُ ساكن ، وهذه الحروف سواكن ، فلمْ يكنْ يخلو من أحد أمرين : إمَّا إسقاط هذه الحروف لسُكونها وسُكون التنوين ، فتزول علامة التثنية والجمع، فيؤول إلى الاستثقال أو تحرُّك التنوين، فيصير نُونًا لازمةً ، وتخرج عن حكم العلامة التي وُضع لها ، فلمْ يبق غيرُ حذفها، فلهذا وَجَب إسقاط التنوين ، فلمَّا دخلت النون – عوضًا لما ذكرنا – دخلتْ ساكنةً، لأنَّ الحرف إنَّما تحرك لزيادة الحركة عليه، وهى

(١) المرتجل ٦٥،و٦٦تح/ على حيدر – دمشق ١٣٩٢ه – ١٩٧٢م

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين / ٢١١ تح/ د. عبد الرحمن العثيمين ط/ دار الغرب الإسلامي ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م

غيْرُهُ فإذا زدناه مُجرَّدًا من الحركة بقى ساكناً ، وقبلهُ علامة التثنية والجمع ، وهى ساكنة، فالتقى ساكنان، فحُركت النون لالتقاء الساكنين ."[١]

المذهب الثانى : أنها زيدت للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالألف والمثنى المرفوع ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : رأيت زيدًا، ووقفت فإن صورته صورة الاثنين في حال الرفع لو لم تلحق النون ،وينسب هذا المذهب للفراء [٢]، ونسبه الأنباري لبعض الكوفيين[٣]، ونسبه الخوارزمي للكوفيين عامة [٤] .

وهذا المذهب يبطل من أوجه :

١- أن الألف تثبت فى الرفع خاصة، والعامل يميز .

٢- أنه لو كان كما قال لم تثبت النون بعد اليـاء .

٣- أنها تثبت فى الجمع، ولا لبس هناك .

٤- أن الألف واللام تمنع من الألف فى نصب الواحد، وتثبت فى التثنية[٥].

---

(١) علل النحو للوراق صـ ١٦٣ تح/ محمود جاسم محمد الدرويش ط/ مكتبة الرشد – الرياض ط١ ١٤٢٠ه – ١٩٩٩م

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١٥٣/١ تح/ د. صاحب أبو جناح ،والارتشاف ٥٧٠/١،و٥٧١،ومنحة الجليل على شرح ابن عقيل ٧١/١ محمد محيي الدين عبد الحميد ط/ دار التراث – القاهرة ط:٢٠ ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠

(٣) أسرار العربية ٦٩

(٤) ترشيح العلل صـ٣١ تح/ عادل محسن سالم العميرى ط/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى – مكة المكرمة ط١: ١٤١٩ه – ١٩٩٨م

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١٠٩/١ تح/ غازي مختار طليمات ط/ دار الفكر – دمشق ط١ ، ١٩٩٥

قال ابن عصفور :" وأما من ذهب إلى أنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد، فيدل على فساد مذهبه لحاقها في الجمع مع أن الجمع ليس من باب التثنية فيحمل عليه، وأيضًا فإن حال الوقف عارض لا ينبغي أن يلتفت إليه ، وأيضا فإنه لا وجه له على هذا المذهب لحذفها للإضافة "(١).

المذهب الثالث : أنها التنوين نفسه؛ لأن الأصل بعد تحقق العلامة للتثنية والجمع أن تنتقل إليه الحركة والتنوين، فامتنعت الحركة للإعلال ولم يمتنع التنوين، ولكنه لزم تحريكه لأجل الساكنين فثبت نونًا(٢)،ونقله ابن هشام الخضراوي، وأبو حيان عن الفراء أيضًا(٣)،ونقله الرضي عن بعض الكوفيين، وهو المختار عنده، يقول الرضي :" أما نون المثنى والمجموع، فالذي يقوي عندي، أنه كالتنوين فى الواحد فى معنى كونه دالاً على تمام الكلمة، وأنها غير مضافة،لكن الفرق بينهما أن التنوين مع إفادته هذا المعنى يكون على خمسة أقسام كما مرّ بخلاف النون، فإنه لا يشوبها من تلك المعاني شيء،وإنما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون فى بعض المواضع علامة للتنكير، ولا تسقط النون معها ؛ لأنها لا تكون للتنكير،وكذا يسقط التنوين للبناء فى نحو: (يا زيدُ) و (لا رجلَ) ، بخلاف النون فى نحو: (يا زيدان) و (يا زيدون) و (لا مسلمَين) و (لا مسلمِين)، لأنها ليست للتمكن كالتنوين .

---

(١) شرح الجمل ١٥٤/١

(٢) الهمع ١٨٠/١

(٣) ينظر : الارتشاف ٥٧٠/٢ ، الهمع ١٨٠/١

ثم قال :" وقال بعض الكوفيين: إنه تنوين حركت للساكنين فقويت بالحركة وهو ما اخترنا "[١].

وأبطل بعض النحاة [٢]هذا المذهب لسببين هما :

الأول : أن التنوين يحرك لما بعده لا لما قبله." [٣]

الثانى :أن التنوين لا يثبت مع الألف واللام ولا يثبت مع الوقف " [٤].

المذهب الرابع : أن هذه النون عوض من تنوينين في التثنية ومن تنوينات في الجمع ، فإذا قلت : زيدان، فالنون عوض من التنوين في : زيد وزيد ، وإذا قلت : زيدون ، فالنون عوض من التنوينات في : زيود ، وهو مذهب ثعلب [٥].

وهذا المذهب فاسد ؛ لأنه لا يجوز أن يعوض حرف من حرفين فأكثر، وأيضا فإنه لا نظير له في كلامهم .[٦]

قال ابن مالك مضعفاً هذا المذهب :" وأشير بالعوض من تنوينين فصاعدا إلى ما رآه ثعلب من أن نون التثنية عوض من تنوينين ، ونون

---

(١) شرح الكافية ٨٧/١ ،و٨٩

(٢) كابن فلاح فى المغني ٣٥٩/٢ رسالة دكتوراه إعداد الباحث /عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد – جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية – المملكة العربية السعودية ١٤٠٤ه – ١٩٨٤م ، وابن أبى الربيع فى البسيط فى شرح جمل الزجاجى٢٥٦/١ تح/د.عياد الثبيتى ط١: ١٤٠٧ه – ١٩٨٦م بيروت – لبنان

(٣) المغني ٣٥٩/٢

(٤) البسيط ٢٥٦/١

(٥) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٥٣/١ ، شرح التسهيل ٧٥/١ .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١٥٤/١

الجمع عوض من تنوينات على حسب الآحاد، وضعف هذا القول غير خاف ، عفا الله عن قائله وعنا " [١] .

المذهب الخامس : أنها عوض من تنوين المفرد ،ونسب هذا المذهب لابن كيسان[٢] ،ووجَّه قوله بِأَن الْحَرَكَة عوّض مِنْهَا الْحَرْف ولَم يعوَّض من التَّنْوِين شَيْء فَكَانَت النُّون عوضا عَنهُ ؛ ولَذَلِك حذفت فِي الْإِضَافَة كَمَا يحذف التَّنْوِين[٣]

ونسبه ابن الحاجب لعامة الكوفيين[٤] ،ونسبه ابن فلاح لبعضهم[٥] .

ورُدَّ هذا المذهب بثبوت النون مع الألف واللام ، وفيما لا تنوين فيه نحو : (يا زيدان) و (لا رجلين فيها) وغير المنصرف إذا ثني، وبأن التنوين إنما دخل ليفرق بين الاسم الباقي على أصالته وبين المشابه للفعل ، ولا حاجة إليه هنا ؛ لأن التثنية والجمع إبعادٌ عن الفعل ، فلم يحتج إلى فارق، وإنما حذفت فى الإضافة ؛ لأنها زيادة والمضاف إليه زيادة فى المضاف فكرهوا زيادتين فى آخر الاسم [٦] . ويرى الإمام عبد القاهر أن هذا المذهب مما يقصد به التقريب والتسهيل وأنه عائد إلى ما قال به سيبويه

---

(١) شرح التسهيل ٧٥/١ تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ط: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط١: ١٤١٠هـ -١٩٩٠م

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب /٥٧٠ و، الهمع ١٧٩/١

(٣) ينظر : الهمع ١٧٩/١

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٧/١ تح/ د.إبراهيم محمد عبدالله ط/ دار سعد الدين ط١: ١٤٢٥ه – ٢٠٠٥م

(٥) المغني ٣٦٠/٢

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١٥٣/١ ،و المغني ٣٦٠/٢ ،و البسيط ٢٥٦/١ ،والهمع ١٧٩/١

من أن النون عوض عن الحركة والتنوين فيقول :" وقد جعل بعض العلماء له حالة ثالثة،وهو أن يكون عوضًا من التنوين وحده وذلك قولك : (غلاما زيدٍ)؛لأنك تسقطه سقوط التنوين فى قولك : (غلامُ زيد)، والحركة لا تسقط مع الإضافة، ألا ترى أنك لا تقولُ :"درهم زيد"بإسكان الميم ،.....، وذكره مما يقصد به التقريب والتسهيل، وإلا فهذه الحالة عائدة إلى الحالة الأولى ، ألا ترى أنك إذا قلت:"غلامان"،لم يكن بد من أن يُعتَقَد في النون كونه عوضًا من الحركة والتنوين، فإذا جاء الإضافة لم يمكن أن يقال إنها أوجبت أن يكون النون عوضا من النون وحده ، لأن الكلمة باقية على حالها "(١).

المذهب السادس : أنها عوض عن الحركة والتنوين معا في موضع ، وعن الحركة وحدها في موضع ، وعن التنوين وحده في موضع(٢) .

وهذا مذهب ابن جني. (٣)

يقول موضحا مذهبه :" واعلم أن للنون والجمع الذي على حد التثنية ثلاث أحوال: حالا تكون فيها عوضا من الحركة والتنوين جميعا،وحالا تكون فيها عوضًا من الحركة وحدها، وحالا تكون فيها عوضا من التنوين وحده.

---

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح ١/١٩٠،و١٩١ تح/ د.كاظم بحر المرجان ط/ وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية ١٩٨٢م .

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/٤٤٩ تح/ د. حسن هنداوى ط/ دار القلم – دمشق ط٢/ ١٤١٣ه – ١٩٩٣م .

(٣) ينظر مذهب ابن جنى فى :سر صناعة الإعراب ٢/٤٤٩ ،و الارتشاف ٢/٥٧٠ ،و الهمع ١/١٨٠ ،و نتائج التحصيل ١/٤٠٥

أما كونها عوضا من الحركة والتنوين ففي كل موضع لا يكون الاسم المتمكن فيه مضافا ولا معرفا بلام المعرفة ، وذلك نحو رجلان وفرسان وغلامان وجاريتان ؛ ألا ترى أنك إذا أفردت الواحد على هذا الحد وجدت فيه الحركة والتنوين جميعا ، وذلك قولك : رجل وغلام وجارية وفرس ، فالنون في رجلان إنما هي هنا عوض مما يجب في ألف رجلان التي هي حرف الإعراب بمنزلة لام رجل ، فكما أن لام رجل وسين فرس ونحوهما مما ليس مضافا ولا معرفا باللام يلزم أن تتبعها الحركة والتنوين ، فكذلك كان يجب في حرف التثنية .

وأما الموضع الذي تكون فيه نون التثنية عوضًا من الحركة وحدها فمع لام المعرفة ، وذلك نحو : الرجلان والفرسان والزيدان والعمران ؛ ألا ترى أنها تثبت مع لام المعرفة كما تثبت معها الحركة نحو الغلام والرجل ،وكذلك النداء في قولك : يا رجلان ويا غلامان ؛ ألا ترى أن الواحد من نحو هذا لا تنوين فيه ، وإنما هو يا غلامُ ويا رجلُ ، فالنون فيهما بدل من الحركة وحدها .

وأما الموضع الذي تكون فيه نون التثنية عوضا من التنوين وحده فمع الإضافة ، وذلك نحو قولك:"قام غلاما زيد"،و"مررت بصاحبي عمرو" ؛ ألا تراك حذفتها كما تحذف التنوين للإضافة، ولو كانت هنا عوضا من الحركة وحدها لثبتت ، فقلت:"هذان غلامانِ زيدٍ"، كما تقول:"غلامُ زيدٍ" فتضم الميم من غلام [١] .

فإن قيل: ففي أي موضع يكون النون عوضا من الحركة والتنوين معًا ؟ ، أو من الحركة وحدها ؟، أو من التنوين وحده ؟

---

(١) سر صناعة الإعراب ٤٤٩/٢،و٤٥٠،و٤٦٣ .

فيقال: ما كان في واحده حركة وتنوين فالنون عوض منهما جميعًا مثل : جاءني رجلٌ ورجلان، وما لم يكن في واحده إلا حركة فقط فالنون عوض من تلك الحركة مثل : يا زيدُ ويا زيدان ، ومرّ بي الرجلُ والرجلان ، وما لم يكن في واحده غير التنوين فقط فالنون عوض من ذلك التنوين مثل : عصًا وعصوان [١] .

وإن المتأمل فى مذهب ابن جنى يجده راجعًا إلى مذهب سيبويه، فابن جني بعد أن فصل أحوال النون قال :" إلا أن أصل وضعها أن تكون داخلة عوضًا مما منع الاسم منهما جميعا، ولو كانت عوضا من الحركة وحدها لثبتت مع الإضافة ولام المعرفة،ولو كانت عوضا من التنوين وحده لحذفت مع الإضافة ولام المعرفة فجعلت في موضع عوضًا من الحركة ، فثبتت كما ثبتت الحركة، وفي موضع عوضًا من التنوين ، فحذفت كما يحذف التنوين ليعتدل الأمران فيهما"[٢] .

والدليل على ذلك أيضًا قوله فى اللمع : "ودخلت النون عوضًا مما منع الاسم من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد"[٣] .

ويؤكد ذلك ما قاله ابن الخباز: " وبين النحويين خلاف في العلة التي زيدت من أجلها النون ، مذهب ابن جني وهو مذهب سيبويه : أنها زيدت عوضًا من الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد ؛ لأن المفرد يستحق الحركة للإعراب والتنوين ؛ لأنه منصرف في الأصل والألف والياء في

---

(١) أسرار العربية /٦٩ ،وكشف المشكل فى النحو لابن حيدرة اليمنى ٢٦٥/١ تح/د. هادى عطية مطر، ط/ مطبعة الإرشاد – بغداد، ١٤٠٤ه –١٩٨٤م .

(٢) سر الصناعة ٤٦٣/٢، ٤٦٤

(٣) ابن جنى صـ٢٤ تح، د.سميح أبو مغلى ط/دار مجدلاوى للنشر ١٩٨٨م.

التثنية يمنعان لحاقهما فعوض النون"[١]. **المذهب السابع** : ويرى أنها زيدت عوضًا عن الحركة في المفرد ، فإذا قلت : يا رجلان ، فالنون عوض من الحركة وحدها بدلالة أنك تقول : يا رجلُ، فتجده عاريًا من التنوين وكذا إذا أدخلت الألف واللام فقلت : الرجلان، فإن النون عوض من الحركة وحدها لأن التنوين يعاقب الألف واللام، ألا تراك تقول : الرجلُ [٢] ، وينسب هذا المذهب للزجاج [٣]

واحتج بثبوتها مع الألف واللام ثبوت الحركة ولم تكن عوضًا من التنوين، لدخوله فرقًا بين ما هو أمكن فى الاسمية، وما يضارع الفعل من ممنوع الصرف، فإذا ثنى الاسم أو جمع بعُد عن المحاكاة ، ولم يكن شيء منه محاكيًا له، فلم يحتج فيه إلى فارق ، واعتذر عن حذفها للإضافة بأنها زائدة ، والإضافة زائدة فكرهوا الجمع بين زيادتين [٤].

وقد رد النحاة[٥]مذهب الزجاج .

قال ابن عصفور :" وأما من ذهب إلى أنها عوض من الحركة فمذهبه فاسد لسقوطها في الإضافة " [٦] . وزاد ابن فلاح أن النون قد تكون فيما لا

---

(١) توجيه اللمع صـ ٩١ تح/ د. فايز زكى محمد دياب ط/دار السلام ط٢،١٤٢٨ – ٢٠٠٧م .

(٢) ينظر : المقتصد ١٩٠/١

(٣) ارتشاف الضرب ٥٧٠/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٤٧/١ تح/د. محمد كامل بركات ط/ دار الفكر –دمشق ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م ،والهمع ١٧٩/١

(٤) نتائج التحصيل ٤٠٤/١

(٥) شرح الجمل ١٥٣/١،و شرح التسهيل ١/ ٧٥ ،والمساعد ٤٧/١ ،ونتائج التحصيل ٤٠٤/١

(٦) شرح الجمل ١٥٣/١

حركة فيه ،فيقول :" والقول الثالث : أنها بدل من الحركة ، ويبطله حذفها في الإضافة وأنها قد تكون فيما لا حركة فيه " (١).

وقد سبقهما إلى ذلك ابن خروف فقال :" وليست عوضا عن الحركة لدخولها فيما لا حركة فيه ، ولأن الألف والياء قد نابا منابها ، بل دخلت لتُمَكِّنَ للمثنى بلزوم الإعراب إياه ،وفَقْدِ تثنية الفعل " (٢).

المذهب الثامن: وهو مذهب ابن مالك حيث يرى أنها زيدت لرفع توهم الإضافة أو الإفراد(٣) .

يقول :" ورفع توهم الإضافة بيِّن، وهو أنه لو لم يكن بعد الأحرف المذكورة نون لم تُعلم إضافة من عدمها فى نحو : (رأيت بنى كرماء)، (وعجبت من ناصرى باغين) . ورفع توهم الإفراد أيضًا بيِّن فى مواضع منها : تثنية اسم الإشارة، وبعض المقصورات نحو : هذان والخوزلان(٤) فى تثنية بعض العرب الخوزلى ومنها جمع المنقوص فى حال الجر نحو : (مررت بالمهتدين) ، وانتسبت إلى (أبين كرام) فلولا النون فى هذا وما أشبهه لكان لفظ الواحد كغيره " (٥).

---

(١) المغني ٣٦٠/٢

(٢) شرح الجمل ٢٧٧/١ تح/ سلوى محمد عرب ط/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى – مكة المكرمة ١٤١٩هـ

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٧٥/١،و٧٦ ،و المساعد ٤٨/١ ،و الهمع ١٧٩/١

(٤) مثنى : الخوزلى ، يقال : هي الخوزلى إذا تبختر . ينظر : اللسان لابن منظور (خزل) ١١٥١/٢ تح:عبد الله علي الكبير،ومحمد أحمد حسب الله ،وهاشم محمد الشاذلي ط/دار المعارف–القاهرة

(٥) شرح التسهيل ٧٥/١، ٧٦ .

مما سبق عرضه من مذاهب النحويين حول زيادة النون فى المثنى والجمع يتبين أن الصحيح والراجح من بين هذه المذاهب هو : مذهب سيبويه وذلك من وجهين

الوجه الأول : أنَّ الاسمَ مُستَحِقٌّ للحركةِ والتَّنوين وقد تَعَذَّرا في التَّثنيةِ والجَمعِ والنُّونُ صالحة أن تكونَ عوضًا منهما، ووُجدأن العربَ قد زادُوها فيها فيغلبُ على الظَنّ أنَّها زيدت لذلك ودليلُ ذلك زيادتُها في الأمثلةِ الخَمسة عوضًا من الضَّمَّةِ ،وهذا دليل على صحة تعويضها من الحركة ، ودليلُ صحَّةِ تعويضها من التَّنوين، أنَّ النَّونَ والتَّنوين لفظُهما سواءٌ.

الوجه الثانى : لما وقعت النُّون في موضع يستَحِقُّ الحركة والتَّنوين، وحذفت في موضع يحذف فيه التَّنوين وهو الإِضافة، دَلّ ذلك على صحة ما سبق، لكن ثبوتُ الشيءِ في موضعٍ وحذفُه في موضعٍ آخر ليس بِعَبَثٍ، بل لِعِلَّةٍ اقتضت الفَرقَ .

الاستنتاج

أولاً : النون التي في المثنى والتي في الجمع زائدة، ولا تكون علامة للتثنية، ولا علامة للجمع، ولذلك إذا قيل: بزيادة في آخره يقال: بواو وياء، هذا هو الأولى، وإذا ذكرت النون فهو لبيان الواقع؛ لأن هذه النون لا تدل على

التثنية ولا على الجمع، وإنما هي عوض عن التنوين

ثانيا : اختلفت مذاهب النحويين فى علة زيادة النون فى المثنى والمجموع والصحيح من بين هذه المذاهب : مذهب سيبويه ؛ وذلك من جهة القياس؛ لأن هذه النون إنما هي عوض عن تنوين التمكين الدال على تمكن الاسم في باب الاسمية والإعراب بحيث لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف، فمدخوله الاسم الخالص من الشبهين إذًا هو أعلى الدرجات،

فحينئذٍ إذا حذف منه التنوين نزلت درجته، فقالوا: إذًا لابد من تعويضه عن هذا النقص فعوِّض بهذه النون. فهذه النون عوض عن التنوين .

ثالثًا: أن الحروف كل حرف يدل على الحركة المختصة به ، فالألف والواو يدل على الضمة ، والياء تدل على الكسرة والفتحة ، وأما النون فتدل على مطلق الحركة من غير تخصيص(١) .

المسألة الثالثة : علة اختصاص الجر بالأسماء

من خواصّ الاسم الجرّ، وذلك أنّه لا يكون في الفعل، ولا الحرفِ؛ أمّا الحروف فلأنّها مبنيّةٌ لا يدخلها الجرُّ، ولا شيءٌ من أنواع الإعراب، ولا ينعقد منها كلام مع غيرها، وأمّا الفعل فَمِنْهُ ما هو مُعْرَبٌ،وهو المضارعُ، إلّا أنّه لا يدخله الجرُّ (٢)

ووجه اختصاص الأسماء بالجر ،والأفعال بالجزم ؛أن الجر ثقيل ؛ لثقل علامته التى هى الكسرة ،وأن الجزم خفيف ؛لخفة علامته التى هى السكون ، فأعطى الجر للأسماء ؛لخفتها ،والجزم للأفعال ؛لثقلها طلبا للتعادل (٣) .

جاء فى فتح رب البرية : "لماذا اختص الخفض بالاسم؟ قالوا: لأن الخفض بالكسرة ثقيل، والاسم خفيف، والجزم خفيف، والفعل ثقيل، فأعطي الخفيفُ الثقيلَ، والثقيلُ الخفيفَ، طردًا لقاعدة التعادل والتناسب، هكذا قيل: فالاسم خفيف لأنه بسيط يعني مدلوله شيء واحد إما ذات وإما معنى، والفعل

---

(١) المغني ٣٦١/٢ ،و٣٦٢

(٢) شرح المفصل ٨٧/١،و٨٨

(٣) شرح الآجرومية فى علم العربية للسنهورى ١٥٥/١ تح/ محمد خليل عبد العزيز شرف ط/ دار السلام – القاهرة ط١٤٢٧،١ه – ٢٠٠٦م .

مدلوله مركب من زمن وحدث، إذًا الفعل ثقيل، والكسر ثقيل لأنه حركة، والجزم خفيف لأنه عدم حركة، وأيهما أنسب: أن نعطي الخفيف الخفيف، الاسم الخفيف نعطيه الجزم فيزداد خفة؟ أو نعطي الخفيف الثقيل ليتعادل، ونعطي الثقيل –الذي هو الفعل– الخفيفَ ليتعادل؟ لا شك أن الثاني هو الأولى، فحينئذٍ أعطي الاسمُ الخفيفُ الثقيلَ وهو الكسرة أي الخفض، لأن الكسرة حركة وهي ثقيلة، ليزداد الاسم ثقلا بالحركة فيتزن، وأعطي الفعلُ الثقيلُ الخفيفَ وهو الجزم ليصير خفيفًا فصار تعادلٌ بينهما طردًا لقاعدة التعادل والتناسب.

إذًا قدم ما يختص بالاسم على ما يختص بالفعل لأن الاسم أشرف من الفعل. وشرفه في كونه يقع مسندًا إليه، بخلاف الفعل(١).

بينما ذهب ابن الحاجب إلى أن الجر إنما كان مخصوصا بالاسم ؛لأن المضاف إليه مخبر عنه من حيث المعنى ،والأفعال وضعت ليُخْبَرَ بها ،لا ليُخْبَرَ عنها ، فلو أضفت إليها لأخرجتها عن وضعها الأصلى(٢) .

ومعنى هذا أن الجر إنما كان مخصوصا بالاسم ؛لأنه علم المضاف إليه ، والفعل لا يقع مضافا إليه ؛لأنه فى المعنى محكوم عليه ، فإن قولك : "غلام زيد" يستدعى من حيث المعنى الحكم على (زيد) بأن له غلاما ،والفعل لا يكون محكوما عليه(٣)

---

(١) الشنقيطي صـ ١٧٤،و١٧٥.

(٢) الإيضاح فى شرح المفصل ١/٢٠،و٢١

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن أحمد بن حاجى عوض صـ ٢٤٢ تح/ د.سعد محمد عبد الرزاق أبو نور، ط/ مكتبة الإيمان – المنصورة .

وعلل الرضى اختصاص الجر بالاسم بقوله :" وإنما اختص الجر بالاسم، لأنهم قصدوا أن يوفوا الاسم لأصالته في الإعـــراب، حركاتـــه الـــثلاث، وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه واحدا منها، فنقصوه ما لا يكـــون معمول الفعل وهو الجر وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب"(١) .

ويمكن التعليل بأن الجر لم يدخل على الأفعال ؛ لأن الجـــر إنمـــا يكـــون بحروف لايحسن دخولها على الأفعال أو بإضافة ،والإضافة لا تجوز فى الأفعال ، وأيضا فإن الجر يتبعه التنوين ،والتنوين إنما يكون فى الأســـماء لخفتها ،والأفعال ثقيلة ، فلا يدخلها جر ،ولا تنوين ،وإنما امتنع الجزم من الأسماء لتمكنها ولحاق التنوين لها ، فلو دخل الجزم على الأسماء لاحتجت أن تحذف الحركة للجزم فيبقى حرف الإعراب ساكنا وبعده التنوين ،وهو ساكن فيجتمع ساكنان فتحذف التنوين فيزول معنى التمكن منهـــا ويكـــون إجحافا بها ؛ولأن الجزم إنما يكون بحروف لا يحسن دخولها على الأسماء ، وهى "لم" ، و"لما" ، و"لا" فى النهى ، واللام فى الأمر ، وحروف الشرط ، واجزاء ، وجميع هذه لا تدخل على الأسماء ، والجزم إنما يكـــون فـــى الأفعال لاختصاصها بزمان واحد مع انضمام معنى آخر إليه فيثقل الفعـــل فيخفف بقطع حركة أو حرف(٢) .

---

(١) شرح الكافية ٤٤/١

(٢) كتاب البيان فى شرح اللمع صـــ٣١،و٣٢ للشريف عمر بن إبراهيم الكوفى تـــح/ د. علاء الدين حموية ط/دار عمار ،ط١، ١٤٢٣ه – ٢٠٠٢م .

الاستنتاج

أولا : اختص الخفض بالاسم ؛ لأن الخفض بالكسرة ثقيل، والاسم خفيف، والجزم خفيف، والفعل ثقيل، فأعطي الخفيفُ الثقيلَ، والثقيلُ الخفيفَ، طردًا لقاعدة التعادل والتناسب، فالاسم خفيف لأنه بسيط يعني مدلوله شيء واحد إما ذات وإما معنى، والفعل مدلوله مركب من زمن وحدث، إذًا الفعل ثقيل، والكسر ثقيل لأنه حركة، والجزم خفيف لأنه عدم حركة ؛لذا أعطي الخفيف الثقيل ليتعادل، وأعطي الثقيل –الذي هو الفعل– الخفيفَ ليتعادل،وهذا هو الأولى، طردًا لقاعدة التعادل والتناسب .

ثانيا : امتنع الجزم من الأسماء ؛ لتمكنها ولحاق التنوين لها ، فلو دخل الجزم على الأسماء لاحتجت أن تحذف الحركة للجزم فيبقى حرف الإعراب ساكنا وبعده التنوين ،وهو ساكن فيجتمع ساكنان فتحذف التنوين فيزول معنى التمكن منها ويكون إجحافا بها ؛ولأن الجزم إنما يكون بحروف لا يحسن دخولها على الأسماء ،وهى "لم" ،و"لما" ،و"لا" فى النهى ،واللام فى الأمر ،وحروف الشرط ،واجزاء ،وجميع هذه لا تدخل على الأسماء ، والجزم إنما يكون فى الأفعال لاختصاصها بزمان واحد مع انضمام معنى آخر إليه فيثقل الفعل فيخفف بقطع حركة أو حرف

المسألة الرابعة: الأوجه الجائزة فى المضاف إذا كان بعضًا من المضاف إليه

الإضافة تنقسم إلى قسمين: مَحْضَة، وغَيْر مَحْضَةٍ.

فالمحضة: تقع تارةً بمعنى (اللَّام) ، وتسمّى إضافة المِلك، كقولك: (غُلام زيدٍ) ، أو الاختصاص كـ (باب الدّار)

وتارةً بمعنى (مِنْ) ، وتُسمَّى إضافة الجنس، ويكونُ الأوّل بعض الثّاني، كقولك: (خاتم فِضَّةٍ)، وهذا يجوِّزُ في إعراب المضاف إليه ثلاثة أوجهٍ :

جرُّه بالإضافة، ونصبه إمَّا على الحال أو على التّمييز وهو الأَوْلَى، واتباعه للأوّل إمَّا على الصّفة ، وإمَّا على البدل مثاله: (خاتم حديدٍ) و(حديدًا) و (حديدٌ) .

وغير المحضة هي: ما يُقَدَّرُ فيها التّنوين ، ولا يتعرّف بها المضاف، كإضافة اسم الفاعل إذا أُريد به الحال أو الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿ هَدْيًۢا بَـٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾[1]، والتّقدير في هذه الإضافة الانفصال، والتّنوين، وأصلُ هذا الكلام: (هديًا بالغًا الكعبة) ، وتقول: (مررت برجلٍ حَسَنِ الوجه) ، و (حَسَنٍ وجهًا) و (حَسَنٍ وَجْهُهُ)

ويجوز في الإضافة الّتي هي غير محضةٍ إدخال الألف واللاَّم على المضافين ، كقولك: (مررتُ بالرّجل الحسنِ الوجه) ، وكقوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[2]،[3] .

والحديث فى هذا الموضع عن الإضافة المحضة التى بمعنى (من) ،وشرطها : أن يصح فيه اللفظ بـ(من) ، ويصح أن يُخْبَرَ بالثانى عن

(١) جزء من الآية رقم (٩٥) من سورة المائدة .

(٢) جزء من الآية رقم (٣٥) من سورة الحج .

(٣) اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ صـ ٢٧٤،و٢٧٦ تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي ط/ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ط١: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .

الأول مثال ذلك : " ثَوْبُ خَزٍّ " ،و" خَاتَمُ فِضَّةٍ " ،و"بَابُ سَاجٍ " ،ويصح أن يَقَعَ الثانى خبرًا لما قَبْلِهِ فتقول : الثَّوْبُ خَزٌّ،والبَابُ سَاجٌ،والخَاتَمُ فِضَّةٌ(١).

وذكر النحويون ثلاثة أوجه من الإعراب(٢) فيما إذا كانت الإضافة بمعنى (من) هى :

أحدها : الجر على الإضافة وعلى الفصل بـ(من) فتقول : " ثَوْبُ خَزٍّ " ،و"" ثَوْبُ من خَزٍّ " ،و(من) فى هذا للتبعيض وهى فى موضع الصفة إن كان قبلها نكرة ،وفى موضع الحال إن كان قبلها معرفة (٣) .

الثانى : الرفع واختلفوا فى توجيهه(٤)، فمنهم من قال هو بدل لجموده(٥) ، ومنهم من قال هو نعت،وهو مذهب سيبويه(٦) ،واختاره ابن أبى الربيع وزعم أنه الصواب(٧) ؛لأن النعت من شرطه أن يفيد ما لا يفيده الأول من الوصف، وأنت إذا قلت : ثَوْبُ خَزٍّ،فقد أفاد الخَزُّ ما لم يفده الثوب من بيان الجنس المنَزَّلِ منزلة : جاءنى هذا الرجل ، فإن الرجل أفاد ما لم يفده المبهم وهو بيان الجنس ،فكما يقال فى أسماء الأجناس بعد المبهمات إنها

---

(١) منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك لأبى حيان ١١٩/٣ تح/ د. على محمد فاخر ط/ دار الطباعة المحمدية – القاهرة ط١٤٣٥،١ه – ٢٠١٣م .

(٢) التذييل والتكميل ٢٣٤/٩ ،و منهج السالك ١١٩/٣ .

(٣) منهج السالك ١١٩/٣ .

(٤) البسيط فى شرح الجمل ٨٩٨/٢ ،ومنهج السالك ١١٩/٣ .

(٥) وهو قول ابن السراج فى الأصول ٣٠٨/١ تح/ د. عبد الحسين الفتلى ط/مؤسسة الرسالة – بيروت ط ١٤١٧،٣هـ –١٩٩٦م ،ومنهج السالك ١١٩/٣ .

(٦) قال سيبويه : "ومن قال: مررتُ بصحيفة طينٍ خاتُمها قال: هذا راقودٌ خَلٌّ، وهذه صُفّةٌ خَزٌّ،وهذا قبيح أجرى على غير وجهه،.... " الكتاب ١١٧/٢،و١١٨ .

(٧) البسيط فى شرح الجمل ٨٩٨/٢ ،و٨٩٩ .

صفات ، كذلك الخَزُّ وما جرى مجراه ينبغى أن يعرب بإعرابها ،وأسماء الأجناس بعد المبهمات فيها خلاف ،والصواب ما ذهب إليه متقدمو النحويين أنها صفات[١] .

الثالث : النصب واختلف النحاة فى توجيهه أيضًا ،فقال بعضهم هو حال ،وهو قول سيبويه[٢] ،والذى سوغ ذلك عند سيبويه مع تنكير ما قبله هو: التخلص من جعله نعتا مع كونه جامدا غير مؤول بمشتق ؛لأن ذلك يغتفر في الحال؛ لأنه بالأخبار أشبه منه بالنعوت[٣] .

وقال بعضهم : هو تمييز، وهو قول المبرد[٤] ،وهو أولى؛ لأنه لا يُحوج إلى تأويل ، بخلاف الحكم بالحالية فإنه يحوج إلى تأويل بمشتق مع الاستغناء عن ذلك، ويحوج إلى كثرة تنكير صاحب الحال، وكثرة وقوع الحال غير منتقلة، وكل ذلك على خلاف الأصل فاجتنابه أولى[٥] .

---

(١) البسيط فى شرح الجمل ٨٩٨/٢ ،و٨٩٩ ،ومنهج السالك ١١٩/٣.

(٢) قال سيبويه : "ومن قال: مررتُ بصحيفة طينٍ خاتُمها قال: هذا راقودٌ خَلٌّ، وهذه صُفّةٌ خَزٌّ،وهذا قبيح أجرى على غير
وجهه، ولكنه حسن أن يُبنى على المبتدأ ويكون حالا. فالحال قولك: هذه جُبّتك خَزاً " الكتاب ١١٧/٢،و١١٨ .

(٣) شرح التسهيل ٣٨٢/٢ ،والتذييل ٢٣٤/٩.

(٤) وهو رأى المبرد ، قال "وإذا قال: هذا خاتمك حديدا، فالحديد لازم فليس للحال هاهنا موضع بَيِّنٌ، ولا أرى نصب هذا إلَّا
على التبيين؛ لأن التبيين إنما هو بالأسماء فهذا الذى أراه " المقتضب ٢٧٢/٣،وينظر رأى المبرد أيضًا فى: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٢/٢ ،والتذييل ٢٣٤/٩

(٥) شرح التسهيل ٣٣٤/٢ ،والتذييل ٦٥/٩،و٦٦.

الاستنتاج

مما سبق يتبين أن الإضافة إذا كانت بمعنى (مِنْ) – وتُسمَّى إضافة الجنس –، وكان الأوّل بعض الثّاني، كقولك: (خاتم فِضَّةٍ)، جاز في إعراب المضاف إليه ثلاثة أوجهٍ :

أحدها : الجر على الإضافة وعلى الفصل بـ(من) فتقول : " ثَوْبُ خَزٍّ " ،و"" ثَوْبُ من خَزٍّ " ،و(من) فى هذا للتبعيض وهى فى موضع الصفة إن كان قبلها نكرة ،وفى موضع الحال إن كان قبلها معرفة .

الثانى : الرفع واختلفوا فى توجيهه ، فمنهم من قال هو بدل لجموده ،ومنهم من قال هو نعت ،وهو مذهب سيبويه ؛لأن النعت من شرطه أن يفيد ما لا يفيده الأول من الوصف ،وأنت إذا قلت : ثَوْبُ خَزٍّ،فقد أفاد الخَزُّ ما لم يفده الثوب من بيان الجنس المنَزَّلِ منزلة : جاءنى هذا الرجل ، فإن الرجل أفاد ما لم يفده المبهم وهو بيان الجنس ،فكما يقال فى أسماء الأجناس بعد المبهمات إنها صفات ، كذلك الخَزُّ وما جرى مجراه ينبغى أن يعرب بإعرابها، وأسماء الأجناس بعد المبهمات فيها خلاف ،والصواب ما ذهب إليه متقدمو النحويين أنها صفات .

الثالث : النصب واختلف النحاة فى توجيهه أيضًا ،فقال بعضهم هو حال ، وهو قول سيبويه ،والذى سوغ ذلك عند سيبويه مع تنكير ما قبله هو: التخلص من جعله نعتا مع كونه جامدا غير مؤول بمشتق ؛لأن ذلك يغتفر في الحال؛ لأنه بالأخبار أشبه منه بالنعوت .

وقال بعضهم : هو تمييز، وهو قول المبرد ،وهو أولى؛ لأنه لا يُحوج إلى تأويل ، بخلاف الحكم بالحالية فإنه يحوج إلى تأويل بمشتق مع الاستغناء عن ذلك، ويحوج إلى كثرة تنكير صاحب الحال، وكثرة وقوع الحال غير منتقلة، وكل ذلك على خلاف الأصل فاجتنابه أولى .

المسألة الخامسة: تأكيد المظهر بالمضمر

لا يجوز توكيد الظاهر بالمضمر ؛والعلة فى ذلك هى: أن الغرض من التوكيد الإيضاح والبيان ،وإزالة اللبس ،والمضمر أخفى من الظاهر ؛لذا لا يصلح أن يكون مُبَيِّنًا له .

كما أن التوكيد كالصفة من جهة اشتراك الموصوف ،والمؤكَّد فى الإعراب والتعريف ،ومن شرط النعت ألا يكون أعرف من المنعوت ، فامتنع كذلك أن يكون أعرف من المؤكَّد ؛لأن المضمر أعرف من الظاهر ؛لذلك لا يجوز أيضا توكيد الظاهر بالمضمر(١) .

ولكن يجوز فى هذا المضمَر أن يكون بدلا من المظهر، وليس بمنزلته في أن يكون وصفًا له؛ لأن الوصف تابع للاسم مثل قولك: رأيت عبدَ الله أبا زيد، فأما البدل فمنفرد كأنك قلت: "زيدًا رأيت" ، أو" رأيت زيدًا"، ثم قلت إياه رأيت(٢).

لأنه يجوز أن تبدل المضمر من المضمر، والمضمر من المظهر، والظاهر من المضمر(٣).

بينما إذا كان الاسم المؤكَّد اسما ظاهرا مجرورا فإذا أكد أعيد الجار مع لفظه أَو ضَمِيره نَحْو:"مَرَرْت بزيد بزيد وَبِه" ،ومنه قَوله تَعَالَى: ،﴿ **وَأَمَّا**

---

(١) الكتاب ٣٨٦/٢ ،وأسلوب التوكيد فى القرآن الكريم لمحمد حسين أبى الفتوح صـ٤١ بتصرف ط/مكتبة لبنان – بيروت ط١٩٩٥،١م .

(٢) الكتاب ٣٨٦/٢ .

(٣) شرح الكتاب للسيرافى ١٥٢/٣ .

﴿ ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ﴾[١]،فتعمل الحرف المؤكد بضمير ما اتصل بالمؤكد لأنه بمعناه[٢] .

و عود الضمير هو الأَوْلَى من إعادة المؤكَّد بلفظه وبه جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴾[٣] فـ"في" الثانية توكيد لـ"في" الأولى، وأعيد مع "في" الثانية ضمير "رحمة"،ولا يكون الجار والمجرور توكيدًا للجار والمجرور، لأن الضمير لا يؤكد الظاهر، لأن الظاهر أقوى منه[٤].

فالأجود تأكيده بالضمير فتقول: (مررت بزيد به)، والأولى حمل هذا على البدل كما أن (ضربت زيداً إياه) بدل؛ ولأن العامل لايتكرر فى التوكيد؛ لأنه ليس فى نية تكرير العامل[٥].

وذهب ابن السراج إلى أن هذا من قبيل التوكيد حيث قال :" وأما الحروف فنحو قولك: (فى الدار زيد قائم فيها)، فتعيد (فيها) توكيداً، و (فيك زيد

---

(١) جزء من الآية رقم (١٠٨) من سورة هود .

(٢) شرح ابن الناظم على الألفية صـ٣٦٣ تح/ محمد باسل عيون السودط/ دار الكتب العلمية ط١،١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ،والهمع ١٧٥/٣.

(٣) الآية رقم (١٠٧) من سورة آل عمران .

(٤) التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ١٤٤/٢ تح/ محمد باسل عيون السود ط/ دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ط١ ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م بتصرف .

(٥) البرود الضافية والعقود الصافية للصنعانى صـ٩١٢،و٩١٣ تحقيق /محمد عبدالستار (رسالة دكتوراه) جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية بالزقازيق ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م

راغب فيك)، وقال الله – عــز وجــل – : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ ، إلا أن الحرف إنما يكرر مع ما يتصــل بــه لا سيما إذا كان عاملاً " (١) .

وتبعه فى ذلك ابن مالك ،وخطأ من قال بالبدلية فى هذا الموضع ،فقــال بعد أن ذكر رأى ابن السراج : " وكذا أقول، ومن حكم على شيء مــن هذا بالبدلية فليس بمصيب، وإن حظي من الشهرة بأوفر نصيب"(٢) .

فهنا اعتراض من ابن مالك على من قال بالبدلية مع أنه أشار بــأن هــذا القول هو المشهور بين النحاة بدليل قوله :" وإن حظي من الشهرة بــأوفر نصيب " .

ويمكن الرد عليه :بأن مما يمنع من توكيد الظاهر المضمر أنّا لو فعلنــا ذلك لم يكن توكيده إلا بالمضمر الغائب، وســقط منــه ضــمير المــتكلّم والمخاطب؛ لأنّا إذا قلنا: لقيت زيدًا، أو مررت بزيدٍ، أو جــاءني زيــدٌ، فأكّدناه، لم يكن في شيء من ذلك إلا أن تقــول هــو، فيســقط المــتكلم والمخاطب، وهما الأكثر والأصل في الضّمير، واستعمال ما يوجب إسقاط أصله وأكثره مطّرح متروك.

وأما البدل فإنه يجوز أن تبدل المضمر من المضــمر، والمضــمر مــن المظهر، والظاهر من المضمر.

فأمّا المنصوب فقولك: رأيتك إياك، تجعل إيّاك بدلا من الكاف، كأنك قلت: إيّاك رأيت، ولم تذكر الكاف، وقدّرناه، بتقديم إياك، أو ما رأيت إلا إياك.

---

(١) الأصول ١٩/٢،و٢٠

(٢) شرح التسهيل ٣٠٣/٣،و٣٠٤

وأما المرفوع فإنك تقولك قمت أنت، والمجرور: مررت بك بك، وتعيد حرف الجرّ لأنّ الكاف لا تنفرد، وإن أبدلت مضمرا من ظاهر قلت في المجرور: مررت بزيد به بإعادة حرف الجر(١).

فالقول بالبدلية هو الراجح من جهة القياس؛ لأن الجار والمجرور لا يقع توكيدًا للجار والمجرور،و لأن الضمير لا يؤكد الظاهر، لأن الظاهر أقوى منه(٢) .

الاستنتاج

مما سبق عرضه يتبين :

أولًا: لا يجوز توكيد الظاهر بالمضمر ؛والعلة فى ذلك هى : أن الغرض من التوكيد الإيضاح والبيان ،وإزالة اللبس ،والمضمر أخفى من الظاهر ؛لذا لا يصلح أن يكون مبينا له .

ثانيًا: لايجوز توكيد الظاهر بالمضمر؛لأن التوكيد كالصفة من جهة اشتراك الموصوف ،والمؤكَّد فى الإعراب والتعريف ،ومن شرط النعت ألا يكون أعرف من المنعوت ، فامتنع كذلك أن يكون المؤكِّد أعرف من المؤكَّد ؛لأن المضمر أعرف من الظاهر ؛لذلك لا يجوز أيضا توكيد الظاهر بالمضمر.

ثالثًا: يجوز فى هذا المضمَر أن يكون بدلا من المظهر، وليس بمنزلته في أن يكون وصفا له؛ لأن الوصف تابع للاسم مثل قولك: رأيت عبدَ الله أبا زيد، فأما البدل فمنفرد كأنك قلت: "زيدا رأيت" ، أو" رأيت زيدا"، ثم قلت

---

(١) شرح الكتاب ١٥٢/٣

(٢) التصريح ١٤٤/٢

إياه رأيت، فيجوز أن تبدل المضمر من المضمر، والمضمر من المظهر، والظاهر من المضمر.

رابعًا: فى قوله تعالى:﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾

ذهب ابن السراج إلى أن هذا من قبيل التوكيد ، وتبعه فى ذلك ابن مالك ، ويمكن الرد عليهما :بأن مما يمنع من توكيد الظاهر المضمر أنّا لو فعلنا ذلك لم يكن توكيده إلا بالمضمر الغائب، وسقط منه ضمير المتكلّم والمخاطب؛ لأنّا إذا قلنا: لقيت زيدًا، أو مررت بزيدٍ، أو جاءني زيدٌ، فأكّدناه، لم يكن في شيء من ذلك إلا أن تقول هو، فيسقط المتكلم والمخاطب، وهما الأكثر والأصل في الضّمير، واستعمال ما يوجب إسقاط أصله وأكثره مطّرح متروك، وأما البدل فإنه يجوز أن تبدل المضمر من المضمر، والمضمر من المظهر، والظاهر من المضمر؛ لذا كان القول بالبدلية هو الأولى لأن الجار والمجرور لا يقع توكيدًا للجار والمجرور،و لأن الضمير لا يؤكد الظاهر، لأن الظاهر أقوى منه .

المسألة السادسة: إعراب جواب (كم) الاستفهاميّة على حسب موقعها فى الجملة

(كم)كناية عن العدد ،وهي تنقسم إلى قسمين: استفهامية، وخبرية.

فالاستفهامية هي التي تستدعي جوابًا، والخبرية هي التي لا تستدعي جوابًا، وكلاهما مبنّي، فالاستفهامية بُنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام وهي الهمزة، وأَما الخبرية فاختلف فى سبب بناءها فقيل لشبهها بالاستفهامية لفظا،ومعنى ؛لأنهما لعدد مبهم،وقيل لمناسبتها "رُبَّ" المقصود بها التكثير، وقيل حملت على "رُبَّ" ،وإن كانت للتقليل ؛لأن الشيء قد

يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره ،وأيضًا فإن كلا منهما مشابه للحرف فى وضعه[١] .

وهى اسم مبهم يفتقر إلى مميِّزٍ،والدليل على اسميتها: الإسناد إليها، وعود الضمير عليها مثل:

كم رجلًاجاءك ؟،ودخول حرف الجر عليها ،والإضافة إليها ،وتسليط عوامل النصب عليها نحو: كم كانت دراهمك ؟ ،وكم يومًا صمت ،وكم فرسخًا سرت ؟ ،و(كم) سواء استفهامية أم خبرية فى حالتها أشد إبهامًا من اسم العدد[٢] ؛ لأن اسمه يدل على العدد نصًا ،ولا يدل على جنس المعدود ،والأمران فى (كم) مبهمان ،فافتقارها إلى مميِّز أشد من افتقار اسم العدد[٣] .

وتمييز(كم) الاستفهامية مفرد منصوب ،وتمييز (كم) الخبرية مخفوض، ويكون مفردًا وجمعًا[٤].

وخُصّت الخبرية بالخفض، والاستفهاميّة بالنصب؛ لأنّ (كم) الخبرية تُضارع "رُبَّ"، وهي حرفُ خفض، فخفضوا بـ "كَمْ" في الخبر حملاً على "رُبَّ". ولما وجب للخبريّة الخفضُ بمضارَعتها "رُبَّ"، وجب للأخرى

---

(١) شرح المفصل ١٦٦/٣،وشرح الجمل ٤٦/٢،وشرح التسهيل للمرادى ص٦١٥ تح/محمد عبد النبى محمد أحمد عبيد ط/مكتبة الإيمان – المنصورة ،ط١، ١٤٢٧ه –٢٠٠٦م .

(٢) أسماء العدد: ما وضع لكمية آحاد الأشياء ، البرود الضافية صـ١١٩٠ .

(٣) المساعد ١٠٦/٢

(٤) شرح الجمل ٤٦/٢

النصبُ؛ لأنّ العدد يعمل إمّا خفضًا، وإمّا نصبًا، ويُؤيِّد ذلك أنّ الاستفهام يقتضي الفعلَ، والفعلُ عملُه النصب(١).

وأجاز الكوفيون الجمع فى تمييز (كم) الاستفهامية ،نحو: كم شهودًا لك ؟، وذهب الأخفش إلى جواز جمعه إن كان السؤال عن الجماعات، نحو: "كم غلمانًا لك"؟ إذا أردت أصنافًا من الغلمان(٢).

وأجاز أبو على الفارسى النصب فى "غلمانًا" على الحال ،ويكون العامل فيه ، ما فى "لك" من معنى الفعل ، كأنك أردت : "كم نفسا غلمانا لك" ، فحُذِفَ المفسر(٣) .

و هذا لا يجوز؛ لأن العامل فى الحال ،وهو (لك) مؤخر عنها،وعليه فلا يجوز ذلك، كما لا يجوز: زيد- قائما- فيها،فإن قدمت فقلت:كم لك غلمانا جاز كما يجوز: عبد الله فيها قائما، وتقديره:كم مماليكك في حال ما هم غلمان، أو كم ولدك غلمانا، كما تقول: لك مائة بيضًا، أي في حال ما هي بيض(٤).

وذهب الكسائى،والفراء إلى أنَّ (كم) مركبة من (كاف) التشبيه ،و(ما) الاستفهامية، فالأصل عندهما فيها كَمَ ؛ لأنَّ حرف الجر إذا دخل على (ما) الاستفهامية حذف منها الألف، وسكن ميم كم لكثرة الاستعمال كما قالوا: فِيمْ ولِمْ في: فِيمَ ولِمَ(٥).

---

(١) شرح المفصل ١٦٨/٣

(٢) التصريح ٤٧٤/٢

(٣) الإيضاح ٢٢١/١

(٤) شرح الكتاب ٤٩١/٢

(٥) شرح الجمل ٤٦/٢،و المساعد ١٠٦/٢

بينما ذهب جمهور النحاة إلى أنها بسيطة ،وغير مركبة[١] .

وتلزم (كم) الاستفهامية الصدارة فى الكلام ؛لتضمنها معنى الاستفهام كسائر أدواته[٢] .

وبم أن (كم) اسْم فَتكون مَرْفُوعَة ومنصوبة ومجرورة ،فالاستفهامية المرفوعة كقولك :كم غلامًا لك ؟،والمنصوبة كقولك :كم رجلًا ضربت ؟، والمجرورة كقولك :بكم إنساناً مررت ؟،ويجوز جر "إنسان" ؛لأن الباء سدت مسد (من) المضمرة ،والنصب أجود[٣].

ولما كانت (كم) الاستفهامية متضمنة معنى الاستفهام ،فهى تقتضي جوابًا،و هذا الجواب يجوز أن يكون مرفوعا، وإن اختلف موضع (كم) من الرفع والنصب والجر، ويجوز أن يكون على حسب موضعها، وهذا هو الأرجح ،والأجود، مثال ذلك: كم عبدًا دخل في ملكك؟ وكم عبدا اشتريت؟ وبكم عبدا استعنت؟ فيجوز في جواب هذه الأمثلة كلّها أن تقول: عشرون، ويجوز أيضًا أن تقول في المثال الأوّل: عشرون، وفي الثاني: عشرين، وفي الثالث: بعشرين على حسب موضع (كم) فى الجملة،وهذا هو الأولى؛ لأنّ التوافق بين جملة السّؤال ،وجملة الجواب أولى من التخالف بينهما[٤].

قال أبو حيان :"وجواب (كم) الاستفهامية يجوز أن يكون مرفوعًا، وإن اختلف موضع (كم) من الرفع والنصب والجر، ويجوز أن يكون على

---

(١) المساعد ١٠٦/٢

(٢) شرح التسهيل للمرادى ص٦١٥ .

(٣) اللمع صـ١٠٣ ،وتوجيه اللمع صـ٤٠٢

(٤) التذييل ٤٥/١٠،والارتشاف ٧٨٨/٢،وتمهيد القواعد ٢٥٠٧/٥

حسب موضعها إن رفعًا فرفع وإن نصبًا فنصب وإن جرًا فجر، وهذا هو الأولى والأجود"[1] .

الاستنتاج

أولًا: أن كم تستعمل كناية عن العدد ،وهي تنقسم إلى قسمين: استفهامية،وخبرية وكلاهما مبنّي، فالاستفهامية بُنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام وهي الهمزة.

بينما اختلف فى سبب بناء الخبرية ،فقيل لشبهها بالاستفهامية لفظا، ومعنى؛ لأنهما لعدد مبهم، وقيل لمناسبتها "رُبَّ" المقصود بها التكثير، وقيل حملت على "رُبَّ" ،وإن كانت للتقليل ؛لأن الشيء قد يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره ،وأيضًا فإن كلاً منهما مشابه للحرف فى وضعه .

ثانيًا: أن كم الاستفهامية تستدعي جوابًا، والخبرية هي التي لا تستدعي جوابًا .

ثالثًا: يجوز فى جواب كم الاستفهامية أن يكون مرفوعا، وإن اختلف موضع (كم) من الرفع والنصب والجر، ويجوز أن يكون على حسب موضعها، وهذا هو الأولى والأجود، مثال ذلك: كم عبدا دخل في ملكك؟،وكم عبدا اشتريت؟،وبكم عبدا استعنت؟ فيجوز في جواب هذه الأمثلة كلّها أن تقول: عشرون ،ويجوز أيضًا أن تقول في المثال الأوّل: عشرون، وفي الثاني: عشرين، وفي الثالث: بعشرين على حسب موضع (كم) فى الجملة،وهذا هو الأولى والأجود ؛لأنّ التوافق بين جملة السّؤال ، وجملة الجواب أولى من التخالف بينهما .

---

(١) الارتشاف ٢/٧٨٨

المسألة السابعة: رفع الاسم بعد"إذا" الفجائية أو "أما" إذا وقعتا بعد عطف

إذا وُجد في الجملة المعطوفة ما يصرف الكلامَ إلى الابتداء، صار الاختيار فيه الرفعَ، ويصير المعترِضُ من قبيل المانع، وذلك قولك: "لقيت زيدًا، وأمّا عمرو فقد مررت به"، و"رأيتُ زيدًا، وإذَا عبدُ الله يشتِمه عمرٌو"، فالرفعُ ها هنا هو الوجه المختار، وإن كان قد تقدّمت جملة فعليةٌ، لأنّ "أمَّا"، و"إذَا" ليسا من حروف العطف كالفاء والواو فتحمِلَ بهما الثاني على الأوّل، وإنّما هما حرفا ابتداءٍ يقطعان ما بعدهما عمّا قبلهما، فيكون ما بعدهما بمنزلة جملةٍ ليس قبلها شيءٌ، فكما أنّك إذا قلت: "زيدٌ ضربتُه" ابتداءً، وليس قبله كلامٌ، كان المختارُ الرفع. فكذلك بعد "أما"، و"إذَا" التي للمفاجأة؛ لأنّهما بمنزلةِ كلام مبتدإ، ومن قال:"زيدًا ضربتُه"، وإن لم يتقدّمه كلامٌ فينصِب،وإن كان المختار الرفع، قال ها هنا: "لقيتُ زيدًا، وأمّا عمرًا فأكرمتُه" فينصب، وليس بالاختيار(١).

فـ" إذا " تقع في الجواب والمفاجأة، ويليها المبتدأ والخبر، فتكون هي وما بعدها بمعنى الفعل، فإذا قلت: " نظرت فإذا زيد يضربه عمرو "، تقديره: نظرت فأبصرت زيدا يضربه عمرو، وقوله تعالى: ﴿ **وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ** ﴾(٢)، كأنه قال: "قنطوا"، فـ" إذا " وما بعدها بمنزلة فعل ؛وذلك لأن " إذا " حكمها أن يليها الاسم لا الفعل، فإذا أتى بعد الاسم الذي وليها فعل واقع على ضميره لم تنصب الاسم الأول بإضمار فعل بعد " إذا "؛ لأن " إذا " في هذا الموضع بالاسم

(١) شرح المفصل ١/ ٤٠٦،و٤٠٧ .

(٢) جزء من الآية رقم (٣٦) من سورة الروم .

أولى، وليست بمعنى المجازاة، ألا ترى أنك تقول: " نظرت فإذا زيد قائم[١].

كما أن " أما"، و"إذا" يقطع بهما الكلام، وهما من حروف الابتداء، يصرفان الكلام إلى الابتداء[٢].

يعني أنّهما ليسا بحرفي عطف، وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء إلّا أنْ يدخل عليهما ما يَنصِب، ولا يُحْمَلُ بواحد منهما آخرٌ على أول كما يحمَلُ بثُمّ والفاء ؛ وذلك لأنّهما تصْرِفان الكلام إلى الابتداء إلّا أنْ يقعَ بعدهما فعلٌ، نحو: "وأمّا زيدًا فضربتُ"[٣].

قال سيبويه :" فإن قلت:" لقيت زيدًا وأَما عمروٌ فقد مررتُ به"، و"لقيتُ زيدًا وإذا عبدُ الله يَضربهُ عمروٌ" فالرفعُ ،.....،لأنَّ "أَمَّا"،و"إذا" يُقطَعُ بهما الكلامُ وهما من حروف الابتداء يَصرفانِ الكلامَ إلى الابتداء[٤].

فظاهر كلام سيبويه أنّ حكم "إذا" عنده حكمُ "أمّا" فأجاز نصب الاسم الذي يليها بفعل مضمر يفسره المشغول بعده نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، كما يقال أمّا زيدا فيضربه عمرو[٥].

وخالفه ابن مالك فى إلحاق "أمّا" بـ"إذا" فى هذا الحكم ،فقال :"ولا ينبغي أن تلحق "إذا" بـ"أمّا"؛ لأن "أمّا" وإن لم يلها فعل فقد يليها معمول الفعل

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٤٣٠/١ بتصرف .

(٢) تمهيد القواعد ١٦٦٩/٤ .

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك للشاطبى ٨٧/٣ ،تح/ د. عياد بن عيد الثبيتي ط/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة ط١: ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

(٤) الكتاب ٩٥/١ .

(٥) الكتاب ٩٥/١،وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٩/٢،والمقاصد ٨٧/٣ ،و٨٨

المفرغ كثيرا كقولـــه تعـــالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾[١]،و﴿ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾[٢] ، وقد يليها معمول مقدر بعـــده مفســـر مشـــغول كقراءة بعض السلف[٣] :﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾[٤]،ولم يل "إذا" فعـــل ظاهر ولا معمول فعل إنما يليها أبدا في النثر والنظم مبتدأ وخبر منطوق بهما، أو مبتدأ محذوف الخبر، فمن أولاها غير ذلك فقد خالف كلام العرب فلا يُلتفت إليه ولو كان سيبويه[٥].

ويمكن الرد على ابن مالك بأنه :لما كانت "أمّا" ،و"إذا" الفجائيـــة لابتـــداء الكلام وقطع ما تقدم، وأنهما لا يقع بعدهما إلا الاسم، وأنه لا يبقى معهما الحكم كما كان قبل ذكرهما ؛لأن "أمّا" ،و"إذا" انقطع بهما الكلام[٦].

---

(١) الآية رقم (٩) من سورة الضحى

(٢) الآية رقم (١٠) من سورة الضحى

(٣) و هى قراءة ابن أبى أسحاق ،وعيسى الثقفى "ثمودَ" بالنصب ممنوعًا من الصرف، على النصب بفعل مقدر يفسره الفعل الظاهر بعده ،والتقدير أى :"مهما يكـــن مـــن شىء فهدينا ثمودَ فهديناهم "، ينظر: مختصر فى شـــواذ القـــرآن لابـــن خالويـــه صـــ١٣٤ ط/ مكتبة المتنبى – القاهرة ،والبحرالمحيط لأبى حيـــان ٤٧٠/٧ تـــح/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض، ط/ دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت ،ط١ :١٤٢٢ هـــ – ٢٠٠١ م ،ومعجم القرآت القرآنية للـــدكتور عبد اللطيف الخطيب ٢٧٢/٨،و٢٧٣ ط/دار سعد الدين – دمشق ٢٠٠٠م .

(٤) جزء من الآية رقم (١٧) من سورة فصلت

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١٣٩/٢،و١٤٠،والمقاصد ٨٧/٣ .

(٦) تمهيد القواعد ١٦٧٠/٤

فإنك إذا أتيت بعد حروف العطف بـ"أما" أو بـ"إذا" الفجائية فالرفع في ذلك الاسم هو الأولى والأوجه؛ والنصب ضعيف على حده في الابتداء؛ لأن "أما"،و "إذا" يفصلان الكلام الواقع بعدهما من الذى قبلهما؛ ولأنهما لا يقع بعدهما فعل، بل الاسم هو الواقع بعدهما(١).

وفصل أبو حيان القول فى "إذا" ، فقال:" إذا ولى الاسمَ إذا الفجائية نحو: "خرجت فإذا زيد يضربه عمرو"، وفي ذلك ثلاثة مذاهب: **أحدها:** أنه يجوز فيه الاشتغال، **الثاني:** أنه لا يجوز فيه إلا الابتداء **الثالث:** التفصيل بين أن يكون الفعل قد دخل عليه (قد)، فيجوز فيه الاشتغال أو لا تدخل عليه (قد) فيمتنع(٢).

ولكن الأَوْلَى والأوجه اختيار الرفع بعد"إذا"،و"أمَّا" وإن كان قد تقدم حرف العطف ؛لأنه لولا وجودهما لكان المختار في الاسم المشتغل عنه النصب رعيا لعطف جملة فعلية على جملة فعلية(٣).

جاء فى شرح المفصل : "الرفعُ ها هنا هو الوجه المختار، وإن كان قد تقدّمت جملة فعليةٌ، لأنّ "أمَّا"، و"إذَا" ليسا من حروف العطف كالفاء والواو فتحمِلَ بهما الثاني على الأوّل، وإنّما هما حرفا ابتداءٍ يقطعان ما بعدهما عمّا قبلهما، فيكون ما بعدهما بمنزلة جملةٍ ليس قبلها شيءٌ، فكما أنّك إذا قلت: "زيدٌ ضربتُه" ابتداءً، وليس قبله كلامٌ، كان المختارُ الرفع، فكذلك بعد "أما"، و"إذَا" التي للمفاجأة؛ لأنّهما بمنزلةِ كلام مبتدإ"(٤).

---

(١) التذييل ٣٠٣/٦،و٣٠٤.

(٢) التذييل ٣٠٥/٦،و٣٠٦،و الارتشاف ٢١٦٤/٤.

(٣) التذييل ٣٠٥/٦ بتصرف.

(٤) ابن يعيش ٣٠٦/١،و٣٠٧

الاستنتاج

أن الأولى والأوجه اختيار الرفع بعد"إذا"،و"أمَّا" وإن كان قد تقدّمت جملة فعليةٌ، لأنّ "أمَّا"، و"إذَا" ليسا من حروف العطف كالفاء والواو فتحمِلَ بهما الثاني على الأوّل، وإنّما هما حرفا ابتداءٍ يقطعان ما بعدهما عمّا قبلهما، فيكون ما بعدهما بمنزلة جملةٍ ليس قبلها شيءٌ، فكأنّك قلت: "زيدٌ ضربتُه" ؛لأن "أما"، و"إذَا" بمنزلةِ كلام مبتدإ .

بينما منع ابن مالك إلحاق "أمّا" بـ"إذا" فى هذا الحكم ؛ لأن "أمّا" وإن لم يلها فعل فقد يليها معمول الفعل المفرغ كثيرا كقوله تعالى: ﴿ **فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ** ﴾،و﴿ **وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ** ﴾ ، وقد يليها معمول مقدر بعده مفسر مشغول كقراءة بعض السلف :﴿ **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ** ﴾بنصب "ثمودَ"، ويختلف الحكم فى"إذا" ؛لأنها لا يليها فعل ظاهر ولا معمول فعل إنما يليها أبدا في النثر والنظم مبتدأ وخبر منطوق بهما، أو مبتدأ محذوف الخبر، فمن أولاها غير ذلك فقد خالف كلام العرب،والراجح هو مذهب سيبويه وجمهور النحاة من جهة السماع؛لأن "إذا"،و"أمَّا" حرفا ابتداءٍ يقطعان ما بعدهما عمّا قبلهما، فيكون ما بعدهما بمنزلة جملةٍ جديدة ليس قبلها شيءٌ، فكأنّك قلت: "زيدٌ ضربتُه" ابتداءً، وليس قبله كلامٌ .

المسألة الثامنة : القول بِعَلَمِيَّةِ أعلام الأعداد

الأعداد إذا قصد بها مطلق العدد، لا المعدود، كانت أعلاما، فلا تنصرف إذا انضم إلى العلمية سبب آخر(١).

---

(١) شرح الكافية ٢٥٤/٣

والمراد بالمطلقة :التى لم تُقَيَّدْ بعدد محذوف أو مذكور ،وإنما دُلَّ بها على مجرد العدد نحو قولهم :" ستةُ ضعف ثلاثةَ " ،و"ثلاثةُ نصف ستةَ "، فتمتنع هذه وأمثالها من الصرف للعلمية مع التأنيث ، فلا تصرف ثلاثة؛ لأنه مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف كـ (سعاد)، وأنت مخير في صرف ستة؛ لأنه كـ (هند) وكذلك خمس وسبع وتسع وعشر، وتقول: أربع نصف ثمان لا تصرف أربع للعلمية، ووزن الفعل كأحمد [١] .

قال ابن مالك :" فهذه الأسماء قد حكم بعلميتها ومَنْع صرفها للتعريف والتأنيث، وهي جديرة بذلك؛ لأن كلّا منها يدل على حقيقة معَينة دلالة مانعة من الشركة متضمنة الإشارة إلى ما ارتسم منها، ولو عومل هذه المعاملة كلُّ عدد مطلق لصح، ولو عومل بذلك غير المعدود من أسماء المقادير لم يجز؛ لأن الاختلاف في حقائقها واقع بخلاف العدد فإن حقائقة لا تختلف بوجه" [٢].

ويرى أبو الفداء[٣] أن القول بعلمية أعلام الأعداد ضعيف والأَوْلَى أن يقال في أعلام، الأعداد: إنّها نكرات لا أعلام[٤] .

---

(١) الارتشاف ٩٧١/٢،والمساعد ١٣٤/١ .

(٢) شرح التسهيل ١٨٥/١،وتمهيد القواعد ٦٣٥/٢ .

(٣) هو :عماد الدين أبو الفداء ابن الأفضل بن الملك المظفر ابن الملك المنصور صاحب حماة تقي الدين توفى سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة ،من مصنفاته: الحاوي في الفقه ،وكتاب الكناش ، وكتاب تقويم البلدان ، وله كتاب الموازين ،ومات وهو في الستين من عمره ، وله شعر ومحاسنه كثيرة ،ينظر : الوافي بالوفيات للصفدي ١٠٤/٩ تح: أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى ط/ دار إحياء التراث – بيروت ط١٤٢٠/١هـ- ٢٠٠٠م .

(٤) الكناش في النحو والتصريف لأبى الفداء ٢٩٧/١،و٢٩٨ تح:د.رياض حسن الخوام ط/المكتبة العصرية بيروت – لبنان ٢٠٠٠ م .

ووجه قوله بأن ذلك يؤدي إلى أن تكون أسماء الأجناس كلها أعلامـــا، إذ ما من نكرة إلّا ويصلح استعمالها كذلك مثل رجل خير من امـــرأة، وهـــو باطل ،وإنّما جاز الابتداء بها على تقدير حذف المضاف، ويكون المضاف المقدّر "كلّ" وشبهه، بحيث يكون التقدير، "كلّ ستّة ضعف ثلاثة"، كما في "كلّ" نكرة قامت قرينة على أن حكمها غير مختص في جنسها مثل: "تمرة خير من جرادة"(١)؛ لكونه بمعنى كلّ تمرة، بناء على أنّ الخيريّـــة ليســـت مخصوصة بتمرة واحدة ،فمجوز الابتداء بالنكرة ههنا، كونها للعموم (٢) .

والحقّ أن يقال: إنّ أعلام الأعداد أعلام لماهيّاتها ؛ لأنّها من أعلام الجنس التي هي أعلام لماهيّاتها المخصوصة غير المتناولة لغيرها، والماهيّـــة لا تقدّر بالكلّ ولا توصف به؛ لأنّه شيء واحد، وحينئـــذ لا يلـــزم الابتـــداء بنكرة، ولا منع الصّرف بعلّة واحدة، ولا عموم النكرة في الإثبات؛ لكونها أعلاما للماهيّات ،فالقول بعلميتها حينئذ هو الأَوْلَى(٣).

قال ابن يعيش :" ومن الأسماء المعلقة على المعاني: أسماء العدد، وهـــي معرفة؛ لأنها عدد معروف القدر ألا تري أن "ستة" أكثـــر مـــن "خمســـة"

---

(١) هذا القول لعمر بن الخطاب فى :الموطأ ٤١٦/١ كتاب الحج باب فدية من أصاب شيئا من الجراد،وهو محرم، تح /محمد فؤاد عبـــد البـــاقى ط/دار إحيـــاء الكتـــب العربية، ولابن عباس فى: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٣،وشرح الألفية لابـــن الناظم صـــ ٨١ .

(٢) الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٥٠/١، تح/إبراهيم محمد عبـــدالله ،ط/ دار سعد الدين – دمشق ط١ :١٤٢٥ه –٢٠٠٥م،وشرح الكافية ٢٥٥/٣،والكنـــاش في النحو والتصريف ٢٩٧/١،و٢٩٨ .

(٣) الكناش في النحو والتصريف ٢٩٨/١ .

بواحد، وكذلك "ثمانية" ضعف "أربعة". وإذا كانت معروفة المقادير، كانت معرفة أعلاما على هذه المقادير.

وقد يدخلها اللام. فيقال: "الثلاثة نصف الستة، والسبعة تعجز عن الثمانية واحدا"، فتكون مما اعتقب عليه تعريفان. فإذا قلت: "عندي ستة"، كان المراد الجنس المعدود لا نفس العدد؛ لأن العدد لا يكون عندك" (١).

وقال ابن مالك :" فهذه الأسماء قد حكم بعلميتها ومَنْع صرفها للتعريف والتأنيث، وهي جديرة بذلك؛ لأن كلّا منها يدل على حقيقة معَينة دلالة مانعة من الشركة متضمنة الإشارة إلى ما ارتسم منها، ولو عومل هذه المعاملة كلُّ عدد مطلق لصح، ولو عومل بذلك غير المعدود من أسماء المقادير لم يجز؛ لأن الاختلاف في حقائقها واقع بخلاف العدد فإن حقائقة لا تختلف بوجه" (٢).

فمن خلال نصوص النحاة يتضح أن القول بعلمية أعلام الأعداد هو الأرجح .

الاستنتاج

أولًا: الأعداد إذا قصد بها مطلق العدد، لا المعدود، كانت أعلاما،والمراد بالمطلقة :التى لم تُقَيَّدْ بعدد محذوف أو مذكور ،وإنما دُلَّ بها على مجرد العدد نحو قولهم :" ستةُ ضعف ثلاثةَ " ،و"ثلاثةُ نصف ستةَ "، فتمتنع هذه وأمثالها من الصرف للعلمية مع التأنيث ، فلا تصرف ثلاثة؛ لأنه مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف كـ (سعاد)، ولك الخيار في صرف ستة؛ لأنه

(١) شرح المفصل ١/١٢٣،و١٢٤ .

(٢) شرح التسهيل ١/١٨٥.

كـ (هند) وكذلك خمس وسبع وتسع وعشر، وتقول: أربع نصف ثمان لا تصرف أربع للعلمية، ووزن الفعل كأحمد .

ثانيًا : فى تقدير البحث أن يقال: إنّ أعلام الأعداد أعلام لماهيّاتها ؛ لأنّها من أعلام الجنس التي هي أعلام لماهيّاتها المخصوصة غير المتناولة لغيرها، والماهيّة لا تقدّر بالكلّ ولا توصف به؛ لأنّه شيء واحد، وحينئذ لا يلزم الابتداء بنكرة، ولا منع الصّرف بعلّة واحدة، ولا عموم النكرة في الإثبات؛ لكونها أعلاما للماهيّات ،فالقول بعلميتها حينئذ هو الأَوْلَى من جهة القياس، وهذا ما نص عليه جمهور النحاة .

المسألة التاسعة: العلة فى عدم صرف الثلاثي الساكن الوسط

يجوز في هِنْد ،ودَعْد، وجُمْل، من الثلاثي الساكن الوسط، إذا لم يكن أعجميًّا، ولا مذكر الأصل: الصرف وتركه، فمن صرفه نظر إلى خفة اللفظ، وأنها قد قاومت أحد السببين، ومن لم يصرفه، وهو أولى؛ نظر إلى وجود السببين في الجملة، وهما: العلمية والتأنيث(١).

وقد جاء بالصرف وعدمه قول الشاعر:

لم تتلفّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ(٢)

---

(١) التصريح ٣٣٢/٢

(٢) البيت من بحر المنسرح، وهو لجرير فى ديوانه صـ١٠٢١تح/د.نعمان محمد طه ط/دار المعارف ، ط٣ ، و وبلا نسبة فى الكتاب ٣/ ٢٤١، وما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج صـ ٥٠ تح/ هدى محمود قراعة ط/المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٣٩١ه- ١٩٧١م ، وشرح المفصل ١/ ١٩٣،ومنسوب لجرير فى اللسان ٢/ ١٣٧٩ (د ع د)

==

قال سيبويه :" هذا باب تسمية المؤنث اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكنًا وكانت شيئًا مؤنثًا أو اسمًا الغالب عليه المؤنث كسعاد، فأنت بالخيار: إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه. وترك الصرف أجود، وتلك الأسماء نحو: قِدْر، وعَنْز، ودَعْد، وجُمْل، ونُعْم، وهِنْد"(١).

بينما أوجب الأخفش منع هذه الأسماء من الصرف (٢) .

وإلى هذا ذهب الزجاج ، وعلله بأن السكون لا يغير حكمًا أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف ،وقال معقبا على البيت السابق :"فأما الاستشهاد بأن الشاعر فى البيت صرف،وترك الصرف ،فأما ترك الصرف فجيد ،وهو الوجه ،وأما الصرف فعلى جهة الاضطرار (٣).

وأجيب بأن صرف (دعد) في البيت ليس من قبيل الضرورة ؛ لأنها لو مُنعت من الصرف لم يَنْكسر وزن البيت(٤)

==

اللغة: التلفع: الاشتمال بالثوب كلبسة نساء الأعراب، والعُلب: أقداح من جلود، واحدها عُلبة يحلب فيه اللبن ويشرب، أي ليست دعد هذه ممن تشتمل بثوبها وتشرب اللبن بالعلبة كنساء الأعراب الشقيات،ولكنها ممن نشأ في نعمة وكسي أحسن كسوة.

الشاهد: صرف "دعد" وترك صرفها في نص واحد لأنه اسم ثلاثي ساكن الوسط، وإنما جاز فيه ذلك لخفته .

(١) الكتاب ٣/٢٤٠،و٢٤١

(٢) ينظر رأى الأخفش فى الارتشاف ٢/٨٧٨

(٣) ما ينصرف صـ٥٠

(٤) الخصائص لابن جنى ٣/٦٣ بتصرف، وشرح المفصل ١/١٩٤

فإذا كان الاسم ساكن الوسط، لكن عرضت فيه علة العجمة نحو:جور: اسم بلدة، تقول: هذه جورُ، ونزلت بجورَ، ومثل : (ماه) وهو اسم موضع، و (حمص) وهو: اسم بلدة ، وجب المنع من الصرف ؛وعلة المنع أن الساكن الوسط ينصرف لكون ثقل إحدى العلتين قابلتها خفة الاسم، فلم يبق إلا علة واحدة، والعلة الواحدة لا تمنع، و (جُور) وأخواتها زاد فيها العجمة مع علتيها، وهما التعريف والتأنيث، فقابلت خفة إحدى العلل، فبقى فيه علتان، فوجب المنع، وهذا مذهب الجمهور(١).

وأجاز ابن معطٍ الوجهين : الصرف والمنع من الصرف(٢) .

وقد غلط الشاطبى ما ذهب إليه ابن معط ؛لأن المؤنث من هذا النوع ليس فيه إلا المنع، وهو المحكي عن العرب، والمقول به عند النحويين، وإنما جواز الوجهين في غير الأعجمي كـ"هند"(٣) .

وإذا سميت امرأة بـ"زيدٍ" ،أو "عمروٍ" امتنع الصرف ؛وذلك لأنهم سموا المؤنث بالمذكر ،فكان عندهم أثقل ؛لأن المذكر لا يجانس المؤنث(٤) .

هذا قول ابن أبي إسحاق، وأبي عمرو، ويونس، والخليل، وسيبويه أنه لا ينصرف ورأوه أثقل من "هند"، و"دعد"(٥) قال سيبويه:" وهو القياس ؛ لأن

---

(١) شرح الكتاب ١٣/٤،و المقاصد الشافية ٦٢٩/٥ بتصرف .

(٢) شرح ألفية ابن معطى لابن جمعة الموصلى ٤٦٣/١،و٤٦٤ تح/د.على موسى الشوملى ط/مكتبة الخريجى ط١: ١٤٠٥ه-١٩٨٥م.

(٣) المقاصد الشافية ٦٣٠/٥ .

(٤) ما ينصرف صـ٥١.

(٥) شرح كتاب سيبويه ١٢/٤.

المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر"[١] .

بينما ذهب عيسى بن عمر[٢] إلى جواز صرفه، ورأى أنه هو الأولى؛ لأن السكون الذى فى وسطه قد خففه فحطه عن الثقل[٣] .

وإلى هذا ذهب أبو زيد[٤]، والجرمى[٥]،والمبرد[٦]؛ لأن "زيدا "،وأشباهه إذا سمينا به المؤنث فأثقل أحواله أن يصير مؤنثا، فيثقل بالتأنيث ،وكونه خفيفا في الأصل لا يوجب له ثقلا أكثر من الثقل الذي في أصل المؤنث[٧].

وأما الاسم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط فمصروف مطلقًا، نحو: "لوطٍ"، و"نوحٍ"قال الله تعالى: ﴿ **ٱمۡرَأَتَ نُوحٖ وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖۖ كَانَتَا تَحۡتَ عَبۡدَيۡنِ مِنۡ عِبَادِنَا** ﴾[٨] ،وعلة اعتمادهم جواز الصرف في نحو: "هند"، و"دعد"، واعتمادهم الصرف مطلقًا في نحو: "نوحٍ"، و"لوطٍ" مع تساويهما

---

(١) الكتاب ٢٤٢/٣.

(٢) ينظر رأى عيسى بن عمر فى : الكتاب ٢٤٢/٣،وما ينصرف صـ٥١،والارتشاف ٨٨١/٢.

(٣) ما ينصرف صـ٥١.

(٤) ينظر رأى أبى زيد فى شرح الكافية الشافية ١٤٩٢/٣.

(٥) ينظر رأى الجرمى فى شرح الكافية الشافية ١٤٩٢/٣،والارتشاف ٨٨٢/٢.

(٦) المقتضب ٣٥١/٣،و٣٥٢.

(٧) شرح الكتاب ٢٤٢/٣.

(٨) جزء من الآية رقم (١٠) من سورة التحريم.

في الخفة؛ لسكون أوسطهما،دليل على أن حكم التأنيث أقوى في منع الصرف من العجمة؛ولأنه لم يحصل فيه زيادة،ولا تحرك [١]

وكذلك إن تحرك أوسطهما ،فإنه يمنع من الصرف أيضا ،وعلل لذلك ابن بَرْهَان[٢] فقال :" فإن تحرك وسط الثلاثى من العجمى صرفته ،والفرق بينه ،وبين "قَدَمَ"أن العجمة أخف من التأنيث ؛لأنها لا يعتد بها فى : "نوح"، و"لوط" البتة ،كما يعتد فى هند ،ودعد ؛لأن التأنيث لا تلحقه اللام ، فيسقط حكمه رأسًا ،كما لحقت الدِّيباجَ[٣] ، والفَيْرُوزَجَ[٤] ،فأسقطت حكم العجمة رأسًا "[٥]

وإذا كان الاسم مؤنثًا على ثلاثة أحرف ،ومحرك الوسط مُنِعَ من الصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة ،نحو: "سَقَرَ"، وهو اسم علم من أسماء (جهنم) أعاذنا الله منها، ومثل (لَظَى) من أسماء "جهنم" أيضا ،ونحو: "قَدَمَ"

---

(١) شرح المفصل ١٩٤/١،والبرود الضافية صـ١٥٨.

(٢) هو: عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن بَرْهان – بفتح الباء – أبو القاسم الأسدي العكبري النحوي
صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب، قرأ على عبد السلام البصري وأبي الحسن السمسمي ، وكان زاهدا عرف الناس منه ذلك، وإلا كانوا رموه بالحجارة لهيئته، وكان يتكبر على أولاد الأغنياء، وإذا رأى الطالب غريبا أقبل عليه؛ وكان متعصبا لأبي حنيفة، محترما بين أصحابه ،مات في جمادى الآخرة سنة ست وخمسين وأربعمائة ،بغية الوعاة للسيوطى ١٢٠/٢،و١٢١

(٣) الدِّيباجُ ضَرْبٌ من الثياب ،ويستعمل بالكسر والفتح مُوَلَّدٌ والجمع دَيابيجُ ودبابيج ، اللسان ١٣١٦/٢(د ب ج).

(٤) الفَيْرُوزَجُ ضَرْبٌ من الأَصباغِ ، اللسان ٣٣٧٨/٥ (ف ر ز ج).

(٥) شرح اللمع صـ٤٥٨ تح/د. فائز فارس طبعة الكويت ط١ :١٤٠٤ه –١٩٨٤م.

إذا سميت به امرأة ، وإنما امتنع الصرف، وإن كان ثلاثيا لأجل حركة الوسط، كأنها قامت مقام الحرف الرابع مثل :"زينَبَ"(١).

وخالف ابن الأنباري(٢) في لزوم المنع في هذا القسم، فأجاز الوجهين اعتبارا بكونه ثلاثيا(٣).

وابن الأنبارى فى هذا مخالِفٌ لرأى جمهور النحاة ،كما أن المانع من الصرف في الثلاثي وغيره حاصل من العلمية والتأنيث،و تحريك الوسط يقوم مقام الزائد على الثلاثة في منع الصرف إذا اجتمع مع العلمية (٤).

قال الشاطبى :"وإنما امتنع وإن كان ثلاثيا لأجل حركة الوسط، كأنها قامت مقام الحرف الرابع ،.....؛لأن الحركة لما كانت زيادة على الحرف، وكان الساكن الوسط ينصرف في أحد الوجهين، ووُجِدَ ما حرك وسطه ممنوع الصرف البتة كالرباعي- جعلوا الحركة كأنها تقوم مقامه"(٥).

الاستنتاج

أولًا: يجوز في هِنْد ،ودَعْد، وجُمْل، من الثلاثي الساكن الوسط، إذا لم يكن أعجميًّا، ولا مذكر الأصل: الصرف وتركه، والأولى ترك الصرف؛ نظرًا إلى وجود السببين في الجملة، وهما: العلمية والتأنيث؛ولأن حكم التأنيث أقوى في منع الصرف ؛لذلك اعتمدوا الصرف مطلقًا في نحو: "نوحٍ"،

---

(١) شرح الكتاب ١١/٤،وشرح الكافية الشافية ١٤٩١/٣،والارتشاف ٨٧٩/٢،والمقاصد الشافية ٦٢٨/٥،والتصريح٣٣٤/٢.

(٢) ينظر رأى ابن الأنبارى فى الارتشاف ٨٧٩/٢،و المقاصد الشافية ٦٢٩/٥

(٣) المقاصد الشافية ٦٢٩/٥

(٤) السابق ٦٢٨/٥،و ٦٢٩بتصرف

(٥) السابق ٦٢٨/٥،و ٦٢٩

و"لوطٍ"،و اعتمدوا جواز الصرف في نحو: "هند"، و"دعد"، مع تساويهما في الخفة؛ لسكون أوسطهما،فدل هذا على أن حكم التأنيث أقوى في منع الصرف من العجمة .

ثانيًا: إذا سميت امرأة بـ"زيدٍ" ،أو "عمروٍ" امتنع الصرف ؛وذلك لأنهم سموا المؤنث بالمذكر ،فكان عندهم أثقل ؛لأن المذكر لا يجانس المؤنث هذا قول ابن أبي إسحاق،وأبي عمرو،ويونس،والخليل،وسيبويه أنه لا ينصرف ورأوه أثقل من "هند"،و"دعد"،بينما ذهب عيسى بن عمر إلى جواز صرفه،ورأى أنه هو الأولى؛ لأن السكون الذى فى وسطه قد خففه فحطه عن الثقل ،وتبعه فى هذا ذهب أبو زيد والجرمى،والمبرد ؛ لأن "زيدا "،وأشباهه إذا سمينا به المؤنث فأثقل أحواله أن يصير مؤنثا، فيثقل بالتأنيث ،وكونه خفيفا في الأصل لا يوجب له ثقلا أكثر من الثقل الذي في أصل المؤنث.

المبحث الثانى: من مسائل أسباب الترجيح النحوى فى الأفعال

ويشتمل على المسائل الآتية :

المسألة الأولى : جواز إلغاء المتوسط بين المعمولين أوالمتأخرعنهما نحو:"زيد ظننت قائم"،و"زيد قائم ظننت".

المسألة الثانية : حذف إحدى التاءين من أول الفعل المضارع تخفيفًا.

المسألة الثالثة : أَوْلَى العاملين بالعمل في التنازع.

المسألة الرابعة: علة إعراب الفعل المضارع

المسألة الخامسة : فعل الأمر بين البناء والإعراب

المسألة السادسة: تعدية الفعل "اتَّخَذَ" إلى مفعولين

المسألة السابعة :إلحاق الفعل "ضرب" بباب "ظن" وأخواتها

المسألة الأولى:جواز إلغاء المتوسط بين المعمولين أوالمتأخرعنهما نحو: "زيد ظننت قائم"،و"زيد قائم ظننت"

لما كان عمل هذه الأفعال في المفعولين ضعيف؛ لكَوْنها غير مؤثرة، ولا نافذة منك إلى غيرك، وإنما هي أشياءُ تهجُس في النفس من يقين أو شكّ من غير تأثير فيما تعلق بها. وإنما أعملت؛ لأنّ فاعلها قد تعلق ظنّه أو علمُه بمظنون أو معلوم، كما أن قولك: "ذكرت زيدًا" يتعدّى إلى "زيد"؛ لأنّ الذكر اختص به، وإن لم يكن مؤثرًا فيه، جاز أن تُلْغى عن العمل. وهذه الأفعال لها أحوال ثلاثة: تكون متقدّمة على المبتدأ والخبر، وتكون متوسّطة بينهما، وتكون متأخرة عنهما(١).

وقد قسم النحاة هذه الأفعال إلى قسمين هما:أفعال قلوب و أفعال تحويل ، ولا بد لكل فعل من القسمين من فاعل،ولا يغني عنه وجود المفعولين أو أحدهما:

فأما أفعال القلوب فمنها ما قد يكون معناه العلم ،أي: الدلالة على اليقين والقطع"، ومنها ما قد يكون معناه الرجحان،والنوعان صالحان للدخول – مباشرة – على المبتدأ الصريح، وعلى المصدر المؤول من "أنّ مع معموليها"، أو: "أنْ والفعل مع مرفوعه،ويشتهر من أفعال العلم سبعة: (عَلِمَ ،و رَأَى،و وَجَدَ، و دَرَى ،و أَلْفَى ،و جَعَلَ،و تَعَلَّمَ)

ويشتهر من أفعال الرجحان ثمانية هي:(ظَنَّ،و خَالَ،و حَسِبَ ،و زَعَمَ ، وعَدَّ، و حَجَا ،وجَعَلَ ،و هَبْ– وهذا الفعل دون بقية أفعال الرجحان السّالفة جامد ملازم صيغة الأمر ،وأما أفعال التحويل أو (التَّصيير) فأشهرها سبعة، ولا تدخل على مصدر مؤول من "أنَّ" مع معموليها، أو

(١) شرح المفصل ٣٢٨/٤، و٣٢٩ .

من "أنْ" والفعل مع مرفوعه وهي: (صَيَّر،و جَعَلَ ،و اتَّخذَ ،وتَخِذَ ،وتَرَك، و رَدَّ ،و وَهَبَ) [١] .

وهذه الأفعال لها أحوال ثلاثة: تكون متقدّمة على المبتدأ والخبر، وتكون متوسّطة بينهما، وتكون متأخرة عنهما

فإذا تقدمت، لم يكن بد من إِعمالها؛ لأنّ المقتضى لإعمالها قائم لم يوجد ما يُوهِي الفعل، ويسوّغ إبطال عمله

فأما إذا توسطت، أو تأخرت، فإنه يجوز إلغاؤُها؛ لأنها دخلت على جملة قائمة بنفسها[٢]

ويختص الإلغاء بالأفعال القلبية المتصرفة ، ولا حظ لـ(هَبْ وتَعَلَّمْ) في ذلك لعدم "تصرفهما ، ولا لأفعال التصيير، إذ ليست قلبية [٣].

والإلغاء هو: ترك العمل لغير مانع لفظًا أو محلًا [٤]

فيجوز فى هذه الأفعال إلغاء عملها إذا توسطت نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، أو تأخّرت نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ. إلاَّ أنَّ الإلغاءَ أولى مع التأخير والإعمال أولى مع التوسط[٥]

وإنما كان إلغاء العامل المتأخر عن المبتدإ ، والخبر أولى ؛ لضعفه بالتأخر، و كان العامل المتوسط أولى بالإعمال ؛ لأن العمل اللفظي أقوى

---

(١) النحو الوافى ٤/٢ إلى ٩ ط/دار المعارف ط٣ .

(٢) شرح المفصل ٣٢٩/٤ .

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٥٥٨/١ تح:عبدالرحمن علي سليمان ط : دار الفكر العربي ط١ : ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨ م .

(٤) الهمع ٥٥١/١

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٣١٤/١ ،والهمع ٥٥١/١ .

من الابتداء، وقيل: الإلغاء والإعمال في المتوسط بين المفعولين سواء؛ لأن ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له، فلكل منهما مُرَجِّحٌ(١). وعلَّلَ أيضًا ابن أبى الربيع أولوية الإلغاء فى المتأخر ،وأولوية الإعمال فى المتوسط ، فقال : " فإن بنيت الكلام على الفعل لكنك أخرت الفعل على جهة الاتساع أعملت ، ونصبت المبتدأ والخبر ، فقلت : زيدًا ظننت منطلقًا ، والأصل : ظننت زيدًا منطلقًا ، ثم أخرت (ظننت) كما تفعل ذلك فى : زيدًا أعطيت درهمًا وإن بنيت الكلام على الابتداء ، ثم طرأ لك الإخبار عن مسند إخبارك ، فهذا لا يكون إلا ملغى ؛ لأن الابتداء قد عمل فى المبتدإ ، وإذا بنيت المبتدأ لم يكن له بُدٌّ من الخبر ، فيجب على هذا أن تكون (ظننت) ملغاة ، والأحسن فيها حينئذ أن تكون متأخرة ، وتأتى للمبتدإ بخبره ؛ لأن الكلام عليه بُنِيَ ، والإخبار بالظن طرأ بعد ما مضى الكلام على الابتداء "(٢) .

ومن شواهد إلغاء عمل العامل المتأخر عن المبتدإ ،والخبر قول الشاعر :

هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ وَإِنَّمَا يَسُودَانِنَا إن يَسَّرَتْ غَنَمَاهُمَا(٣)

---

(١) التصريح ٣٧٠/١

(٢) البسيط فى شرح الجمل ٤٣٧/١، و٤٣٨ .

(٣)البيت من الطويل من غير نسبة فى : شرح الألفية لابن الناظم صـ ١٤٧ ، والتذييل ٦٣/٦ ،و تمهيد القواعد لناظر الجيش ٤١٨٩/٣ تح د. علي محمد فاخر وآخرون ط / دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة- القاهرة ط١: ١٤٢٨هـ ،والبهجة المرضية صـ١٨٧،والهمع ٥٥١/١،ومنسوب لأبي أسيدة الدبيري فى المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ "شرح الشواهد الكبرى" للعيني ٨٥٨/٢ تح د. علي محمد فاخر وآخران ط/ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة- القاهرةط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

==

بينما إذا تصدر الفعل فلا يجوز فيه الإلغاء عند البصريين وجوزه الكوفيون ، والأخفش وأجازه ابن الطراوة إلا أن الإعمال عندهم أحسن ،واستدلوا على ماذهبوا إليه بقول الشاعر :

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حتَّى صارَ مِنْ خُلقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيمةِ الأَدَبُ[1]

برفع مفعولى "وجدت"[2] .

وأول المانعون البيت السابق بأحد التأويلين :

الأول: نية ضمير الشأن فيكون هو المفعول الأول والجملة بعده هي المفعول الثاني وعلى هذا يكون الفعل باقيا على عمله.

الثاني: نية لام الابتداء المعلقة، ويكون التقدير: "ظننت لزيد قائم"، والفعل على هذا معلق[3] .

==

الشاهد فى البيت قوله: (هما سيدانا يزعمان) حيث ألغي الفعل (يزعم) لتأخره عن مفعوليه ورفعهما بالابتداء والخبر

(١) البيت من بحر البسيط من غير نسبة فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٥٨/٢ تح/ عبد المنعم أحمد هريدى ط/ دار المأمون للتراث ،والتذييل ٥٨/٦،وتوضيح المقاصد ٥٦١/١ ،وتمهيد القواعد ٣/ ١٤٩٤

الشاهد في البيت قوله: "إني وجدت ملاك الشيمة الأدب"، حيث ألغي (وجدت) مع تقدمه على الجزأين، وقد خرج البيت على أن هناك لام ابتداء مقدرة في المبتدأ والتقدير لملاك الشيمة الأدب، وعلى ذلك يكون الفعل معلقا لا ملغى وقيل إنه على تقدير ضمير الشأن.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٣١٤/١ ،والتذييل ٥٧/٦ ، والهمع ٥٥٢/١

(٣) توضيح المقاصد ٥٦٠/١

وحكم سيبويه بقبح إلغاء المتقدم نحو:" ظننت زيدٌ قائمٌ "، وبتقليل قبحه بعد معمول الخبر نحو: "متى ظننت زيدٌ قائمٌ "، وفي درجته الإلغاء في نحو: "زيد أظن أبوه قائمٌ "(١).

وأجاز سيبويه أن يقال: أظن زيد قائم، على تقدير: أظن لزيد قائم، على التعليق بلام الابتداء مقدرة (٢). .

الاستنتاج

أولًا : إن الإلغاء يختص بالأفعال القلبية المتصرفة ، ولا حظ لـ(هَبْ وتَعَلَّمْ) في ذلك لعدم "تصرفهما ، ولا لأفعال التصيير، إذ ليست قلبية .

ثانيًا : يجوز الإلغاء ،والإعمال إِذا تَأَخّر الْفِعْل عَن المفعولين نَحْو زيد قَائِم ظَنَنْت أَو توَسط بَينهمَا نَحْو: زيد ظَنَنْت قَائِم ؛ لضَعْفه حِينَئِذٍ بتقدم الْمَعْمُول عَلَيْهِ كَمَا هُوَ شَأْن الْعَامِل إِذا تَأَخّر، وَيرى جمهور النحاة أَن ذلك على سَبِيل التَّخْيِير لَا اللُّزُوم ، فلك الإلغاء والإعمال وَذهب الْأَخْفَش إِلَى أَنه على سَبِيل اللُّزُوم وَاخْتَارَهُ ابْن أبي الرّبيع (٣) .

ثالثًا : إنَّ الإلغاءَ أولى مع التأخير والإعمال أولى مع التوسط .

رابعًا : إذا تصدر الفعل فلا يجوز فيه الإلغاء عند البصريين ، وجوزه الكوفيون ، والأخفش وأجازه ابن الطراوة إلا أن الإعمال عندهم أحسن ، واستدلوا على ماذهبوا إليه بقول الشاعر :

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حتَّى صارَ مِنْ خُلقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيمةِ الأَدَبُ

وخُرِّجَ البيت السابق على أحد تأويلين هما :

---

(١) الكتاب ١٢٤/١

(٢) الكتاب ١٥١/٣ ،وشرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٢ .

(٣) البسيط فى شرح الجمل ٤٣٧/١،و٤٣٨ الهمع ٥٥١/١

الأول: نية ضمير الشأن فيكون هو المفعول الأول والجملة بعده هي المفعول الثاني وعلى هذا يكون الفعل باقيا على عمله.

الثاني: نية لام الابتداء المعلقة، ويكون التقدير: "ظننت لزيد قائم"، والفعل على هذا معلق .

المسألة الثانية: حذف إحدى التاءين من أول الفعل المضارع تخفيفًا

إذا اجتمع تآن متحركتان فى أول الفعل المضارع نحو: "تَتَقَلَّدُ "،و" تَتَبَاعَدُ"، و" تَتَبَخْتَرُ " يجوز إثباتهما معًا،وهو الأصل كما فى قوله تعالى :﴿ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ (١) ،و يجوز حذف إحدى التاءين ؛ لأنه اجتمع المثلان،ولم يمكن الإدغام ؛لأنه لو أدغمت التاء الأولى فى الثانية فلا بد من إسكان التاء الأولى ليصدق حد الإدغام ، فإذا سكنت التاء الأولى لزم اجتلاب همزة الوصل ،وهمزة الوصل تدخل على الماضى ،والأمر ،ولا تدخل على المضارع ؛لأنه مشابه لاسم الفاعل ، فلما لم تدخل همزة الوصل على اسم الفاعل ،فكذلك لا تدخل على الفعل المضارع ، فإذا كان كذلك لم يتيسر الإدغام (٢) .

واختلف النحويون فى أى التاءين حُذِفَتْ ،فذهب سيبويه ،و البصريون (٣) إلى أن المحذوف هو التاء الثانية .

---

(١) جزء من الآية رقم (٣٠) من سورة فصلت .

(٢) شرح المفصل ٥٥٨/٥ ،وملاح الألواح فى شرح مراح الأرواح للعينى صـ٢٣١ تح/ عبدالستار جواد ، مجلة المورد العراقية – مج ٤– ع ٢ ، ١٣٩٥ه – ١٩٧٥م.

(٣) الكتاب ٤٧٦/٤ ،وشرح الكتاب للسيرافى ٤٥٠/٥،و شرح المفصل ٥٥٨/٥ ، وملاح الألواح فى شرح مراح الأرواح للعينى صـ٢٣١ .

وحجتهم أن الزائد دخل لمعنى وهو المضارعة فحذف ما دخل لغير معنى أولى(١).

قال سيبويه:"فإن التقت التاءان فى تتكلمون وتترسون فأنت بالخيار إن شئت أثبتهما وإن شئت حذفت إحداهما وتصديق ذلك قوله عز وجل:﴿**تَتَنَزّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلاَئِكَةُ**﴾ ،و﴿**تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ**﴾(٢) وإن شئت حذفت التاء الثانية وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى : ﴿**تَنَزّلُ الْمَلاَئِكَةُ وَالرّوحُ فِيهَا** ﴾(٣)،وقوله :﴿ **وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنّوْنَ الْمَوْتَ** ﴾(٤)وكانت الثانية أولى بالحذف ؛لأنها هى التى تسكن وتدغم فى قوله تعالى : ﴿**فَادّارَأْتُمْ**﴾(٥)﴿ **وَازّيّنَتْ** ﴾(٦)وهى التى يفعل بها ذلك فى"يذكرون"فكما أعلت هنا كذلك تحذف هناك »(٧)

بينما ذهب الكوفيون إلى أن المحذوف هو التاء الأولى لا الثانية(٨) .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢/ ٥٣٤ تح / محمد محيى الدين عبدالحميد ط/ المكتبة العصرية ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م ، ومسائل خلافية فى النحو للعكبرى صـ١٤٩ تح/ د.عبد الفتاح سليم ط/مكتبة الآداب – القاهرة ط٣ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

(٢) جزء من الآية رقم (١٦) من سورة السجدة

(٣) جزء من الآية رقم (٤) من سورة القدر

(٤) جزء من الآية رقم (١٤٣) من سورة آل عمران

(٥) جزء من الآية رقم (٧٢) من سورة البقرة

(٦)جزء من الآية رقم (٢٤) من سورة يونس

(٧) – الكتاب٤/ ٤٧٦

(٨) الإنصاف ٢/ ٥٣٤ ، ومسائل خلافية للعكبرى صـ ١٤٩ .

وحجتهم فى ذلك: أنه لما اجتمع فى أول هذا الفعل حرفان متحركان من جنس واحد وهما التاء المزيدة للمضارعة والتاء الأصلية استثقلوا اجتماعهما فوجب أن تحذف إحداهما فلا يخلو إما أن تحذف الزائدة أو الأصلية فكان حذف الزائدة أولى من الأصلية لأن الزائد أضعف من الأصلي، والأصلي أقوى من الزائد ، فلما وجب حذف أحدهما كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى(١).

وقد أجاب **البصريون** على حجة **الكوفيين** فقالوا:

أما قولهم: " إن الزائد أضعف من الأصلي فكان حذفه أولى"، قلنا: لا نسلم هذا مطلقاً فإن الزائد على ضربين:

زائد لمعنى – وزائد لم يجئ لمعنى .

فأما الزائد الذى جاء لمعنى فلا نسلم فيه أن الأصلي أقوى منه.

وأما الزائد الذى ما جاء لمعنى فمسلم أنه أقوى ولكن لا نسلم أنه قد وجد هاهنا وهذا؛ لأن التاء هاهنا جاءت لمعنى المضارعة فقد جاءت لمعنى وإذا كانت قد جاءت لمعنى فيجب أن تكون تَبْقِيَتُهَا أقوى وأولى ؛ لأن فى حذفها إسقاطًا لذلك المعنى الذى جاءت من أجله وذلك خلاف الحكمة والذى يدل على صحة هذا ثبوت التنوين فى المنقوص والمقصور وحذف حرف العلة منها لالتقاء الساكنين وإن كان أصليا فيهما ألا ترى أنك تقول فى المنقوص: (هذا قاضٍ) و (مررت بقاضٍ) والأصل فيه: (هذا قاضىٌ) و (مررت بقاضىٍ) إلا أنهم لما حذفوا الضمة والكسرة استثقالاً لهما على الياء بقيت الياء ساكنة والتنوين ساكناً فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين وبقوا التنوين لأن الياء ما جاءت لمعنى ، والتنوين جاء لمعنى ،

(١) الإنصاف ٢/ ٥٤٣

فكأن تبقيته أولى ، فكذلك أيضا تقول فى المقصور: (هذه رحًا وعصًا) والأصل فيه: (رحىُ وعصوُ) فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبوهما ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقى التنوين بعدهما ؛ لأن الألف ما جاءت لمعنى والتنوين جاء لمعنى فكأن تبقيته أولى فكذلك هاهنا، ولهذا كان الواجب فى تصغير (منطلق ومغتسل):(مطيلق ومغيسل) وكذلك التكسير نحو: (مطالق ومغاسل) بإثبات الميم وحذف النون من منطلق والتاء من مغتسل لأن الميم جاءت لمعنى وهو الدلالة على اسم الفاعل والنون والتاء ما جاءتا لمعنى فكان حذفها أولى من حذف الميم لأنها جاءت لمعنى ، وكذلك القياس فى كل حرفين اجتمعا فوجب حذف أحدهما فإن حذف ما لم يجئ لمعنى أولى من حذف ما جاء لمعنى والسر فيه هو أن الحرف الذى جاء لمعنى قد تنزل فى الدلالة على معنى بمنزلة سائر الكلمة التى تدل بجميع حروفها على معنى ، بخلاف الحرف الذى لم يجئ لمعنى فإنه ليس فيه دلالة على معنى فى نفسه البتة، فكما يمتنع أن تحذف الكلمة بأسرها لشىء لا معنى له فى نفسه فكذلك هاهنا يمتنع أن يحذف الحرف الذى جاء لمعنى لأجل حرف لم يجئ لمعنى فدل على أن حذف التاء الأصلية أولى من الزائدة(١).

وذكر ابن الشجرى إجماع القراء على حذف التاء الثانية فى قوله تعالى:﴿**تَنَزّلُ الْمَلاَئِكَةُ وَالرّوحُ فِيهَا** ﴾(٢)، فقال : " وكما حذفوا بإجماع التاء الثانية، من تتنزّل، وقرءوا كلّهم : ﴿**تَنَزّلُ الْمَلاَئِكَةُ وَالرّوحُ فِيهَا** ﴾(١).

---

(١) الإنصاف ٢/ ٥٣٤،و٥٣٥

(٢) جزء من الآية رقم (٤) من سورة القدر

وقال ابن هشام: إن أحرف المضارعة لا تحذف أما من قال :إنها تحذف فهذا فاسد ؛لأن المحذوف الثانية وهو قول الجمهور(٢).

مما سبق عرضه من آراء للنحويين حول حذف إحدى التاءين من المضارع ، يتبين أن الراجح هو رأى البصريين ؛ لقوة حجتهم ووضوح أدلتهم .

الاستنتاج

أولاً: إذا اجتمع تآان متحركتان فى أول الفعل المضارع نحو : "تَتَقَلَّدُ " ،و" تَتَبَاعَدُ " ،و" تَتَبَخْتَرُ " يجوز إثباتهما معًا،وهو الأصل ،و يجوز حذف إحدى التاءين ؛ تخلصًا من اجتماع المثلين ،كما أنه لا يمكن الإدغام ؛لأنه لو أدغمت التاء الأولى فى الثانية فلا بد من إسكان التاء الأولى لأجل الإدغام، فإذا سكنت التاء الأولى لزم اجتلاب همزة الوصل ،وهمزة الوصل تدخل على الماضى ،والأمر ،ولا تدخل على المضارع ؛لأنه مشابه لاسم الفاعل، فلما لم تدخل همزة الوصل على اسم الفاعل ،فكذلك لا تدخل على الفعل المضارع ، فإذا كان كذلك لم يتيسر الإدغام .

ثانيًا: اختلف النحويون فى حذف إحدى التاءين فى المضارع ، فذهب سيبويه والبصريون إلى أن المحذوف هو التاء الأصلية ،وحجتهم أن الزائد دخل لمعنى وهو المضارعة فحذف ما دخل لغير معنى أَوْلَى.

==

(١) الأمالى ٢/٥٢٠ تح د. محمود محمد الطناحي ط/ مكتبة الخانجي – القاهرة ط١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م .

(٢) مغنى اللبيب صـ٨٠٨،و٨٠٩ تح : د.مازن المبارك ، ومحمد علي حمدالله ط/ دار الفكر – بيروت ط٦ ، ١٩٨٥م .

بينما ذهب الكوفيون إلى أن المحذوف هو التاء الأولى لا الثانية ،وحجتهم فى ذلك: أنه لما أجتمع فى أول هذا الفعل حرفان متحركان من جنس واحد وهما التاء المزيدة للمضارعة والتاء الأصلية استثقلوا اجتماعهما فوجب أن تحذف إحداهما فلا يخلوا إما أن تحذف الزائدة أو الأصلية فكان حذف الزائدة أَوْلَى من الأصلية لأن الزائد أضعف من الأصلي، والأصلي أقوى من الزائد ، فلما وجب حذف أحدهما كان حذف الأضعف أَوْلَى من حذف الأقوى .

ثالثًا: الرأى الراجح هو أن المحذوف التاء الثانية الأصلية دون الأولى الزائدة ؛لأن الأولى الزائدة دخلت لمعنى والثانية الأصلية لم تدخل لمعنى فلما أرادوا حذف أحدهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أَوْلَى ،وهذا ما عليه جمهور النحاة .

المسألة الثالثة : أَوْلَى العاملين بالعمل في التنازع

إذا ذكرت فعلين، أو نحوهما من الأسماء العاملة(١)، ووجهتهما إلى مفعول واحد؛ نحو: "ضربني وضربتُ زيدا"، فإن كل واحد من الفعلين موجه إلى "زيد" من جهة المعنى، إذ كان فاعلا للأول، ومفعولا للثاني، ولم يجز أن يعملا جميعا فيه؛ لأن الاسم الواحد لا يكون مرفوعا ومنصوبا في حال واحدة ،وإذ لم يجز أن يعملا معًا فيه، وجب أن يعمل أحدهما فيه، وتقدر للآخر معمولا يدل عليه المذكور(٢).

(١) مثال الاسمين في طلب المرفوع:"أقائم وقاعد الزيدان"،ومثالهما في طلب المنصوب:"زيد ضارب وقائم عمرًا"،التصريح ١/٤٧٥.

(٢) شرح المفصل ١/٢٠٥،و٢٠٦

وهذا الباب أعملت العرب فيه تارة الأول ،وتارة الثانى ،ولا خلاف فى ذلك بين النحويين ، وإنما الخلاف في أيهما أَوْلَى من جهة القياس ،فالاختيار عند البصريين(١): إعمال الثاني لقربه من الاسم، وعند الكوفيين(٢): الاختيار إعمال الأول لتقدمه(٣).

واحتج أهل الكوفة على صحة مذهبهم بأنَّ المتقدم أولى بالإعمال لاعتناء العرب به وجعله في أول الكلام، ومما يقوّي مذهبهم أن يقولوا: قد وجدنا من كلام العرب أنّه متى اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى فإنَّ التأثير للمتقدِّم منهما .

واستدلوا على ذلك بالقسم والشرط إذا اجتمعا فإنَّ العرب تبني الجواب على الأول منهما وتحذف جواب الثاني لدلالة جواب الأول عليه تقول: "إن قامَ زيدٌ واللَّهِ يقُمْ عمروٌ"،و "واللَّهِ إنْ قامَ زيدٌ ليقومَنَّ عمروٌ"، فكذلك ينبغي أن يكون الاختيار إعمال الأول .

---

(١) الكتاب ٧٣/١،و٧٤،والمقتضب ١١٢/٣،والإنصاف ٧١/١،و شرح المفصل ٢٠٦/١

(٢) شرح المفصل ٢٠٦/١،وشرح الجمل ٦١٣/١،و تعجيل الندى بشرح قطر الندى لعبدالله صالح الفوزان صـ١٩١ ط/دار ابن الجوزى ط٢: ١٤٣١ه.

(٣) شرح المفصل ٢٠٦/١،وشرح الجزولية للأُبَّذِى صـ٣ – رسالة ماجستير – من أول باب التنازع إلى نهاية مباحث منع الصرف ، إعداد : حسن نفاع نويفع الجابرى الحربى – جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية – ١٤٢٣ه – ١٤٢٤ه ،وتعجيل الندى بشرح قطر الندى لعبدالله صالح الفوزان صـ١٩١.

واحتجوا أيضًا بأنَّ إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر في بعض المسائل أو إلى حذف الفاعل ، وإعمال الأول لا يؤدي إلى شيء من ذلك؛ فلذلك كان إعمال الأول أولى(١).

وهذا الذى استدل به الكوفيون لا حجة لهم فيه(٢)

قال ابن عصفور :"وهذا كله لا حجة فيه. أما قولهم: إذا اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب فإنَّ العرب تجعل المطلوب للمتقدّم منهما، فغير مسلّم على الإطلاق بل لا يخلو أن يكونا عاملين أو غير عاملين أو كان أحدهما عاملاً والآخر ليس كذلك فربما يكون الأمر على ما ذكروا، وأما إذا اجتمع طالبان عاملان فإنَّ المعمول للمتأخر منهما نحو: إن لم يَقُمْ زيدٌ قامَ عمروٌ، فيقم تقدَّمه عاملان: "إن"، و"لم"، والذي يعمل فيه إنّما هو المتأخر وهو "لم" بدليل أنَّ أداة الشرطِ إذا جزمت فعل الشرط فإنّه يقبح استعمال الجواب غير مجزوم في اللفظ، بل لا يوجد ذلك إلا في ضرورة شعر وذلك نحو قوله:

مَنْ يكُدْني بسيِّيءٍ كنتُ منه كالشَجا بينَ حَلقِهِ والوَرِيدِ(٣)

---

(١) شرح الجزولية صـ٣،و٤.

(٢) شرح الجمل ٦١٤/١،وشرح الجزولية صـ٤.

(٣) البيت من بحر الخفيف ،وهو لأبى زبيد فى ديوانه صـ٥٢ برواية " يُرِدْنِى" بدلا من "يكُدْني" جمع وتحقيق د.نورى حمودى القيسى ط/مطبعة المعارف – بغداد ١٩٦٧م ،و من غير نسبة فى المقتضب ٥٩/٢،وشرح الجمل ٦١٤/١،وشرح التسهيل لابن مالك ٩١/٤ ،وشرح الجزولية صـ٥،وتمهيد القواعد ٤/ ١٧٩٣.

==

فلو كان "يقوم" مِن: "إنْ لم يقُمْ زيدٌ قامَ عمروٌ"، مجزوماً بـ"إنْ" ؛ لوجبَ أن لا يجوز في الجواب فعل ماضٍ إلا في الشعر أو في نادر الكلام، وكونه من كلام العرب الفصيح دليل على أن الجازم "لم" دون "إنْ"؛ لمجاورتها له، بل إذا كانوا قد لحظوا المجاورة مع فساد المعنى في مثل قولهم: "هذا جُحرُ ضَبٍ خَرِبٍ"، فجروا "خربًا" على أنّه صفة لـ"ضَبٍّ" مع أنَّ الخَرِب في الحقيقة إنّما هو "الجُحْرُ"، فالأحرى أن يلحظوا المجاورة مع صلاح المعنى.

وأما ما يؤدي إليه إعمال الثاني في بعض المسائل من الإضمار قبل الذكر على مذهبنا، وهو الصحيح ،.....، ففي مقابلته ما يؤدي إليه إعمال الأول من الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية في جميع المسائل، وذلك لا يجوز في باب من الأبواب إلّا في هذا الباب لتداخل الجملتين واشتراكهما في المعمول ،فما يؤدي في بعض المسائلِ إلى ما يجوز في قليل من كلام العرب أَوْلَى مما يؤدي في جميع المسائل إلى ما لا يجوز في باب من الأبواب إلّا في هذا الباب خاصة[1] .

والصحيح مذهب البصريين ؛لورود السماع بإعمال الثانى ،وروده في كتاب الله تعالى أيضًا ،قال تعالى :﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[2] ،

==

الشاهد:حيث جاء فعل الشرط مضارعًا وهو قوله: "يكدني" وجواب الشرط ماضيًا وهو قوله:"كنت منه"، والنحويون يستضعفون ذلك حتَّى يراه بعضهم مخصوصًا بالضرورة .

(١) شرح الجمل ١/٦١٤،و٦١٥.

(٢) جزء من الآية رقم (٩٦) من سورة الكهف.

فـ"قِطْرًا" منصوب بـ"أُفْرِغ " ،ولو كان منصوبًا بـ"ءَاتُونِى"؛ لكان التقدير :"أفرغه عليه" ،وقال جل ذكره أيضًا :﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴾(١)، فـ" كِتَٰبِيَه " منصوب بـ"ٱقْرَءُوا "،ولو كان منصوبًا بـ"هَآؤُم" ؛لكان التقدير " اقرأوه كتابيه"، فثبت لذلك إعمال الثانى ،وهو أَوْلَى للمجاورة والقرب ، كما أن العرب ترعى الجوار مع فساد المعنى ، فكيف مع صحة المعنى ،وذلك فى نحو قولهم :" هذا جُحرُ ضَبٍ خَرِبٍ" ،فخفضوا " خَرِبًا" وهو نعت للجحر لمجاورته الضَّبَّ ،فهذا أَوْلَى ،ولعدم الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية(٢) .

وإعمال الأول جائز(٣) ومنه قول الشاعر :

ولم أمدَحْ لأُرضِيهُ بشعرِي لئيمًا أن يكونَ أفادَ مالا(٤)

فـ"لئيمًا" منصوب بأمدح بدليل الإضمار في قوله: لأُرضِيهُ(٥).

---

(١) جزء من الآية رقم (١٩) من سورة الحاقة .

(٢) شرح الجمل ٦١٥/١،و شرح الجزولية صـ٦،والمقاصد الشافية١٨٦/٣ بتصرف.

(٣) شرح الجمل ٦١٥/١ ،والمقاصد الشافية ١٨٦/٣ .

(٤) البيت من بحر الوافر ،وهو لذى الرمة فى ديوانه ١٥٣٤/٣ برواية "أصاب"بدلا من "أفاد" ، تح/د.عبد القدوس أبو صالح ط/مؤسسة الإيمان بيروت – لبنان ط١: ١٣٩٢ه –١٩٧٢م ،وط٢: ١٤٠٢ه – ١٩٧٢م، وبدون نسبة فى شرح الجمل ٦١٥/١،و شرح الجزولية صـ٦ ،والتذييل ٩٥/٧،وتمهيد القواعد٤/ ١٧٨١

الشاهد قوله: "ولم أمدح لأرضيه .... لئيما" حيث نصب "لئيما" بأمدح، وأضمر في "لأرضيه"

(٥) شرح الجمل ٦١٥/١ ،و شرح الجزولية صـ٦،و٧ .

وقد نَغْنَى بها ونرى عُصُورًا بها يقْتَدْنا الخُرُدَ الخِدالا(١)

فأعمل الأول، ولذلك نصب "الخرد الخدالا" ولو أعمل الفعل الثاني لقال: "تقتادنا الخردُ الخدالُ" بالرفع(٢) .

فإذن ثبت أنه يجوز إعمال الأول والثاني في هذا الباب، وإن كان الاختيار إعمال الثاني كما تقدَّم.

وإذا تقرر جواز إعمال العامل الأول أو الثانى حسب التفصيل الذى سبق ، بقى أن يتبين كيفية الإعمال فى كل واحد منهما ،فإذا أعملت الأول أضمرت فى الثانى جميع ما يحتاج إليه من مرفوع أو منصوب أو مخفوض ،وهذا هو الاختيار ،مخافة أن يكون العامل مهيأً للعمل مقطوعًا

---

(١) البيت من بحر الوافر ،وهو للمرّار الأسدِيّ فى الكتاب ٧٨/١، وشرح الكتاب ٣٦٩/١،والمقاصد الشافية ١٨٥/٣،و١٨٦ومن غير نسبة فى الإنصاف ٧٣/١،و شرح التسهيل لابن مالك ١٧٢/٢،والتذييل ٨٨/٧

الشاهد قوله: "ونرى يقتدننا الخرد الخدالا" حيث تقدم فعلان هما:" نرى"، و"يقتاد"، وتأخر معمول هو الخرد الخدال، وقد أعمل الشاعر الفعل الأول في هذا المعمول على مذهب الكوفيين، بدليل أنه نصبه وأتى بضميره معمولا للفعل الثاني وهو "نون النسوة"، ولو أنه أعمل الفعل الثاني لقال: نرى يقتادنا الخردُ الخدالُ، فيرفع المعمول على أنه فاعل ليقتاد ويحذف ضميره لكون الأول يطلب معمولًا فضلة، وهذا الشاهد، وغيره من الشواهد لا يدل على أكثر من أن إعمال العامل الأول جائز .

(٢) الإنصاف ٧٣/١، وشرح الجزولية صـ٧ .

عنه فى حال واحدة[١] ،وقد يجوز أن تحذف معمول الثانى إذا لم يكن مرفوعا فى نادر الكلام أو فى ضرورة الشعر ،ومنه قول الشاعر :

بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ إذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ [٢]

فقوله :" شُعَاعُهْ" فاعل " يُعْشِي" ،ومفعول" لَمَحُوا" محذوف تقديره :" إذَا هُمُ لَمَحُوه"[٣]

وإن أعملت الثانى ، فإن كان الأول يحتاج إلى مرفوع ففيه ثلاثة مذاهب :

---

(١) ذكر ابن هشام فى المغنى صـ٧٩٥، أن من شروط الحذف،ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان العامل القوي وللأمر الأول منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو:

"ضربني وضربته زيد "؛لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول ولاجتماع الأمرين امتنع عند البصريين أيضا حذف المفعول في نحو:" زيد ضربته"؛ لأن في حذفه تسليط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه وإعمال الابتداء مع التمكن من إعمال الفعل ثم حملوا على ذلك "زيد ما ضربته"، أو "هل ضربته"، فمنعوا الحذف وإن لم يؤد إلى ذلك.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعاتكة بنت عبد المطلب فى : التصريح ٤٨٣/١، و٤٨٤، والمقاصد النحوية ١٠١٥/٣،ومن غير نسبة فى : شرح الجمل ٦١٦/١،والتذييل ٩٤/٧،والمغنى صـ٧٩٧،وتمهيد القواعد١٧٨٠/٤ .

الشاهد : في "يعشى ... لمحوا شعاعه" حيث تنازع كل من الفعلين شعاعه، فالفعل الأول "يعشى" يطلب فاعلا له، والفعل الثاني "لمحوا" يطلب مفعولا، وقد أعمل فيه الأول، وأعمل الثاني في ضميره ثم حذف ذلك الضمير ضرورة، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين: "يعشى الناظرين شعاعه إذا لمحوه" ثم صار بعد تقديمهما: "يعشى الناظرين إذا لمحوا شعاعه".

(٣) شرح الجزولية صـ٧،و٨ .

المذهب الأول: مذهب سيبويه أن المرفوع مضمر قبل الذكر يفسره ما بعده ؛لأن الفعل لا يخلو عن الفاعل أو ما فى حكمه[١] .

المذهب الثانى:مذهب الكسائى أن المرفوع محذوف سواء كان فاعلا أو مشبهًا به[٢].

والذى ذهب إليه الكسائى مردود ؛لأن الفاعل لا يحذف،بل يجوز أن تضمره[٣] .

المذهب الثالث :مذهب الفراء أن كل مسألة يؤدى فيها إعمال الثانى إلى الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل فإنها تمتنع ،فإن جاء نحو:"قام وقعد زيد" فإن زيدًا مرفوع بالفعلين معًا،ولا إضمار فى واحد منهما،فيمنع أبدًا إعمال الثانى متى احتاج الأول إلى مرفوع إلا أن يتساوى العاملان فى عمل الرفع،فيكون الاسم مرفوعًا بالفعلين معا[٤].

وما ذهب إليه الفراء مشكل ؛ لأن النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية، واجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع عند أهل الأصول[٥].

قال ابن عصفور معقبًا على مذهب الفراء،فقال:" وهذا فاسد ؛لأنه قد تقرر أن كل عامل يحدث إعرابًا وعلى مذهبه يكون العاملان لا يحدثان إلا

---

(١) الكتاب ٧٩/١ .

(٢) ينظر مذهب الكسائى فى :شرح التسهيل لابن مالك ١٧٤/٢، والارتشاف ٢١٤٣/٤، والمغنى صـ ٦٣٥،والتصريح٤٨٥/١

(٣) البرود الضافية صـ٢٧٠

(٤) ينظر مذهب الفراء فى :شرح الجمل ٦١٧/١،وشرح الجزولية صـ٩،والارتشاف٢١٤٤/٤،والمغنى صـ٦٣٥،و٦٣٦،والتصريح ٤٨٥/١

(٥) التصريح ٤٨٥/١

إعرابًا واحدًا، وهذا الذي قاله كسر لما اطرد في كلام العرب من أنه لا بدَّ لكل عامل من إحداث إعراب"[١] .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من جواز الإضمار قبل الذكر في هذا الباب؛ لأن الإضمار قبل الذكر موجود في كلام العرب في باب "نعم وبئس"، وذلك نحو: "نعم رجلًا زيدٌ"، و"بئس غلامًا عمرو"، ففيها ضمير لم يتقدم له مفسر، وذلك يظهر في التثنية والجمع عند من قال: "نعما رجلين"، و"نعموا رجالًا"، وفي باب ضمير الأمر والشأن نحو: ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[٢]،و﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾[٣] وفي باب "رب" نحو:" ربه رجلًا"، وفي باب الاستثناء نحو: "قاموا خلا زيدًا وعدا عمرًا"، ولا يكون زيدًا، وقام القوم ليس زيدًا، وما أشبه ذلك مما يكون مفسرًا لضمير فيه متأخرًا، فكذلك هذا الباب فلا نكير فيه، وإذا ثبت هذا فلا موجب للمنع إذا لم يكن المانع إلا الإضمار قبل الذكر؛ لأنه إذا كان موجودًا فهذا مثله[٤].

الاستنتاج

أولًا:إذا تنازع عاملان معمولا واحدًا نحو: "ضربني وضربتُ زيدا"، فإن كل واحد من الفعلين موجه إلى "زيد" من جهة المعنى، إذ كان فاعلا للأول، ومفعولا للثاني، ولم يجز أن يعملا جميعا فيه؛ لأن الاسم الواحد لا

---

(١) شرح الجمل ٦١٨/١

(٢) الآية رقم (١) من سورة الإخلاص .

(٣) جزء من الآية رقم (٤٦) من سورة الحج .

(٤) توضيح المقاصد ٦٣٨/٢،و المقاصد الشافية ١٩٥/٣.

يكون مرفوعا ومنصوبا في حال واحدة ،وإذ لم يجز أن يعملا معًا فيه، وجب أن يعمل أحدهما فيه، وتقدر للآخر معمولا يدل عليه المذكور،

ثانيًا: إن هذا الباب أعملت العرب فيه تارة الأول ،وتارة الثانى ،ولا خلاف فى ذلك بين النحويين ، وإنما الخلاف في أيهما أَوْلَى من جهة القياس ،فالاختيار عند البصريين : إعمال الثاني لقربه من الاسم، وعند الكوفيين : الاختيار إعمال الأول لتقدمه ، والصحيح مذهب البصريين ؛لورود السماع بإعمال الثانى ،وروده فى كتاب الله تعالى أيضًا ،قال تعالى :﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ ، فـ"قِطْرًا" منصوب بـ"أُفْرِغ " ،ولو كان منصوبًا بـ"ءَاتُونِى"؛ لكان التقدير :"أفرغه عليه" ،وقال جل ذكره أيضًا :﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ ، فـ" كِتَٰبِيَه " منصوب بـ"ٱقْرَءُوا "،ولو كان منصوبًا بـ"هَآؤُم" ؛لكان التقدير " اقرأوه كتابيه"، فثبت لذلك إعمال الثانى ،وهو أَوْلَى للمجاورة والقرب ، كما أن العرب ترعى الجوار مع فساد المعنى ، فكيف مع صحة المعنى ،وذلك فى نحو قولهم :" هذا جُحرُ ضَبٍ خَرِبٍ" ،فخفضوا " خَرِبًا" وهو نعت للجحر لمجاورته الضَّبَّ ،فهذا أَوْلَى ،ولعدم الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية .

ثالثًا: إذا أعملت الأول ،وهو المختار عند الكوفيين أضمرت فى الثانى جميع ما يحتاج إليه من مرفوع أو منصوب أو مخفوض ،مخافة أن يكون العامل مهيأً للعمل مقطوعًا عنه فى حال واحدة ،وقد يجوز أن تحذف معمول الثانى إذا لم يكن مرفوعا فى نادر الكلام أو فى ضرورة الشعر ،ومنه قول الشاعر :

بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـــ ـــنَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ

فقوله :" شُعَاعُهْ" فاعل " يُعْشِي" ،ومفعول" لَمَحُوا" محذوف تقديره :" إِذَا هُمُ لَمَحُوه"

رابعًا : بينما إن أعملت الثانى ، فإن كان الأول يحتاج إلى مرفوع ففيه ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول: مذهب سيبويه أن المرفوع مضمر قبل الذكر يفسره ما بعده ؛لأن الفعل لا يخلو عن الفاعل أو ما فى حكمه .

المذهب الثانى:مذهب الكسائى أن المرفوع محذوف سواء كان فاعلا أو مشبهًا به.

المذهب الثالث :مذهب الفراء أن كل مسألة يؤدى فيها إعمال الثانى إلى الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل فإنها تمتنع ،فإن جاء نحو:"قام وقعد زيد" فإن زيدًا مرفوع بالفعلين معًا،ولا إضمار فى واحد منهما،فيمنع أبدًا إعمال الثانى متى احتاج الأول إلى مرفوع إلا أن يتساوى العاملان فى عمل الرفع،فيكون الاسم مرفوعًا بالفعلين معا.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من جواز الإضمار قبل الذكر في هذا الباب؛ لأن الإضمار قبل الذكر موجود في كلام العرب في باب "نعم وبئس"، وذلك نحو: "نعم رجلًا زيدٌ"، و"بئس غلامًا عمرو"، ففيها ضمير لم يتقدم له مفسر، وذلك يظهر في التثنية والجمع عند من قال: "نعما رجلين"، و"نعموا رجالًا"، وفي باب ضمير الأمر والشأن نحو: ﴿ **قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ** ﴾،و﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾، وفي باب "رب" نحو:" ربه رجلًا"، وفي باب الاستثناء نحو: "قاموا خلا زيدًا وعدا عمرًا"، ولا يكون زيدًا، وقام القوم ليس زيدًا، وما أشبه ذلك مما يكون مفسرًا لضمير فيه

متأخرًا، فكذلك هذا الباب فلا نكير فيه، وإذا ثبت هذا فلا موجب للمنع إذا لم يكن المانع إلا الإضمار قبل الذكر؛ لأنه إذا كان موجودًا فهذا مثله.

المسألة الرابعة: علة إعراب الفعل المضارع

أجمع البصريون و الكوفيون على أن الأفعال المضارعة معربة،ولكنهم اختلفوا في علة إعرابهاإلى مذهبين

المذهب الأول:

مذهب البصريين،فقد ذهبوا إلى أن العلة فى إعراب الفعل المضارع ترجع إلى ثلاثة أوجه هى كالآتى:

الوجه الأول: أن الفعل المضارع يكون شائعًا فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعًا فيتخصص، ألا ترى أنك تقول "يذهب" فيصلح للحال والاستقبال، فاختص بعد شياعه، كما أن الاسم يختص بعد شياعه، كما تقول "رجل" فإذا قلت "سوف يذهب" اختص بالاستقبال، فاختص بعد شياعه، كما أن الاسم يختص بعد شياعه، كما تقول "رجل" فيصلح لجميع الرجال، فإذا قلت "الرجل" اختص بعد شياعه، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما أن الاسم يختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه.

الوجه الثاني: أنه تدخل عليه لام الابتداء تقول: "إن زيدًا ليقومُ" كما تقول "إن زيدًا لقائمٌ" فلما دخلت عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم دلَّ على مشابهة بينهما،وهذه اللام لا يجوز أن تدخل على الفعل الماضي ولا على فعل الأمر، فلايجوز أن تقول: "إن زيدًا لقامَ"، ولا "إن زيدًا لاضْرِبْ عمرًا"، وما أشبه ذلك؛ لعدم المشابهة بينهما وبين الاسم.

الوجه الثالث: أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه، ألا ترى أن قولك "يضرب" على وزن "ضارب" في حركته وسكونه، فلما أشبه هذا الفعلُ الاسمَ من هذه الأوجه وجب أن يكون معربًا كما أن الاسم معرب(١).

قال سيبويه:"فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب ،وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، و التاء، و الياء، والنون. وذلك قولك: "أفعل أنا"،و"تفعل أنت"،وقال فى موضع آخر:" وانما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول:"إن عبد الله ليفعل"، فيوافق قولك:" لفاعل"، حتى كأنك قلت:"إن زيدًا لفاعل" فيما تريد من المعنى، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، و لا تلحق (فَعَلَ) اللام، وتقول:" سيفعل ذلك"، و"سوف يفعل ذلك"، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الاسماء للمعرفة، ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك، ألا ترى أنك لو قلت:"إن يضرب يأتينا"، وأشباه هذا لم يكن كلامًا إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى"(٢).

المذهب الثانى:

مذهب الكوفيين،حيث ذهبو إلى أن علة إعراب الفعل المضارع هى دخوله المعانى المختلفة، والأوقات الطويلة؛وذلك لأنه يصلح للأزمنة المختلفة من الحال والاستقبال،والماضي،فمثال الحال: "يضرب الآن"،ومثال

(١)الكتاب ١٣/١،و١٤،والمقتضب١/٢،و الإنصاف ٤٤٦/٢،وشرح المفصل ٢١٠/٤،و٢١١،وشرح التسهيل ٣٥/١

(٢) الكتاب ١٣/١،و١٤ .

المستقبل:"لن يضرب غدًا"،ومثال الماضى "لم يضرب أمس"، كما أن الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية والإضافة [١].

وأبطل الأنبارى مذهب الكوفيين بأمرين هما:

أولاً : ماذهب إليه الكوفيون يبطل بالحروف؛ لأنها تدخلها المعاني المختلفة،فمثلاً :"ألا" تصلح للاستفهام والعرض والتمني، و"مِنْ" تجيء لمعانٍ مختلفة من ابتداء الغاية والتبعيض والتبيين والزيادة للتوكيد، إلى غير ذلك من الحروف، ولا خلاف بين النحويين أنه لا يعرب منها شيء.

ثانيا:أن قولهم "الأوقات الطويلة"،فإنه يبطل بالفعل الماضي؛ فإنه كان ينبغي أن يكون معربًا؛ لأنه أطول من المستقبل؛ لأن المستقبل يصير ماضيًا، والماضي لا يصير مستقبلًا، فإذا كان الماضي الذي هو الأطول مبنيًّا؛ فكيف يجوز أن يكون المستقبل الذي هو دونه معربًا؟ فلو كان طول الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضي معربًا، فلما لم يعرب دلَّ على أن هذا تعليل ليس عليه تعويل[٢].

ومما يسترعى النظر أن ابن مالك ذهب إلى مذهب ثالث مركب من مذهبى البصريين والكوفيين ،فهو يرى أن علة إعراب الفعل المضارع هى أنها لما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الإعراب لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب لأن معانيه مقصورة عليه والمضارع قد يغنيه عن الإعراب لأن معانيه تقدير اسم مكانه،فلهذا جعل في الاسم أصلا والمضارع فرعا قال والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومجاراة اسم الفاعل

---

(١) الإنصاف٢/٤٤٦،والهمع١/٧٢،و٧٣ .

(٢) الإنصاف٢/٤٤٦،و٤٤٧.

لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله بخلاف المشابهة(١)

ومعنى قول ابن مالك :" والمضارع قد يغنيه عن الإعراب لأن معانيه تقدير اسم مكانه"أى أنك إذا قلت:" لا تَعْنِ بالجفاءِ وتَمْدَحُ عمرًا فإن هذا المثال يحتمل أن يكون نهيًا عن الفعلين مطلقًا وعن الجمع بينهما وعن الجفاء وحده مع استئناف الثاني، فيكون جزم الفعل دليل على النهى عن الفعلين، ونصب الفعل دليل على الجمع بينهما، ورفع الفعل دليل على النهى عن الجفاء وحده مع استئناف الثاني ويغني عن ذلك كله وضع اسم موضع كل واحد من المعانى الثلاثة،فتقول فى موضع الجزم:" لا تَعْنِ بالجفاءِ ومدحِ عمروٍ-بجر مدحٍ عطفًا على الجفاء-،وتقول فى موضع النصب:" لا تَعْنِ بالجفاءِ مادحًا عَمْرًا ،وتقول فى موضع الرفع :" لا تَعْنِ بالجفاءِ ولك مدحُ عمروٍ ، فقد ظهر بهذا تفاوت ما بين سببي إعراب الاسم وإعراب الفعل في القوة والضعف؛ فلذا جعل الاسم أصلا والفعل المضارع فرعًا(٢)

الاستنتاج

مما سبق عرضه يتبين أن المذهب الراجح هو مذهب البصريين للأسباب الآتية:

أولاً: رأي الكوفيين يفتقر إلى الدقة، إذ إن الفعل المضارع قد يأتي مختصا بزمن معين وهو مجرد مرفوع وذلك بفعل القرينة ،نحو:"زيد يقرأ الآن"، وهو يسافر غدا، فقد جاء الفعل المضارع مجردًا وهو يختص بزمن بعينه،

(١) شرح التسهيل ١/٣٤،و٣٥،والهمع١/٧٣ .

(٢) شرح التسهيل ١/٣٤،و٣٥،وتمهيد القواعد١/٢٢٧،و٢٢٨

وقد يأتي مجردًا وهو يختص بالمضي ،نحو:"كان يقرأ"، وكان يكتب، فجاء الفعل المضارع مثبتًا مجردًا دالًّا على المضي.

ثانيا:اعتمد البصريون فى تعليلهم لإعراب الفعل على علة المشابهة بين الاسم والفعل المضارع فقد وجدوا أن الفعل المضارع فيه بعض خصائص الأسماء ،فحمل عليها ،ومن هذه الخصائص أن الفعل المضارع يكون شائعًا فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعًا فيتخصص،وأنه تدخل عليه لام الابتداء تقول: "إن زيدًا ليقومُ" كما تقول "إن زيدًا لقائمٌ" ،و أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه، ألا ترى أن قولك "يضرب" على وزن "ضارب" في حركته وسكونه،وما ذهب إليه البصريون اعتمده المتقدمون من النحويين واعتمده متأخرو النحاة واعتمدوه مذهبًا لهم

ثالثا: ما ذهب إليه ابن مالك إنما هو توضيح لما قاله البصريون والكوفيون ،فكان رأيه جامعًا لما ذهب إليه الفريقان مع شيء من التوضيح، ولكنه لم يأتى بمذهب مستقل أو منفرد .

المسألة الخامسة :فعل الأمر بين البناء والإعراب

اختلف النحويون في هذه المسألة إلى مذهبين:

المذهب الأول:

وهو مذهب البصريين،حيث ذهبوا إلى أنّ فعل الأمر مبني[١]،وفي هذا يقول سيبويه "والوقف قولهم: اضربه في الأمر لم يحركوها؛ لأنها لا يوصف بها، ولا تقع موقع المضارعة فبعدت من المضارعة بعد (كم) و (إذ) من المتمكنة، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه: افعل"[٢].

وحجتهم في ذلك ما يأتي:

أولاً: أنّ الأصل في الفعل البناء، وإنّما أعرب الفعل المضارع لمشابهته الاسم. والمشابهة تتحقق بحرف المضارعة فقط[٣].

ثانياً: أنّ "نزال" وبابه مبنيٌّ لقيامه مقام الأمر، فلو كان معربا لم يُبنَ ما قام مقامَه[٤].

ثالثاً: أنّ شرط المعرب اختلاف حركة آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه، وشرط المبني أن يلزم آخره حالة واحدة، فلما لزم آخر فعل الأمر السكون وجب أن يلحق بحكم المبني دون المعرب[٥].

رابعاً: أنّ حروف الجر أقوى من حروف الجزم، فإذا حُذف الجر لا يجوز أن يعمل فحرف الجزم أولى[٦]

---

(١) الكتاب ١٧/١،والمقتضب١٣٢/٢،و١٣٣،والإتصاف ٤٢٧/٢

(٢) الكتاب ١٧/١

(٣) المقتضب ٢/ ١٣٢،و١٣٢،وعلل البناء ١٧/٢

(٤) علل النحو صـ ١٤٩،و١٥٠، والإنصاف ٤٣٥/٢،وعلل البناء١٧/٢

(٥) علل النحو صـ ١٤٩.

(٦) المقتضب ١٣١/٢،و علل النحو صـ ١٤٩.

المذهب الثاني :

مذهب الكوفيين إلى أنّ فعل الأمر معرب مجزوم[١] ،واستشهدوا على صحة مذهبهم بالآتى:

أولاً: أنّ فعل الأمر معرب بالجزم، كما لو كان فيه حرف المضارعة، كقولك: "لِتَضْرِبْ يا زيدُ"،و"لِيَضْرِبْ عمروٌ"، ولا إشكال في أنّ كل واحد منهما أمر، فإذا كان أحد الأمرين معرباً كان الآخر كذلك، وإن لم يكن فيه حرف المضارعة لفظًا فهو مقدر، وحذف لفظاً لكثرة الاستعمال، فالتقدير في قم، لتقم ،وعلى ذلك قوله تعالى:﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾[٢] في قراءة من قرأ بالتاء[٣] "فلتفرحوا أى:"فافرحوا"[٤] ،وبقول النبي ﷺ في بعض المشاهد"لتأْخذوا مَصافَّكُم"[٥]، أي خذوا[٦]،وتبعهم في هذا القول ابن جني قائلاً: "فلتفرحوا" بالتاء خرجت على أصلها، وذلك أن أصل

---

(١) المقتضب ١٣١/٢،و١٣٢،علل النحو صـ١٤٩ ،والإنصاف ٤٢٧/٢،واللباب ١٧/٢.

(٢) جزء من الآية رقم (٥٨) من سورة يونس

(٣) القراءة بالتاء مروية عن رسول الله ﷺ ،وعثمان بن عفان ،وعبدالرحمن السلمى وقتادة ،وعاصم الجحدرى ،وغيرهم ،وأما القراءة بالياء أمرًا للغائب فهى قراءة الجمهور ،ينظر مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه صـ٦٢،ومعجم القرآت القرآنية ٥٧٣/٣

(٤) الإنصاف ٤٢٧/٢،واللباب ١٨/٢

(٥) الرواية:" كَمَا أَنْتُمْ عَلَى مَصَافِّكُمْ" يرقم:(٢٢١٠٩) فى مسند الإمام أحمد بن حنبل٤٢٢/٣٦،تح/ شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط/ مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م

(٦) الإنصاف ٤٢٧/٢.

الأمر أن يكون بحرف الأمر وهو اللام، فأصل اضرب لتضرب، وأصل قم لتقم، كما تقول للغائب ليقم زيد، ولتضرب هند، لكن لما كثر أمر الحاضر نحو: قُم، واقعد، وادخل، واخرج، وخذ، ودع، حذفوا حرف المضارعة تخفيفاً – بقي ما بعده ودل حاضر الحال على أن المأمور هو الحاضر المخاطب، فلما حذف حرف المضارعة بقي ما بعده في أكثر الأمر ساكناً فاحتيج إلى همزة الوصل ليقع الابتداء بها فقيل: اضرب – اذهب، ونحو ذلك"(١).

ثانيا: أنّ حروف العلة تسقط من فعل الأمر نحو: اغْزُ، واسْعَ، وارْمِ، كما تسقط بالجازم في نحو (لم يغزُ، ولم يَرْمِ، ولم يَخْشَ) (٢)

ورد البصريون مذهب الكوفيين وأجابوا على ما استشهدوا به بما يلى:

أولاً: أنّ علة وجود الإعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة؛ولهذا كان الفعل المضارع فى قوله تعالى:﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ ﴾ معربًا،وأما قولهﷺ "لتأخذوا مصافكم"، وما أشبهه فهو معرب؛ لوجود حرف المضارعة، وإذا حذف حرف المضارعة – وهو علة وجود الإعراب فيه فقد زالت العلة؛ فإذا زالت العلة زال حكمها، فوجب أن لا يكون فعل الأمر معربًا(٣)

ثانيا: أن حذف حروف العلة من نحو: اغْزُ، وارْمِ، واخْشَ للبناء لا للإعراب والجزم، حملاً للفعل المعتل على الصحيح، فهذه الأحرف وإن

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى ٣١٣/١،ط/ وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية : ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م

(٢) اللباب ١٨/٢

(٣) أمالى ابن الشجرى ٣٥٥/٢،والإنصاف ٤٤٠/٢

حذفت من الفعل المجزوم لأنها جرت مجرى الحركات، فكذلك تحذف من الفعل المعتل للبناء؛ حملا للمعتل على الصحيح(١).

الاستنتاج

مما سبق عرضه من اختلاف النحويين فى بناء فعل الأمر يتبين الآتى:

أولًا: أن المذهب الراجح هو مذهب البصريين ،وذلك للأسباب الآتية:

- أنّ هناك فرقاً شاسعاً بين "اضرب" و "ليضرب" فالأول للأمر المطلق، والآخر جاء بصيغة المضارع ودخلت عليه لام الأمر.
- أنّ الإعراب خاص بالأسماء، وإنما أُعرب الفعل المضارع لمشابهته الاسم، وليس في الأمر ما يشبه الاسم.
- أنّ من قال إنّ أصل فعل الأمر "قم" لتقم ثم حذفت اللام وحرف المضارعة لكثرة الاستعمال فيه تكلف شديد، لحذف الحرفين، حرف الجزم وحرف المضارعة فالبقاء على الأصل أفضل من التكلف.

ثانيًا: أن قراءة "فبذلك فلتفرحوا" التى استشهد بها الكوفيون ،وقوله ﷺ :"لتأخذوا مصافكم"،فهذه لغةٌ قليلة،ومعنى أنها قليلة أن القياسَ أن يُؤْمَرَ المخاطب بصيغة "افعل"، وبهذا الأصلِ قرأ أُبَيٌّ :"فافرحوا"، وهي في مصحفِه كذلك، وهذه قاعدةٌ كليةٌ: وهي أن الأمر باللام يَكْثُر في الغائب والمخاطبِ المبني للمفعول، فمثال الأول: "ليقم زيدٌ" وكالآية الكريمة في قراءة الجمهور، ومثال الثاني:" ليُعْنَ بحاجتي، و"لتُضْرَبْ يا زيد" فإن كان الفعل مبنياً للفاعل ،فإن اتصال اللام به قليل،وفي الحديث "لتأخذوا مصافَّكم" بل الكثيرُ في هذا النوع الأمرُ بصيغة افْعَلْ نحو:" قم يا زيد"،

(١) الإنصاف ٤٤١/٢،وشرح المفصل٢٩٤/٤

و"قوموا"، وكذلك يَضْعُف الأمر باللام للمتكلم وحده،نحو: "لأقُمْ" تأمر نفسك بالقيام(١).

المسألة السادسة:تعدية الفعل "اتَّخَذَ" إلى مفعولين

جرى خلاف بين النحويين حول الفعل "اتخذ" ،فمنهم من جعله متعديًا إلى واحد فقط ،ومنهم من يجعله متعديًا إلى اثنين،وهذا الخلاف يمكن توضيحه على النحو التالى:

ذهب أبوعلى الفارسى إلى أن الفعل "اتَّخَذَ" له حالتان ،وساق على ذلك أدلة من القرآن الكريم .

الحالة الأولى: أن يتعدى الفعل " اتَّخَذَ" إلى مفعول واحد،ومن ذلك قوله تعالى:﴿ يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلٗا ﴾(٢)،ومثل قوله :﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ ﴾(٣) ،ومثل قوله تعالى :﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةٗ ﴾ (٤)

الحالة الثانية: أن يتعدى إلى نصب مفعولين،وذلك فى قوله تعالى:﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ جُنَّةٗ ﴾ (٥) ،وقوله تعالى:﴿ فَٱتَّخَذۡتُمُوهُمۡ سِخۡرِيًّا ﴾ (٦)،فقد تعدى الفعل إلى مفعولين(٧).

---

(١) الجنى الدانى صـ١١١،والدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٢٢٥/٦،تح/ أحمد محمد الخراط، ط/ دار القلم- دمشق

(٢) جزء من الآية رقم(٢٧) من سورة الفرقان .

(٣) جزء من الآية رقم(١٦) من سورة الزخرف.

(٤) جزء من الآية رقم(٨١) من سورة مريم .

(٥) جزء من الآية رقم(١٦) من سورة الممتحنة .

(٦) جزء من الآية رقم(١١٠) من سورة المؤمنون .

(٧)الحجة للقراء السبعة لأبى على الفارسيّ ٦٨/٢،و٦٩ ،تح/ بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي،ط/دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت ط٢، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.

وذهب ابن بَرْهان إلى أنها تتعدى إلى اثنين دائمًا الثانى منهما بمعنى الأول،فقال :"ولا نعلم "اتَّخَذَ" إلا يتعدى إلى مفعولين ،الثانى منهما هو الأول" (١) .

وذهب ابن مالك إلى أن "اتَّخَذَ" بمعنى "اكتسب"، ويتعدى إلى مفعول واحد ،فقال: "اتَّخَذَ" بمعنى "اكتسب" فإنهما متعديان إلى مفعول واحد"(٢).

ويمكن الخروج من هذ الخلاف أن الفعل "اتخذ" تتعدد معانيه بحسب السياق الذى يتناسب مع هذا المعنى ،فيكون معنى:"اتخذت خاتمًا"،أى: لبسته،و"اتخذت مالًا"،أى:كسبته،و"اتخذته حبيبًا وصاحبًا"بمعنى جعلته،ويجمع ذلك كله معنى الملابسة من جهة الفاعل القاصد لذلك(٣).

الاستنتاج

مما سبق عرضه يتبين:

أولاً: أن رأى أبى على الفارسى هو الراجح لما فيه من استعمال "اتخذ" بحسب المعنى الذى دل عليه السياق،حيث يقول:" ونظير اتّخذ فيما ذكرناه من تعديه إلى مفعول واحد مرة، وأخرى إلى مفعولين الثاني منهما الأول في المعنى: "جعلت" قال:﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾(٤)، أي: خلقهما.

ثانيا:أن الأخذ برأى ابن برهان،وابن مالك فيه تضييق ،وإهمال لكثير من الظواهر اللغوية التى تتميز بها اللغة العربية ولعل من أهم هذه الظواهر ظاهرة ترادف المعانى

---

(١) شرح اللمع صـ١٢٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٥٥٠/١.

(٣) التذييل والتكميل ٤٢/٦.

(٤) جزء من الآية رقم(١) من سورة الأنعام

المسألة السابعة :إلحاق الفعل "ضرب" بباب "ظن" وأخواتها

اختلف النحويون فى الفعل "ضرب" هل يعمل عمل "ظن"،وأخواتها أولا؟،على ثلاثة أقوال:

القول الأول:جواز إلحاق الفعل "ضرب" بباب "ظن" وأخواتها ،فأجازوا أن تأتى بمعنى "جعل"،وبمعنى "صير"،وهذا قول الزمخشرى[١] ،والعكبرى[٢]،والدماميني[٣] ،والسيوطى[٤] ،واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ ﴾[٥]، وبقوله تعالى﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ ﴾[٦]،قال الزمخشرى:"ويجوز أن ينتصب "مَثَلًا"، و"كَلِمَةً" بـ"ضرب"، أى: ضرب كلمة طيبة مثلا، بمعنى: جعلها مثلاً"[٧].

---

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري٥٥٣/٢ ط/ دار الكتاب العربي – بيروت،ط٣ – ١٤٠٧ هـ

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٨٥٠/٢،تح/ علي محمد البجاوي ،ط/عيسى البابي الحلبي وشركاه

(٣) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١٥٨/٤تح/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى،ط/ب.د،ط١، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م

(٤) الهمع ٥٤٦/١

(٥) جزء من الآية رقم(٧٦) من سورة النحل.

(٦) جزء من الآية رقم(٢٤) من سورة إبراهيم .

(٧) الكشاف ٥٥٣/٢

القول الثاني: قول ابن أبي الربيع حيث ذهب إلى أن "ضرب" بمعنى "صير" متعد لاثنين مطلقا مع المثل وغيره نحو:"ضربت الفضة خلخالا"،و"ضربت الطين خزفًا"[١]

القول الثالث: قول ابن مالك أن الفعل "ضرب"لايلحق هذا الباب؛ لقوله تعالى:﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ ﴾[٢]،فبنى "ضرب" المذكورة لما لم يسم فاعله واكتفت بمرفوعها، ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب[٣].

وأجاب الدماميني على قول ابن مالك بأن المفعول الأول فى الآية قد يكون محذوفًا لدلالة السياق عليه إذ أصل السياق أن يكون:" ضربنا ما سنذكر مثلًا"، ثم حذف المفعول الأول وأقيم الثاني مقام الفاعل عند بناء الفعل للمفعول.

الاستنتاج

من أقوال النحويين السابقة يتبين أن القول الراجح هو القول الأول،وذلك للأسباب التالية:

أولًا: يجوز تضمين الفعل المتعدي إلى واحد مثل "ضرب" معنى "جعل"،و"صير"، ويجعل من هذا الباب قولهم:"حفرت وسط الدار بئرًا"،فلا يكون بئرًا تمييزًا؛ لأنه لا يحسن فيه "من"،فلما لم يحسن فيه "من" دل على أن "بئرًا" مفعول ثانٍ

ثانيًا: أن إلحاق "ضرب"بـ"صير"من باب التضمين،والتضمين موجود فى اللغة العربية وله شواهد كثيرة،من ذلك قولهم:" بنيت الدار

---

(١) الارتشاف٤/٢١٠٦،و الهمع١/٥٤٦ ــ

(٢) جزء من الآية رقم(٧٣) من سورة الحج ــ

(٣) شرح التسهيل ٢/٨٥ ــ

مسجدًا"،و"قطعت الثوب قميصًا ،و"الجلد نعلاً"،وصنعت الثوب عمامًا"كلها أمثلة دلت على استعمال هذه الأفعال:" بنيت"،و" قطعت"،و"صنعت"بمعنى "جعلت"،و"صيرت".

ثالثًا: القول بعدم جواز إلحاق الفعل ضرب بباب "ظن"،وأخواتها تعطيل لظاهرة موجودة فى اللغة العربية مثل ظاهرة التضمين.

المبحث الثالث:
من مسائل أسباب الترجيح
النحوى فى الحروف

ويشتمل على المسائل الآتية :

المسألة الأولى: مجىء "من" لابتداء الغاية الزمانية

المسألة الثانية: دلالة "من" على التبعيض

المسألة الثالثة: دلالة "إلى" على انتهاء الغاية

المسألة الرابعة : رُبَّ بين الاسمية والحرفية

المسألة الخامسة: دلالة "لو"على التمنى

المسألة السادسة: معنى"ثم" العاطفة

المسألة الأولى:مجيء "من" لابتداء الغاية الزمانية

تجيء "من" لابتداء الغاية في المكان باتفاق بين النحويين،ومن ذلك قول الحق جل وعلا﴿ مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾(١)، قال سيبويه: «وأما "من" فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: "من مكان كذا وكذا إلى كذا وكذا"، وتقول إذا كتبت كتابا: "من فلان إلى فلان"(٢)

ولكنهم اختلفوا فى مجيئها لابتداء لغاية الزمانية على مذهبين:

المذهب الأول:

مذهب جمهور البصريين ،وهو أن "من" لا تأتى لابتداء الغاية الزمانية.

واحتج أصحاب هذا المذهب بالقياس:فقالوا:إن "من" فى المكان نظير "منذ"في الزمان؛ لأن (مِنْ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان، كما أنَّ (مُذْ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان،نحو قولك: "ما رأيتُه مُذْ يومِ الجُمعة"، فيكون المعنى: أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، كما تقول: " ما سرت من بغداد"، فكما لا يجوز أن تقول: " ما سرت مذ بغداد"، فكذلك لا يجوز أن تقول: " ما رأيته مِنْ يوم الجمعة"(٣)

قال سيبويه: "وأما "مذ" فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان، كما كانت "من" فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها، وذلك قولك: "ما لقيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم"، و"مذ غدوة إلى الساعة"، و"ما لقيته مذ

(١) جزء من الآية رقم (١) من سورة الإسراء .

(٢) الكتاب ٢٢٤/٤،و توضيح المقاصد ٧٤٩/٢ .

(٣) الإنصاف ٣٠٧/١ .

اليوم إلى ساعتك هذه"، فجعلت "اليوم" أول غايتك، فأجريت في بابها، كما جرت "من" حيث قلت: "من مكان كذا إلى مكان كذا"(١)

و تبع هذا المذهب ابنُ الشجريّ(٢)، والأنباريّ(٣)،وابنُ عصفور(٤).

ومما يسترعى النظر أن ابن الجوزي يرى أن مجيء "من" في ابتداء غاية الزمان غلط من أغلاط العامة،فقال:" والعامة تقول: "ما رأيته من أمس، ومن أيام"، وهو غلط؛ لأن "من" تختص المكان"(٥).

المذهب الثاني :

مذهب الكوفيين:حيث ذهبوا إلى أن "من" تكون ابتداء كل غاية: مكانية أو زمانية، وأن هذا هو الأصل الذي تدل عليه كلمة الغاية(٦)

واحتج أصحاب هذا المذهب بالسماع ،حيث ورد استعمال "من" لابتداء الغاية الزمانية فى كتاب الله وسنة رسولهﷺ ،وفى كلام العرب ،فمما جاء فى كتاب الله قوله تعالى:﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾(٧)،و"أَوَّلِ يَوْمٍ" من الزمان(٨) ،ومما جاء فى السنة المطهرة قول

---

(١) الكتاب ٢٢٦/٤ .

(٢) الأمالى ٣٧٨/٢

(٣) الإنصاف ٣٠٧/١

(٤) شرح الجمل ٤٨٨/١

(٥) تقويم اللسان صـ١٧٣ ،تح/عبد العزيز مطر ،ط/دار المعارف ،ط٢، ٢٠٠٦ م

(٦) الإنصاف ٣٠٦/١،وشرح المفصل ٤٥٩/٤،وشرح الجمل ٤٨٨/١

(٧) جزء من الآية رقم(١٠٨) من سورة التوبة

(٨) الإنصاف ٣٠٦/١،والتصريح ٦٣٨/١

أنس ﷺ: "فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة"(١)،ومن كلام العرب قولهم: "من الآن إلى الغد"(٢) ،وأيضًا قول الشاعر :

خُيّرنَ من أزمانِ يومِ حليمةٍ إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التجاربِ(٣)

وتبع هذ المذهب الأخفش(٤)،وابنُ مالك(٥)، والرضىّ(٦)،وأبوحيان(٧).

الاستنتاج

---

(١) الحديث فى صحيح البخارى تح/ محمد زهير بن ناصر الناصر ،ط/دار طوق النجاة ،ط١، ١٤٢٢هـ،والحديث برقم (١٠١٦) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍﷺ،بلفظ:" جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: هَلَكَتِ المَوَاشِي، وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، فَدَعَا، فَمُطِرْنَا مِنَ الجُمُعَةِ إِلَى الجُمُعَةِ، ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ: تَهَدَّمَتِ البُيُوتُ، وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، وَهَلَكَتِ المَوَاشِي، فَادْعُ اللَّهَ يُمْسِكْهَا، فَقَامَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَى الآكَامِ وَالظِّرَابِ، وَالأَوْدِيَةِ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ» فَانْجَابَتْ عَنِ المَدِينَةِ انْجِيَابَ الثَّوْبِ

(٢) ينظر هذا القول فى معانى القرآن للأخفش ١١/١،تح/هدى محمود قراعة،ط/مكتبة الخانجي- القاهرة،ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

(٣) البيت من بحر الطويل ،وهو للنابغة الذبيانى صنعة ابن السكيت صـ٦٠،تح/ شكرى فيصل ،ط/دار الفكر ب.د ،وفى التذييل ١١/ ١١٨ ،وفى المغنى صـ٤٢٠،وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٧٧ ،ومن غير نسبة فى التصريح١/ ٦٣٨

اللغة: تُخيِّرن: اصْطِفُين. يوم حليمة: يوم مشهور من أيام العرب، وحليمة: بنت الحارث بن أبي شَمَّر

الشاهد: "مِنْ أزمان يوم حليمة" استدل به الكوفيون، ومن تبعهم على مجيء (من) لابتداء غاية الزمان،وهو الصحيح.

(٤) معانى القرآن للأخفش ٣٦٦/١

(٥)شرح التسهيل ١٣٠/٣

(٦) شرح الكافية ٢٦٤/٤

(٧) التذييل والتكميل ١٢٠/١١

أولاً: وقع خلاف بين البصريين والكوفيين مجيء "من" لابتداء الغاية الزمانية واعتمد مذهب على ما يقوى رأيه ومذهبه ،فاعتمد البصريون على القياس حيث قاسوا "من" على "منذ"؛ لأن (مِنْ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان، كما أنَّ (مُذْ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان،نحو قولك: "ما رأيتُه مُذْ يومِ الجُمعة"، فيكون المعنى: أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، كما تقول: " ما سرت من بغداد"، فكما لا يجوز أن تقول: " ما سرت مذ بغداد"، فكذلك لا يجوز أن تقول: " ما رأيته مِنْ يوم الجمعة"

ثانيا :اعتمد الكوفيون على السماع فى تصحيح مذهبهم ،فأجازوا مجيء "من" لابتداء الغاية الزمانية معتمدين على على ماورد من القرآن والسنة وكلام العرب .

ثالثا:من عرض أدلة المذهبين يتبين أن الصحيح هو مذهب الكوفيين ،وذلك للأسباب اللآتية:

- قوة استدلالهم حيث استدلوا على صحة مذهبهم بكثرة السماع عن العرب فى نَثْرِها ونظمها كثرة تسوغ القياس، قال ابن مالك:" ومجيؤها لابتداء غاية الزمان مختلف فيه؛ فبعض النحويين منعه، وبعض أجازه. وقول من أجاز ذلك هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب"(١).

- إذا أدى قياس النحويين إلى حكم من الأحكام- كما هو الحال عند البصريين-، وأدى السماع عن العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم إلى حكم آخر يخالف الحكم الذي أدى إليه القياس-كما هو الحال عند الكوفيين-، نطقتَ بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره،وخاصة

(١)شرح التسهيل ١٣٠/٣

إذا كان من المسموع ما جاء فى كتاب الله-جل وعلا- ،قال ابن جنى:" إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره،.....؛لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم"(١)

المسألة الثانية:دلالة "من" على التبعيض

قبل الحديث عن اختلاف النحويين فى دلالة "من" على التبعيض يجب التعريف بـ"من" التبعيضية،وهى :أن يكون هناك شئ ظاهر، وهو بعض المجرور بمن نحو:﴿ خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ ﴾ (٢)، أو مقدر، نحو: أخذت من الدراهم، أي: من الدراهم شيئًا،ويصلح مكانها بعض(٣).

واختلف النحويون فى دلالة "من" على التبعيض على مذهبين:

المذهب الأول :

أن "من" تدل على التبعيض ،وهو مذهب جمهور النحويين ،وفى مقدمتهم سيبويه(٤)، والمبرد فى أحد قوليه(٥) من متقدمى النحاة، وتبعهم البعض من متأخرى النحاة كابن عصفور(٦)،وابن مالك(٧)،والرضىّ(٨)،وابن هشام(٩)،

(١)الخصائص ١/١١٩

(٢) جزءمن الاية رقم (١٠٣) من سورة التوبة

(٣) شرح الكافية ٤/٢٦٥،و٢٦٦،والارتشاف ٤/١٧١٩

(٤)الكتاب ٤/٢٢٥

(٥)المقتضب ٤/١٣٧

(٦) شرح الجمل ١/٤٩١

(٧) شرح التسهيل ٣/١٣٥

(٨) شرح الكافية ٤/٢٦٥

(٩) المغنى صـ٤٢٠

وابن عقيل[١]، وغيرهم.

واستدل أصحاب هذ المذهب بالسماع ،فقد استدلوا بأدلة كثيرة أغلبها من كناب الله جل وعلا ،فمن هذه الأدلة قول الحق سبحانه وتعالى :﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾[٢]،وقوله تعالى:﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾[٣]،حيث أفادت"من" معنى التبعيض ،وجاز أن تسد "بعض" مسدها[٤]

قال سيبويه:" وأما "من" فتكون لابتداء الغاية في الأماكن،.....، وتكون أيضًا للتبعيض تقول:" هذا من الثوب"،و"هذا منهم"، كأنك قلت بعضه"[٥]

المذهب الثاني:

أن "من" لا تفيد التبعيض بل هى فى المواضع المذكورة تفيد الابتداء ؛لأن أصل "من" المبعضة ابتداء الغاية ؛لأن الدراهم فى قولك:"أخذت من الدراهم مبتدأ الأخذ[٦]

وهذا مذهب المبرد فى قوله الآخر[٧] ،وبهذا قال الأخفش الصغير[٨]،

---

(١) شرح ابن عقيل ١٥/٣

(٢) جزءمن الاية رقم (٢٠٤) من سورة البقرة

(٣) جزءمن الاية رقم (٩٢) من سورة آل عمران

(٤) الهمع ٤٦١/٢

(٥) الكتاب ٢٢٤/٤،و٢٢٥

(٦) شرح الكافية ٢٦٦/٤

(٧) المقتضب ٤٤/١

(٨) يتظر قول الأخفش الصغير فى الارتشاف١٧١٩/٤

وابن السراج[١] ،والسهيلى[٢].

واستدل أصحاب هذا المذهب بأن "من" لابتداء الغاية، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى، وبيان الجنس، وكونها لهذا المعنى مشهور في كتب المعربين، ويخرجون عليه مواضع من القرآن[٣]

وذهب ابن يعيش إلى أن "من" فى قولك:"أخذت درهما من المال" دلت على المعنيين :التبعيض والابتداء وحجته فى هذا :أن كونها للتبعيض أنها دلت على أنك أخذت بعض المال، وفيه معنى الابتداء أيضا؛ لأن مبدأ أخذك المال[٤]

الاستنتاج

أولاً: اختلف النحويون فى دلالة "من" على التبعيض على مذهبين ولكل مذهب دليله الذى استند إليه ،وإن كان المذهب الأول هو الأولى بالقبول لاستدلالهم بكتاب الله جل وعلا.

ثانيا: يمكن الخروج من هذا الخلاف بأن "من" يكثر دورها،ويتسع تصرفها ،وتتعدد معانيها في الكلام حسبما يقتضيه السياق،فتأتى لابتداء الغاية،وتأتى للتبعيض ،وتأتى لتبيين الجنس،نحو :ثوب من صوف"،و"خاتم

---

(١) الأصول١/٤٠٩

(٢)نتائج الفكر في النَّحو صـ٢١٧،ط/ دار الكتب العلمية – بيروت،ط١: ١٤١٢ – ١٩٩٢ م

(٣) الارتشاف ٤/١٧١٩.

(٤) شرح المفصل ٤/٤٥٩.

من حديد" ،ومنه قوله تعالى:﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾[1]؛لذا فإن النحويين يبدأون بها عند حديثهم عن أحرف الجر[2].

قال ابن يعيش:" وهي حرية بالتقديم؛ لكثرة دورها في الكلام، وسعة تصرفها ومعانيها، وإن تعددت فمتلاحمة ،....."[3]

المسألة الثالثة:دلالة "إلى" على انتهاء الغاية

اختلف النحويون فى دلالة "إلى" على انتهاء الغاية على مذهبين :

المذهب الأول:

أن "إلى" قد تخرج عن معنى الانتهاء إلى معنى المصاحبة ،وهذا مذهب الكوفيين[4]

وتبعهم فى هذا الزجاجى[5]،وابن مالك[6]،والأشمونى[7]

واستدل الكوفيون[8] ومن تبعهم على صحة مذهبهم بما جاء فى كتاب الله جل وعلا،فى قوله تعالى:﴿ قَالَ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[9]،وبقوله تعالى:﴿ وَلَا

(١) جزء من الآية رقم (٣٠) من سورة الحج

(٢) شرح المفصل ٤/٤٥٩،و٤٦٠،والارتشاف ٤/١٧١٨.

(٣) شرح المفصل ٤/٤٥٩.

(٤) معانى الفراء ١/٢١٨،وشرح الكافية ٤/٢٧١،وشرح التسهيل ٣/١٤١،والمغنى صـ١٠٤.

(٥) معانى الحروف صـ٦٥،تح/على توفيق الحمد،ط/مؤسسة الرسالة –دار الأمل ط٢، ١٤٠٦ه–١٩٨٦م.

(٦) شرح التسهيل٣/١٤١.

(٧) شرح الأشمونى ٣/٢٠٧ .

(٨)معانى الفراء ١/٢١٨،وشرح الكافية ٤/٢٧١،و المغنى صـ١٠٤ .

(٩) جزء من الآية رقم(٥٢) من سورة آل عمران .

تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾[١]،قال الفراء:" وقوله: من أنصاري إلى الله المفسرون يقولون: من أنصارى مع الله، وهو وجه حسن،وإنما يجوز أن تجعل "إلى" موضع "مع" إذا ضممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه كقول العرب: "إن الذود إلى الذود إبل"[٢] أى إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبلا"[٣].

المذهب الثانى:

وهو أن "إلى" لا تخرج عن معنى الانتهاء ،وهو مذهب سيبويه[٤]،وتبعه ابن جنى[٥] ،وابن يعيش[٦]،والمرادى[٧].

قال سيبويه:" وأما إلى فمنتهى لابتداء الغاية تقول:" من كذا إلى كذا"،.....، ويقول الرجل:"إنما أنا إليك" أي إنما أنت غايتي،...."[٨]

---

(١) جزء من الآية رقم(٢) من سورة النساء.

(٢) الذَّوْد لا يُوَحَّد وقد يجمع أذودًا وهو اسم مؤنث يقع على قليل الإبل ولا يقع على الكثير،وهو ما بين الثلاث إلى العشر إلى العشرين إلى الثلاثين ولا يجاوز ذلك،وقولهم: "إن الذود إلى الذود إبل"هذا مثل يضرب في اجتماع القليل إلى القليل حتى يؤدي إلى الكثير،ينظر: مجمع الأمثال للنيسابوري ٢٧٧/١،تح/محمد محيى الدين عبد الحميد ،ط/ دار المعرفة – بيروت

(٣) معانى القرآن ٢١٨/١.

(٤) الكتاب ٢٣١/٤،وشرح المفصل ٤٦٣/٤،و٤٦٤

(٥) الخصائص ٣٠٨/٢،و٣٠٩

(٦) شرح المفصل ٤٦٣/٤،و٤٦٤

(٧) الجنى الداني في حروف المعانى للمرادي صـ٣٨٦،تح/ فخر الدين قباوة – محمد نديم فاضل ،ط/دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م

(٨) الكتاب ٢٣١/٤.

وأوَّلُوا الشواهد التى استدل بها الكوفيون على معنى التضمين ،وإبقاء "إلى" على معناها الأصلى ،وهو انتهاء الغاية ،فـأوَّلُوا قولـه تعـالى:﴿ قَالَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ إلى من يضيف نصرته إلى نصرة الله فـ"إلى" فى هذا أبلغ من مع ؛لأنك لوقلت من ينصرنى مع فلان لم يدل على أن فلانًا وحده ينصرك بخلاف إلى، فإن نصرة ما دخلت عليه محققة واقعة، مجزوم بها، إذ المعنى على التضمين: من يضيف نصرته إلى نصرة فلان(١).

قال ابن يعيش:" والتحقيق في ذلك أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يصل إلى معموله بحرف، والآخر يصل بآخر؛ فإن العـرب قـد تتسع، فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، وذلك كقوله تعالى:﴿ أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡ ﴾(٢) ، وأنت لا تقول: "رفثت إلى المرأة"، إنما يقال: "رفثت بها"، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي "أفضيت" بـ "إلى" جئت بـ "إلى" إيذانا بأنه في معناه. وكذلك قوله تعـالى:﴿ قَالَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ لما كان معناه: من يضاف في نصري إلى الله، جاز لذلك أن تـأتي بـ "إلى" ها هنا، وكذلك قوله عز اسمه:﴿ وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ ﴾، لما كان معنى الأكل ها هنا الضم والجمع لا حقيقة المضغ والبلع، عداه بـ "إلى"، إذ المعنى: لا تجمعوا أموالهم إلى أموالكم(٣).

---

(١) الخصائص ٣٠٩/٢،والجنى الداني في حروف المعانى صـ٣٨٦

(٢) جزء من الآية رقم (١٨٧) من سورة البقرة .

(٣) شرح المفصل ٤٦٤/٤

الاستنتاج

أولًا: اعتمد الكوفيون فى تفسير النصوص القرآنية على جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض بمعنى أن يكون لحرف الجر أكثر من معنى(١)،وهذا دفعهم إلى القول بخروج "إلى" إلى معنى المصاحبة، أما البصريون فيمنعون ذلك(٢).

ثانيا:أن الرأى الراجح هو رأى سيبويه ،وذلك للأسباب الآتية

- لأنَّ التصرف في الأفعال أولى منه في الحروف،
- أنّك إذا حكمت للفعل بحكم فعل آخر كان لذلك مسوغ،وإذا جعلت حرف بمعنى حرف آخر لم يكن لذلك مسوغ لأنهما لا يجتمعان في معنى واحد
- أن معنى المصاحبة لا يتحقق فى قوله تعالى:﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ ﴾(٣)؛لأن هناك فرقًا بين "إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ "،"ومع قوتكم"،وهو الفرق بين أن يكون الشيء معك ،وأن يكون جزءًا منك ،وذلك أن قوله تعالى"إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ " معناه يزدكم قوة تنتهى إلى قوتكم ،وتنضم إليها كما ينضم المدد من الجند إلى جيشه فيصبح جزءًا منه يتكاثر به الجيش ويقوى ،وهذا لا يتحقق فى مجيء "إلى" بمعنى المصاحبة(٤)

---

(١) معانى الفراء١/٦٣،والمقتضب٢/٣١٩،والارتشاف ٤/١٦٩٧،و١٦٩٨،والجنى الدانى صـ٤٦

(٢) الكتاب ٤/٢١٧،وشرح الجمل٤/٤٩٧،و٤٩٨،والجنى الدانى صـ٤٦

(٣) جزء من الآية رقم (٥٢) من سورة هود.

(٤) من أسرار حروف الجر فى الذكر الحكيم لمحمد الأمين الخضرى صـ٢٨٠،و٢٨١،ط/مكتبة وهبة – القاهرة ،ط١ ، ١٤٠٩ه-١٩٨٩م.

المسألة الرابعة :رُبَّ بين الاسمية والحرفية

من حروف الجر المعروفة ما لا يستعمل إلا حرفاً كـ "من" ، و"إلى"، و"الباء"، و"التاء"، وهذه متفق على حرفيتها، ومنها ما اتفق على حرفيته إلا أنه قد يخرج عنها إلى الاسمية مثل "عن"، فإنها قد تأتى اسمًا بمعنى "جانب"(١)

ومنها ما هو مختلف فيه بين الاسمية والحرفية مثل "رُبَّ"،حيث وقع خلاف بين النحويين فى اسمية " رُبَّ" وحرفيتها،وذلك على مذهبين:

المذهب الأول:

مذهب جمهور البصريين على أنها حرف جر(٢)،قال سيبويه:" واعلم أن "كم" في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه "رب"؛ لأن المعنى واحد إلا أن "كم" اسم، "ورب" غير اسم بمنزلة "من"(٣).

واستدل البصريون على صحة مذهبهم بما يلى:

أولاً: الدليل على أنها حرف أنها لا تقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال(٤)،ولو كانت اسمًا لجاز أن يليها الاسم والفعل مثل "كم"(٥)

---

(١) مغنى اللبيب صـ١٩٩.

(٢) الكتاب ٢/١٦٠،و١٦١،والأصول١/٤١٧،و٤١٨، والإنصاف٢/ ٦٨٦، وشرح المفصل٤/ ٤٨١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/٥٠٧ ،و٥٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك٣/١٧٥.

(٣) الكتاب ٢/١٦١.

(٤) الإنصاف٢/ ٦٨٦.

(٥) شرح اللمع لابن برهان صـ١٧٠.

ثانيا: أنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، وهو تقليل ما دخلت عليه نحو "رب رجل يفهم" أي ذلك قليل،وهذه سمة الحروف[١]،بخلاف أسماء الاستفهام والشرط فإنها تدل على معنى مفهوم جنسه بلفظها[٢].

ثالثا:لابد لها من فعل أو ما يقوم مقامه ،كما تفتقر جميع الحروف إلى ذلك[٣] **رابعا**:أنها وقعت مبنية بدون سبب ،ولو كانت اسما لكان حقها الإعراب[٤]

خامسًا: مما يدل على حرفية "رب" أنه لا يجوز الإخبار عنها،ففى قولك:"رب رجل أفضل منك" لا يجوز أن تجعل "أفضل" خبرًا لـ"رب"،بخلاف "كم" الخبرية فإنه يجوز الإخبار عنها ،فإذا قلت :"كم رجل أفضل منك"كان "أفضل" خبرا عن "كم"، كما يكون خبرا عن "زيد" فى قولك: "زيد أفضل منك"[٥].

المذهب الثانى:

وهو مذهب الكوفيين على أن "رُبَّ" اسم وتبعهم فى هذا الأخفش[٦] ،وابن الطراوة[٧]،والرضىّ[٨].

واستدل أصحاب هذا المذهب بما يلى:

---

(١) الإنصاف٦٨٦/٢،وشرح التسهيل ١٧٥/٣.

(٢) الجنى الدانى صـ٤٣٨.

(٣) شرح اللمع لابن برهان صـ١٧٠.

(٤) الجنى الدانى صـ٤٣٩.

(٥) شرح المفصل ٤٨١/٤،و٤٨٢.

(٦)شرح الكافية ٤/ ٢٩٠،و الجنى الدانى صـ٤٣٩.

(٧)الارتشاف ١٧٣٧/٤،والجنى الدانى صـ٤٣٩،والهمع٤٣٠/٢.

(٨) شرح الكافية ٤/ ٢٩٠.

أولًا: أنهم قاسوا "رب" على "كم"؛لأن "كم" للعدد والتكثير،و"رب" للعدد والتقليل[١]،فمعنى "رب رجل" قليل من هذا الجنس ،ومعنى"كم رجل" كثير من هذا الجنس ،فـ"رب" فى التقليل مثل "كم" فى التكثير،و"كم" اسم بالإجماع فكذلك "رب"[٢].

ثانيًا: أن الذي يدل على أن "رب" اسم أنها تخالف حروف الجر في أربعة أمور: أحدها: أنها لا تقع إلا في صدر الكلام، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام، وإنما تقع متوسطة؛ لأنها إنما دخلت للربط بين الأسماء والأفعال.

الثاني: أنها لا تعمل إلا في نكرة وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة.

الثالث: أنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة.

الرابع: أنه لا يجوز إظهار الفعل الذي يتعلق بها[٣].

ثالثا: الذي يدل دلالة ظاهرة على أن "رب"ليست بحرف أنها يدخلها الحذف فيقال في "رُبَّ" :"رُبَ بالتخفيف ،ومنه" قوله تعالى:﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾[٤] قرئ بالتخفيف كما قرئ بالتشديد[٥]، وفيها

---

(١) الإنصاف ٦٨٦/٢.

(٢) شرح الكافية ٢٩٠/٤،والهمع٤٣٠/٢.

(٣) الإنصاف ٢٨٦/٢.

(٤) الآية رقم(٢) من سورة الحجر.

(٥)بالتخفيف قراءة نافع ،وعاصم ،وأبى عمرو ،على لغة أهل الخجاز ،وكثير من قيس ،وأما قراءة تشديد الباء فى "ربَّما"،فهى قراءة ابن عامر ،وابن كثير ،وحمزة ، ==

أربع لغات: رُبَّ ورُبَ ورَبَّ ورَبَ –بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها، وفتح الراء وتشديد الباء وتخفيفها، فدل على أنها ليست بحرف(١).

رابعا:الدليل على أنها اسم جواز الإخبار عنها،وذلك فى قول الشعر:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ(٢)

فـ"رب" عندهم مبتدأ،و"عار" خبرها(٣)

وقد أجاب البصريون على ما احتج به الكوفيون فى الردود الآتية :

أولاً: حملهم "ربّ" على "كم" فلا يصح لأمرين :

أحدهما: أن الاسمية لا تثبت بالإلحاق في المعنى؛ ألا ترى أن معنى "من" التبعيض، ولا يقال: هي اسم لأنها في معنى التبعيض، وكذلك معنى "ما" النفي وهي حرف وهو اسم فعلم أن الاسمية تعرف من أمر آخر .

الثاني: أن "كم" اسم لعدد ولذلك يخبر عنها وتدخل عليها حروف الجر، ولو جعل مكانها عدد كثير أغنى عنها كقولك: "مائة رجل" أو "ألف رجل"

==

والكسائى ،والأعمش،على لغة قيس ،وتميم،وربيعة ،وأسد،ينظر مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه صـ٧٥،ومعجم القرآت ٥٣٢/٤.

(١) الإنصاف ٦٨٦/٢

(٢) البيت من بحر الكامل الكامل وهو لثابت قطنة العتكى في ديوانه صـ٤٩،تح/ماجد أحمد السامرائى،ط/المؤسسة العامة للصحافة والطباعة ١٣٩٠ه- ١٩٧٠م،وخزانة الأدب٥٦٥/٩،و٥٧٦،و٥٧٧، وبلا نسبة في: المقتضب ٣/ ٦٦ ، والجنى الداني٤٣٩، وشرح التصريح٢/ ١١٥.

الشاهد فيه قوله: (وربَّ قتلٍ عارُ) حيث استدل به الأخفش والكوفيون على اسمية "رُبّ"، فهى مبتدأ، و (عار) خبرها

(٣) الجنى الدانى صـ٤٣٩،وخزانة الأدب٥٧٦/٩

، و"رب" للتقليل، والتقليل كالنفي ولذلك استعملوا "أقل" بمعنى النفي كقولهم: "أقل رجل يقول ذاك إلا زيد" أي: ما رجل(١).

ومما يوضح أيضاً أن بين "كم" و"رب" فرقا ، أن "كم" يدخل عليها حرف الجر ولا يدخل على "رب" تقول: "بكم رجل مررت"، وأنك تولي "كم" الأفعال، ولا توليها "رب"(٢)،وأيضاً لم يفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين "كم" وبين ما تعمل فيه"(٣)

ثانيًا:ما ذكره الكوفيون من مخالفة "رب" لحروف الجر في الأمور التي عدّوها فقد أجاب البصريون عن ذلك بأن اختصاص "رب" بهذه الأشياء لمعان اختصت بها.

- فأما كونها في صدر الكلام فإنها لما كانت تدل على التقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه أشبهت حروف النفي، وحروف النفي لها صدر الكلام(٤)
- وأما كونها لا تعمل إلا في نكرة، فلأنها لما كانت تدل على التقليل والنكرة تدل على التكثير وجب أن تختص بالنكرة التي تدل على التكثير ليصبح فيها التقليل(٥).

---

(١) اللباب١/٣٦٥،وشرح المفصل ٤/٤٨٢،و٤٨٣

(٢) أصول النحو ١/٤١٦

(٣) الهمع ٢/٤٣١

(٤)الإنصاف٢/٦٨٧،وشرح الجمل لابن عصفور١/٥٠٧،

(٥)الإنصاف٢/٦٨٧،والمقاصد الشافية ٣/٥٧٧

• وأما كونها تلزم الصفة مجرورها فجعلوا ذلك عوضا عن حذف الفعل وقد يظهر ذلك في ضرورة الشعر، وأما حذف الفعل معها فللعلم به(١).

ثالثا: ما احتجّ به الكوفيون من دخول الحذف "ربّ"، والحذف لا يدخل الحرف، فقد أجاب البصريون عن ذلك بأنه "قد جاء الحذف في الحرف؛ فإن "أنّ" المشددة يجوز تخفيفها وهي حرف،وأكثر ما يقع الحذف في الحرف المضاعف ،مثل "إنَّ،وأَنَّ،ولَعَلَّ،تقول فيه:"علَّ"، وكذلك حكى ثعلب –من الكوفيين– في "سوف" : "سَفَ أفعل" و "سَوْ أفعل" فإذا جاز حذف حرفين فمن باب أولى يجوز حذف حرف"(٢).

رابعا: أما الإخبار عن "رب" كما فى البيت المتقدم،فإن الرواية الصحيحة هى: "**وَبَعْضُ قَتْلٍ عَارُ**"،وهى الرواية الثابتة فى الديوان (٣)،وعليه فلا شاهد فى البيت،وإن صحت تلك الرواية فـ"عارُ" خبر مبتدأ محذوف أى :" هو عار"، أو خبر عن مجرور رب، إذ هو في موضع رفع بالابتداء، ودخل عليه حرف الجر(٤)

الاستنتاج

أولًا: من العرض السابق لأقوال النحاة،وأدلتهم،وبعد التدقيق فى أدلتهم يتضح أن الرأى القائل بأن"رب" حرف جر،–و هو رأي البصريين– هو الأولى بالقبول والترجيح،وضعف رأى الكوفيين،وذلك لفساد أقيستهم،وذلك للأسباب الآتية:

---

(١)الإنصاف٦٨٧/٢،وأسرار العربية صـ ٢٣٧

(٢)الإنصاف٦٨٧/٢،والمقاصد الشافية ٥٧٧/٣

(٣) ينظر ديوان ثابت قطنة العتكى صـ٤٩.

(٤) الجنى الدانى صـ٤٣٩.

• أن "رُبَّ" لو كانت اسما كما زعم الكوفيون حيث جعلوها في مقابل "كم" لقبلت علامات الأسماء كما قبلتها "كم" من حيث جرها بالباء، أو الإخبار عنها أو الإضافة إليها،وانتفاء هذا عن "رُبَّ"دليل على حرفيتها.

• أن الاسمية لا تثبت بالإلحاق في المعنى، وإلا لزم الحكم باسمية كثير من الحروف كـ"من" التبعيضية

• أن "رب" معناه في غيره كما أن معنى "من" في غيرها فكما أنك إذا قلت: خرجت من بغداد، فقد دلت "من" على أن بغداد ابتداء غاية الخروج، فكذلك إذا قلت: رب رجل يقول، دلت "رب" على معنى التقليل في الرجل الذي يقول ذلك، وليست "كم" كذلك؛ لأنها قد دلت على معنى في نفسها وهو العدد.

• – أن "رُبَّ" جارية على قياس حروف الجر حيث اختصت بالأسماء، وعملت الجر فيها، كما اختصت الجوازم بالأفعال، فعملت فيه الجزم، وجريانها على قياس حروف الجر في هذا العمل واختصاصها بالأسماء يقوى القول بأنها حرف جر.

ثانياً:أن استدلال الكوفيين بالشعر على اسمية "رُبَّ" فى البيت السابق لا يصح لسببين هما:

• السبب الأول :أن الرواية الصحيحة فى البيت،وهى المثبتة فى الديوان "وَبَعْضُ قَتْلٍ عَارُ"،وليس"وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ"،وعليه فلا شاهد فى البيت.

• إن صدقت هذه الرواية،أوصحت،فإن "عار" خبر مبتدأ محذوف أى:"هو عار" أو خبر لمجرور "ربَّ" لأنه فى موضع رفع مبتدأ،وعليه فإن القول بحرفية "رُبَّ" هو الصحيح

المسألة الخامسة:دلالة "لو"على التمنى

اختلف النحويون فى دلالة "لو" على التمنى إلى ثلاثة مذاهب،هى كالآتى:

المذهب الأول:

مذهب ابن الضائع،وابن هشام الحضرمى(١): أن "لو" قسم بمفردها لا جواب لها كجواب "لو" الامتناعية؛لأنها لا تحتاج إليه(٢)

المذهب الثانى

أن "لو" أشربت معنى التمنى ؛لأنه قد جاء جوابها باللام بعد جوابها بالفاء ،فجمعوا بينهما(٣) فى قول الشاعر:

فلوْ نُبِشَ المَقابرُ عن كُلَيبٍ فَيُخْبَرَ بالذنائبِ أيُّ زِيرِ

بيومِ الشَّعْثَمَينْ لَقَرَّ عَينًا وكيف لِقَاءُ منْ تَحْت القبورِ(٤)

---

(١) عبيد الله بن عمر بن هشام أبو محمد وأبو مروان الحضرمي الإشبيلي ،صنف: الإفصاح في اختصار المصباح،وشرح الدريدية، وغير ذلك توفى سنة خمسين وخمسمائة، البغية ١٢٧/٢

(٢) التذييل ١٦٢/٣،والارتشاف ١٩٠٣/٤،والجني الداني صـ ٢٨٩،والمغنى صـ٣٥٢،والهمع٥٧٤/٢.

(٣) التذييل ١٦١/٣، والارتشاف ١٩٠٤/٤ ،والجني الداني صـ ٢٨٩،وتمهيد القواعد٤٢٠٢/٨،و٤٢٠٣، ،والهمع٥٧٤/٢.

(٤) البيتان من بحر الوافر،وهما منسوبان إلى مهلهل بن ربيعة الجشمي فى المقاصد النحوية١٩٦١/٤،ومن غير نسبة فى:شرح التسهيل٣٣/٤،والتذييل ١٦١/٣، والارتشاف ١٩٠٤/٤ ،والجني الداني صـ ٢٨٩،والمغنى صـ٣٥٢،وتمهيد القواعد٤٢٠٣/٨

مناسبة البيت: أن المهلهل قال هذين البيتين عندما قام بالثأر لأخيه كليب .

معنى البيت: يطمئن الشاعرأخاه أنه أخذ بثأره وعليه أن ينام قرير العين وأن تسكن روحه.

==

ففى البيتين السابقين تلاحظ أن"لو" أُشْرِبَتْ معنى"ليت" فى التمنى من قول الشاعر"فيُخبرَ"حيث جاء الفعل منصوبا بـ"أن"مضمرة لوقوعها فى جواب التمنى وتلاحظ أصل وضعها من أنها حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره فى قوله "لقر عينًا"،وإنما حَسُن الجمع بين الجوابين لأن الأول هو معطوف على مصدرٍ مُتوهم، فالمعنى: لو حصل نَبْشٌ فإخبارٌ لَقَرَّ عينًا(١).

وارتضى هذا المذهب أبوحيان(٢) ،والمراديّ(٣)

المذهب الثالث:

مذهب ابن مالك(٤)،وهو أن "لو"هنا مصدرية أغنت عن التمنى؛ لكونها لا تقع غالبًا إلا بعد مفهم تَمَنّ،نحو قوله تعالى:﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ (٥)،فـ"لو"فى الآية الكريمة مصدرية ؛لأنهاتصلح أن تقع في موضع "أن"،كما أنها وقعت بعد ما يدل على تمنٍّ،ولأنها أشبهت"ليت" في

==

اللغة: "الذّنائب" هضبة بنجد فيها قبر كليب، "الزير" من يكثر زيارة النساء والجلوس معهن لقب به كليب لأنه كان يفعل ذلك "الشّعثمين": شعثمًا وشعيثًا ابني معاوية بن عمرو بن هقل بن ثعلب.

الشاهد: "فلوْ نُبِشَ المَقابرُ عن كُلَيبٍ فَيُخْبَر،.....، لَقَرَّ عَينًا"،حيث جاءت "لو" مشربة معنى التمنى ،وقد جاء جوابها باللام ،وهو قوله:"لقر عينًا"بعد جوابها بالفاء وهو قوله: "فيخبر".

(١) التذييل ١٦١/٣،و١٦٢.

(٢) التذييل ١٦١/٣،والجني الداني صـ ٢٨٩.

(٣) الجني الداني صـ ٢٨٩.

(٤) شرح التسهيل ٢٣٠/١،٢٢٩،و الجني الداني صـ ٢٨٩.

(٥) جزء من الآية رقم (٩٦) من سورة البقرة

الإشعار بمعنى التمني دون لفظه، فكان لها جوابها كجواب "ليت"،لكنها ليست حرفًا موضوعًا للتمني مثل "ليت"؛ لأن ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين "ليت"، وذلك أن حروف المعاني مقصودها النيابة عن أفعال على سبيل الإنشاء، فالجمع بينها وبين تلك الأفعال ممتنع لامتناع الجمع بين نائب ومنوب عنه، ولهذا امتنع الجمع بين "لعلَّ" وأترجى"، وبين "إلا" وأستثني"، فلو كانت (لو)) موضوعة للتمني كـ"ليت" لساوتها في امتناع ذكر فعل التمني معها، فكان قول القائل:"تمنيت لو تفعل"، غير جائز، كما أن قولك:"تمنيت ليتك تفعل" غير جائز، والأمر بخلاف ذلك(١).

الاستنتاج

أولاً:المذهب الراجح من بين هذه المذاهب هو المذهب الثانى القائل بأن "لو" أُشْرِبَتْ معنى "ليت" فى دلالتها على التمنى ،وذلك للأسباب التالية:

- أن قولك:"لو تأتينا فتحدثنا"فيه معنى "لو" الامتناعية.
- أن قول الشاعر فى البيتين السابقين يدل على أن لها جوابًا،وهو قول الشاعر:"لَقَرَّ عينًا"

ثانيا :أنه إذا أمكن تقليل القواعد وجعل الشئ من باب المجاز كان أولىمن تكثير القواعد وادعاء الاشتراك لأنه يحتاج إلى وضعين والمجاز ليس فيه إلا وضع واحد وهو الحقيقة(٢).

---

(١) شرح التسهيل ٢٢٨/١،و٢٢٩،و٢٣٠

(٢) الهمع ٥٧٤/٢

ثالثـــا:ما أورده ابن مالك من استلزامه الجمع بينها وبين فعل التمنـــى،فلا يرد لأنها عند مجامعتها لفعل التمني تكون لمجـــرد المصـــدرية مســـلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع إذ ذاك،ولا إشكال[١]

المسألة السادسة:معنى"ثم" العاطفة

"ثم" حرف من حروف العطف اختلف النحويون فى معناها على مذهبين:

المذهب الأول:

أنها بمنزلة "الواو"فلا تفيد الترتيب ،وهو مذهب قطـــرب[٢] ،والأخفـــش[٣] ،والكوفيين[٤]،واستدلوا بشواهد عديدة منها قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَـٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَـٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ ﴾[٥]،ومعلوم أنَّ أمرَ الملائكة بالسجودِ لآدَم إنَّما كان قبل خَلقِنا وتصويرنا فدلَّ ذلك على أنَّ ثُمَّ بمنزلـــة الـــواو[٦] ،وقوله تعالى:﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾[٧]،ومعلوم أن هذا الجعل كان قبل خلقنا ،فـــ"ثم" فى الآية بمعنى "الواو"،والدليل على ذلك قوله

---

(١) حاشية الصبان شرح الأشمونى ٤٧/٤

(٢) الارتشاف ١٩٨٨/٤،والجنى الدانى صـــ٤٢٧،والهمع ١٩٥/٣

(٣) معانى القرآن ٣٢١/١،والمغنى صـــ١٥٨

(٤)معانى الفراء٣٩٦/١،و شرح الجمل٢٣١/١،و٢٣٢،والارتشاف ١٩٨٨/٤،والجنى الدانى صـــ٤٢٧

(٥) جزء من الآية رقم(١١) من سورة الأعراف

(٦) شرح الجمل ٢٣١/١،والمغنى صـــ١٥٩

(٧) جزء من الآية رقم (٦) من سورة الزمر.

تعالى في موضع آخر ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾[١]،حيث عبر بالواو، في الأعراف، والقصة واحدة[٢].

المذهب الثاني:

أن "ثم" تفيد الترتيب ،ولا تأتى بمعنى الواو ،وهذا مذهب جمهور البصريين[٣]

وأجابوا عما استشهد به الكوفيون ومن تبعهم بما يلى:

أولاً:لاحجة في شيء مما استدلوا به،فأما قوله تعالى:﴿ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ فيجاب عنها بثلاثة أمور هى:

- أن الفعل "جَعَلَ" معطوف على ما في "واحدة" من معنى الفعل، كأنه قال:من نفس وُحِّدتْ، أي أفرِدَتْ ثمَّ جَعَلَ منها زوجَها،ومعلوم أنَّ جَعْلَ زوجِها منها إنّما كان بعد إفرادها[٤]
- أن الذرية أخرجت من ظهر آدم عليه السلام كالذر ثم خلقت حواء من قُصَيْراه[٥]،
- أن خلق حواء من آدم لـمَّا لم تجر العادة بمثله جيء بـ"ثم" إيذانا بترتبه،وتراخيه في الإعجاب وظهور القدرة لا لترتيب الزمان،وتراخيه [٦]

---

(١) جزء من الآية رقم (١٨٩) من سورة الأعراف.

(٢) الجنى الدانى صـ٤٢٧،والتصريح ١٦٤/٢

(٣) شرح الجمل ٢٣١/١،والمغنى صـ١٥٨،والتصريح ١٦٤/٢،و١٦٥

(٤) شرح الجمل ٢٣١/١

(٥) القُصَيرَى أَسْفَلُ الأَضْلاعِ، وقيل هي آخر ضِلَعٍ في الجنب،اللسان ٣٦٤٩/٥(قـ . صـ .ر) .

(٦) المغنى صـ١٥٩.

،وأما الجواب عن قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ ﴾ ،فقوله تعالى:﴿ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ ﴾،معطوف على "خلقناكم" إلاَّ أَنَّ الكلام محمول على حذف مضاف لفهم المعنى، كأنه قال:"ولقد خَلَقناكم ثُمَّ صوَّرنا أباكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم" ومعلوم أنَّ أمر الملائكة بالسجودِ إنّما كان بعد خَلقه وتصويرِه.

ثانيا :مما يدلّ على فساد مذهب الكوفيين أنَّ "ثُمَّ" لو كانت بمنزلة الواو لجاز أن تقول: "اختصَم زيدٌ ثُمَّ عمرو" كما يجوز: "اختصَمَ زيدٌ وعمروٌ"، بالواو،ولكن لما امتنع ذلك دلَّ على أنّها ليست بمنزلة الواو(١).

الاستنتاج

أولاً :الرأى الراجح أن "ثم"حرف عطف يفيد الترتيب والتراخي، ومعنى التراخي المهلة، فإذا قلت "أقبل محمد ثم خالد" كان المعنى أنه أقبل محمد أولا وبعده بمهلة أقبل خالد.

ثانيا:يجوز أن تقع الفاء موقع "ثم" ،ويجوز العكس،فمن مواضع وقوع الفاء موقع "ثم" قوله تعالى:﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾(٢)،قال الرضىّ:" ثم اعلم أن إفادة الفاء للترتيب، لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل، إذا كان أول أجزائه متعقبا لما تقدم،....،فإن اخضرار الأرض، يبتدئ بعد نزول المطر، لكن يتم في مدة ومهلة، فجئ بالفاء، نظرًا إلى أنه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار، ولو قال: "ثم تصبح"، نظرًا إلى تمام

---

(١) شرح الجمل ٢٣١/١،و٢٣٢،والمغنى صـ١٥٩.

(٢) جزء من اية رقم(٦٣) من سورة الحج.

الاخضرار جاز"[١]،ومن مواضع وقوع "ثم" موقع الفاء،قوله تعالى:﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ ﴾[٢]،قال ابن هشام:"الظاهر أنها واقعة موقع الفاء"[٣].

الثالثا:أن "ثم" ليس معناها التراخى فى المهلة الزمانية فقط، بل إن معناها عموم البعد،والتباين سواء أ كان ذلك في الزمان أم في الصفات أم في غيرهما؛ وذلك لأن هذه اللفظة تفيد البعد عمومًا، فهي بفتح الثاء "ثَمَّ" إشارة إلى المكان البعيد، وبضم الثاء للتراخي في الزمان والبعد في الصفات والأحوال،والذى يدل على ذلك استعمالها كثيرًا في فصيح الكلام[٤].

(١) شرح الكافية٤/٣٨٨،و٣٨٩.

(٢) جزء من الآية رقم(١٥٤) من سورة الأنعام.

(٣) المغنى صـ١٦٠.

(٤) معاني النحو لفاضل صالح السامرائي٣/٢٤٠،ط/دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن ط١، ١٤٢٠هـ –٢٠٠٠م

الخاتمة

خاتمة البحث

الحمدلله الذى بنعمته تتم الصالحات ،فله الحمد فى الأولى والآخرة ،وله الحكم وإليه ترجعون ،وصلاةً وسلامًا على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد النبى الهادى الأمين وعلى صحبه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين

ثم أما بعد

بعد هذه الرحلة السريعة التي عاشها الباحث مع هذه الدراسة الموجزة حول "**أسباب الترجيح ودورها فى تقوية الحكم النحوى**" جدير بالباحث أن، يقتطف بعض النتائج التي خرج بها من خلال هذا الدراسة، فكان من المناسب إثباتها هنا :

أولًا :إن قضايا ومسائل الترجيح التى وردت عن النحاة ،وحفظتها كتبهم ،تعد تراثًا يجب الحفاظ عليه ،وعدم الإقلال من شأنه أو قيمته ،وهذا لايعنى أن نكتفى بما ورثناه عن علمائنا الأوائل ،ونصم آذننا أو نغمض أعيننا عن الدراسات اللغوية الحديثة ،بل لابد من مواكبة الركب العلمى ،ولكن مع أخذ الحيطة والحذر الشديد فى الأخذ عن هذه الدراسات الحديثة،وألا نندفع أو نتسرع بالحكم على تراثنا بالجمود والرجعية.

ثانيًا :لم يختلف النحاة فى الأصول التى اعتمدوا عليها فى ترجيحاتهم ،حيث تنوعت بين السماع والقياس والعلة بأنواعها.

ثالثًا :علل النحو ليست ثابتة محددة فليس شرط أن يكون لكل حكم علة واحدة ثابتة بل قد يكون للحكم الواحد أكثر من علة قد تكون صحيحة جميعها وقد تتفاوت في صحتها كما أكد ذلك الخليل في قوله : " فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول ، فليأت بها".

رابعًا:أسباب الترجيح عند النحويين لم تكن مبنية على التعصب فى الكثير الغالب ،أو لم يكن منشؤها التحيز لمذهب دون مذهب،وإنما كانت نتيجةً

للدليل القوى والحجة الساطعة ؛لذا نجد فى ترجيحات النحـــويين أنهـــم لا يتقيدون برأى نحوى فقط،وإنما نجدهم يقدمون رأيًا على آخر دون النظـــر إلى مدرسة أو مذهب أو غير ذلك.

خامسًـــا: اختلاف النحاة فى توضيح وبيان أسباب الترجيح ، فنراهم أحيانا قد يطيلون فى بيان وتوضيح بعض المسائل النحوية، وأحيانا قد يختصرون ويجيزون فى مواضع أخرى بحسب الحاجة إلى ذلك .

سادسًا:للعلة النحوية دور كبير فى مجال المعارضة وتعد سببا من أسباب نشأة الخلاف بين النحاة ،وأغلب المسائل التى اختلف حولها النحاة كانـــت بسبب اهتمامهم بهذه العلل .

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : الرسائل العلمية :

١- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية للصنعانى(رسالة دكتوراه) إعداد/محمد عبدالستارعلى أبو زيد- جامعة الأزهر-كلية اللغة العربية بالزقازيق ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

٢- شرح الجزولية للأُبَّذِى - رسالة ماجستير - من أول باب التنازع إلى نهاية مباحث منع الصرف-،إعداد:حسن نفاع نويفع الجابرى الحربى - جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية - ١٤٢٣ه .

٣- مسائل الترجيح بين الثمانينى وابن يعيش فى شرحهما للتصريف الملوكى (رسالة ماجستير) إعداد /نايف حسين محسن الحارثى -جامعة أم القرى -كلية اللغة العربية ١٤٣٣ه -١٤٣٤ه

٤- المغنى لابن فلاح (رسالة دكتوراه) إعداد الباحث /عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد - جامعة أم القرى -كلية اللغة العربية - المملكة العربية السعودية ١٤٠٤ه - ١٩٨٤م

ثانيًا:المجلات والدوريات :

١- ملاح الألواح فى شرح مراح الأرواح للعينى تح/ عبدالستار جواد ، مجلة المورد العراقية - مج ٤ - ع ٢ ،١٣٩٥ه - ١٩٧٥م .

ثالثًا : الكتب المطبوعة :

١- ارتشاف الضرب لأبى حيان،تح/د.رجب عثمان محمد ـــ مراجعة د.رمضان عبد التواب ط/ الخانجى - القاهرة ط١ ١٤١٨ه - ١٩٩٨م .

٢- ارتقاء السيادة فى علم أصول النحو للجزائرى تح/د.عبد الرزاق عبد الرحمن السعدى ط/دارالأنباء للطباعة والنشر - العراق - الرمادى ط١: ١٤١١ه-١٩٩٠م.

٣- أسرار العربية للأنبارى تح/ د.فخر صالح قدارة ط/ دار الجيل – بيروت ط١، ١٩٩٥,

٤- أسلوب التوكيد فى القرآن الكريم لمحمد حسين أبى الفتوح ط/مكتبة لبنان ــ بيروت ط١٩٩٥،١م .

٥- أصول السرخسي ،ط/ دار المعرفة – بيروت

٦-الأصول في النحو لابن السراج تح/د.عبد الحسين الفتلي ط/مؤسسة الرسالة ــ بيروت الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.

٧- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ضبطه وعلق عليه:عبد الحكيم عطية راجعه وقدم له:علاء الدين عطية،ط/ دار البيروتي- دمشق ط٢: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٨- أمالى ابن الشجرى تح د.محمود محمد الطناحي ط/مكتبة الخانجي ــ القاهرة ط١، ١٤١٣ هـ ــ١٩٩١م .

٩- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.

١٠-الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى، تح/ محمد محيى الدين عبدالحميد ط/المكتبة العصرية، ط١/ ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

١١- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تح/د.إبراهيم محمد عبدالله ط/دار سعد الدين ط١: ١٤٢٥ه – ٢٠٠٥م

١٢- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض، ط : دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت ط١/ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

١٣- البسيط فى شرح الجمل لابن أبى الربيع تح/د.عياد بن عيد الثبيتى ط/دار الغرب الإسلامى بيروت – لبنان ط١١٤٠٧ه – ١٩٨٦م

١٤- بغية الوعاة للسيوطى تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ المكتبة العصرية- لبنان/ صيدا

١٥- التبيان في إعراب القرآن للعكبرى،تح/ علي محمد البجاوي ،ط/عيسى البابي الحلبي وشركاه

١٦-التبيين عن مذاهب النحويين تح/د.عبد الرحمن العثيمين ط/دار الغرب الإسلامي ط١٤٠٦،١هـ ـ١٩٨٦م

١٧-التذييل والتكميل لأبى حيان الأندلسي تح:د.حسن هنداوي ط:دار القلم ـ دمشق ط١: ١٤٢١ه – ٢٠٠٠م .

١٨- ترشيح العلل تح/ عادل محسن سالم العميرى ط/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى – مكة المكرمة ط١: ١٤١٩ه – ١٩٩٨م

١٩-التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى تح/ محمد باسل عيون السود ط/ دار الكتب العلمية – بيروت-لبنان الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .

٢٠- تعجيل الندى بشرح قطر الندى لعبدالله صالح الفوزان ط/دار ابن الجوزى ط٢: ١٤٣١ه.

٢١- التعريفات للجرجانى ط/ دار الكتب العلمية بيروت -لبنان ط١: ١٤٠٣هـ -١٩٨٣ م

٢٢- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تح/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى،ط/ ب .د،ط١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

٢٣- تقويم اللسان لابن الجوزى،تح/عبد العزيز مطر ،ط/دار المعارف ،ط٢، ٢٠٠٦ م

٢٤- تمهيدالقواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تـــح: أ. د. علـــي محمد فاخر وآخرون ط:دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع-القـــاهرة – ط١: ١٤٢٨هـــ

٢٥- توجيه اللمع لابن الخباز تح/ د.فايز زكى محمد دياب ط/دار السلام ط١٤٢٨،٢ ــ٢٠٠٧م .

٢٦-توضيح المقاصد والمسالك للمرادي، تح:عبدالرحمن علـــي ســـليمان ط:دارالفكر العربي ط١: ١٤٢٨هـــ ــ ٢٠٠٨م

٢٧- الجنى الداني في حروف المعانى للمرادي،تح/ فخر الدين قبـــاوة – محمد نديم فاضل ،ط/دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط١، ١٤١٣ هـــ – ١٩٩٢ م

٢٨-حاشية الصبان شرح الأشـــمونى علـــى ألفيـــة ابـــن مالك،تح/طـــه عبدالرؤوف سعد ط/المكتبة التوفيقية ــ القاهرة.

٢٩-الحجة للقراء السبعة لأبى على الفارسيّ ،تح/ بدر الدين قهـــوجي – بشير جويجابي ط/ دار المأمون للتراث – دمشـــق-بيـــروت،ط٢، ١٤١٣ هـــ – ١٩٩٣م

٣٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى تح/ عبدالسلام محمد هارون ط/ مكتبة الخانجى – القاهرة ط٤ ١٤١٨ه – ١٩٩٧م .

٣١- الخصائص لابن جني تح : محمد علي النجار ط/ الهيئة المصـــرية العامة للكتاب،ط٥ ،٢٠١١

٣٢- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشنقيطى تح/ محمد باسل عيون السود ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ط١، ١٤١٩ ه – ١٩٩٩م .

٣٣- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ،تح/ أحمد محمد الخراط، ط/ دار القلم- دمشق

٣٤- ديوان أبى زبيد الطائى جمع وتحقيق د.نورى حمودى القيسى ط/مطبعة المعارف ــ بغداد ١٩٦٧م

٣٥- ديوان امرئ القيس تح/عبد الرحمن المصطاوى ط/دار المعرفة بيروت ــ لبنان ط٢: ١٤٢٥ه- ٢٠٠٤م

٣٦- ديوان ثابت بن قطنة العتكى،تح/ماجد أحمد السامرائى،ط/المؤسسة العامة للصحافة والطباعة ١٣٩٠ه- ١٩٧٠م،و

٣٧- ديوان جرير تح/د. نعمان محمد أمين طه ط/دار المعارف ط٣

٣٨- ديوان ذى الرمة تح/د.عبد القدوس أبو صالح ط/مؤسسة الإيمان بيروت ــ لبنان ط١: ١٣٩٢ه -١٩٧٢م ،وط٢: ١٤٠٢ه – ١٩٧٢م

٣٩- ديوان النابغة الذبيانى صنعة ابن السكيت،تح/ شكرى فيصل ،ط/دار الفكر ب.د

٤٠- سر صناعة الإعراب لابن جني تح/د.حسن هنداوي ط/دارالقلم ـــ دمشق ط٢ :١٤١٣ه ــ١٩٩٣م .

٤١- الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه لخديجة الحديثى ط/مطبوعات جامعة الكويت ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٤٢- شرح ابن عقيل ط/دار إحياء التراث العربى بيروت – لبنان

٤٣- شرح ابن الناظم على الألفية تح/ محمد باسل عيون السودط/ دار الكتب العلمية ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠ م

٤٤-شرح الآجرومية فى علم العربية للسنهورى تح/ محمد خليل عبد العزيز شرف ط/دار السلام – القاهرة ط١، ١٤٢٧ه – ٢٠٠٦م .

٤٥- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح/محمد محيى الدين عبدالحميد ط/ دار الطلائع – القاهرة ٢٠١٤م .

٤٦ـ شرح ألفية ابن معطى لابن جمعة الموصلى تح/د.على موسى الشوملى ط/مكتبة الخريجى ط١: ١٤٠٥ه- ١٩٨٥م.

٤٧ـ شرح التسهيل لابن مالك تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ط:هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط١: ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م

٤٨- شرح التسهيل للمرادى تح/محمد عبد النبى محمد أحمد عبيد ط/مكتبة الإيمان ـ المنصورة ،ط١، ١٤٢٧ه ـ ٢٠٠٦م .

٤٩- شرح الجمل لابن خروف تح/ سلوى محمد عرب ط/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى – مكة المكرمة ١٤١٩هـ

٥٠- شرح الجمل لابن عصفور تح. د. صاحب أبو جناح .

٥١- شرح الرضي على الكافية،تصحيح يوسف حسن عمر ط/ جامعة قاريونس ـ بنغازى ط٢/١٩٩٦م .

٥٢- شرح السيوطى على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية تح/ محمد صالح الغرسى ط/ دار السلام – القاهرة ط١: ١٤٢١ه – ٢٠٠٠م

٥٣ – شرح شذور الذهب لابن هشام ،تح/ محمد محيى الدين ط/ مكتبة هاشم ب.د.

٥٤- شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن أحمد بن حاجى عوض تح/ د.سعد محمد عبد الرزاق أبو نور، ط/مكتبة الإيمان – المنصورة .

٥٥- شرح الكافية الشافية لابن مالك تح/ عبد المنعم أحمد هريدى ط/ دار المأمون للتراث

٥٦- شرح الكتاب للسيرافى تح/ أحمد حسن مهدلى ، وعلى سيد على ط/ دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط١: ٢٠٠٨م -١٤٢٩ه .

٥٧- شرح اللمع لابن برهان العكبرى تح/د. فائز فارس طبعة الكويت ط١ :١٤٠٤ه -١٩٨٤م.

٥٨- شرح المفصل لابن يعيش تح /: د.إميل بديع يعقوب ط : دار الكتب العلمية،بيروت – لبنان الطبعة:الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

٥٩- صحيح البخارى تح/ محمد زهير بن ناصر الناصر ،ط/دار طوق النجاة ،ط١، ١٤٢٢هـ

٦٠- طبقات فحول الشعراء لابن سلّام الجمحي ،تح: محمود محمد شاكر ، ط/ دار المدني - جدة

٦١- علل النحو للوراق تح/ محمود جاسم محمد الدرويش ط/ مكتبة الرشد – الرياض ط١، ١٤٢٠ه – ١٩٩٩م

٦٢- العين للخليل بن أحمد ،تح/ د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ط/ دار ومكتبة الهلال

٦٣- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية للشنقيطي شرح : أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ،ط: مكتبة الأسدي- مكة المكرمة ط١: ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م .

٦٤- الفهرست لابن النديم ،تح: إبراهيم رمضان ط: دار المعرفة بيروت ــ لبنان ط٢: ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م

٦٥- الكتاب لسيبويه تح / عبد السلام محمد هارون ،ط/ دار الجيل ــ بيروت .

٦٦- كتاب البيان فى شرح اللمع للشريف عمر بن إبراهيم الكوفى تح/ د. علاء الدين حموية ط/دار عمار،ط١، ١٤٢٣ه – ٢٠٠٢م .

٦٧- كشف المشكل فى النحو لابن حيدرة اليمنى تح/د. هادى عطية مطر، ط/ مطبعة الإرشاد – بغداد، ١٤٠٤ه -١٩٨٤م .

٦٨- كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب للفاكهى تح/ د. عبد المقصود محمد عبد المقصود ط/مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ط١: ١٤٢٦ه -٢٠٠٦م

٦٩- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري ،ط/ دار الكتاب العربي – بيروت،ط٣ – ١٤٠٧ هـ

٧٠- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية للكفوي ،تح/ عدنان درويش – محمد المصري ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت.

٧١- الكناش في فني النحو والصرف لأبى الفداء عماد الدين، تح/ د. رياض بن حسن الخوام ط/ المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ٢٠٠٠ م

٧٢- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري تح/ غازي مختار طليمات،ط/ دار الفكر- دمشق ط١، ١٩٩٥

٧٣- لسان العرب لابن منظور تح:عبد الله علي الكبير،ومحمد أحمد حسب الله ،وهاشم محمد الشاذلي ط/دار المعارف-القاهرة

٧٤- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي ط/ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ط١: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .

٧٥- اللمع في العربية لابن جنى تح، د.سميح أبو مغلى ط/دار مجدلاوى للنشر ١٩٨٨م.

٧٦- ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج تح/ هدى محمود قراعة ط/المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، ١٣٩١ه- ١٩٧١م

٧٧- مجمع الأمثال للنيسابوري،تح:محمد محيى الدين،ط/دار المعرفة- بيروت

٧٨- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ،ط/ وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ط/ ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م

٧٩-المحصول في علم الأصول للرازى ،تح/ طه جابر فياض العلواني ط/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض،ط١، ١٤٠٠

٨٠- مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه ، ط/مكتبة المتنبى ــ القاهرة

٨١- المدارس النحوية شوقى ضيف ،ط: دار المعارف ط٧

٨٢- المرتجل لابن الخشاب تح / على حيدر ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م - دمشق

٨٣- المسائل الخلافية فى النحو للعكبرى تح/ د.عبد الفتاح سليم ط/مكتبة الآداب - القاهرة ط٣ ،١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

٨٤- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تح/د. محمد كامل بركات ط/ دار الفكر -دمشق ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م

٨٥- مسند الإمام أحمد بن حنبل ،تح/ شعيب الأرنؤوط وآخرون،ط/ مؤسسة الرسالة،ط٢، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م

٨٦- المعارضة والترجيح فى النحو العربى ،إعداد/ سناء يوسف فتح الباب ،ط/دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع -القاهرة .

٨٧- معانى الحروف للزجاجى ،تح/على توفيق الحمد،ط/مؤسسة الرسالة -دار الأمل ط٢، ١٤٠٦ه-١٩٨٦م.

٨٨- معانى القرآن للأخفش ،تح/ هدى محمود قراعة،ط/مكتبة الخانجي- القاهرة

ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

٨٩- معانى القرآن للفراء تح/أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر الطبعة الأولى

٩٠- معاني النحو لفاضل صالح السامرائي ،ط/دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن ط١، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م

٩١- معجم الأدباء لياقوت الحموي تح/ إحسان عباس ط/ دار الغرب الإسلامي- بيروت ط١: ١٤١٤هـ- ١٩٩٣ م

٩٢- معجم البلدان لياقوت الحموى ط/ دار الفكر – بيروت

٩٣- معجم القرآت القرآنية للدكتور عبداللطيف الخطيب ط/ دار سعد الدين – دمشق ط١، ١٤٢٢ه - ٢٠٠٢م .

٩٤- مغنى اللبيب لابن هشام تح/ تح : د.مازن المبارك ، ومحمد علي حمدالله ط/ دارالفكر- بيروت ط٦ ، ١٩٨٥م .

٩٥- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك للشاطبى،تح/ د.عياد بن عيد الثبيتي ط/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة ط١: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٩٦- المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية للعينى تح/ د.على محمد فاخر،وآخران ط/دار السلام – القاهرة ط١٤٣١:١ه – ٢٠١٠م .

٩٧- المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى تح/ د.كاظم بحر المرجان ط/وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية ١٩٨٢م .

٩٨- المقتضب للمبرد تح: محمد عبد الخالق عضيمة ط / عالم الكتب. – بيروت.

٩٩-من أسرار حروف الجر فى الذكر الحكيم لمحمد الأمين الخضرى ،ط/مكتبة وهبة – القاهرة ،ط١ ، ١٤٠٩ه-١٩٨٩م.

١٠٠- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد ط/ دار التراث – القاهرة

١٠١- منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك لأبى حيان تح/ على محمد فاخر،وآخران ط/ دار الطباعة المحمدية – القاهرة ط١: ١٤٣٥ه-٢٠١٣ م

١٠٢- الموطأ للإمام مالك بن أنس، تح /محمد فؤاد عبد الباقى ط/دار إحياء الكتب العربية

١٠٣- نتائج التحصيل فى شرح كتاب التسهيل للدلائى تح/د.مصطفى الصادق العربى ط/مطابع الثورة ــ بنغازى

١٠٤-نتائج الفكر في النَّحو للسهيلى،ط/ دار الكتب العلمية – بيروت،ط١: ١٤١٢ – ١٩٩٢ م

١٠٥- النّحو العربي العلّة النّحوية نشأتها وتطورها لمازن المبارك ،ط/المكتبة الحديثة ــ بيروت ،ط١: ١٩٦٥م .

١٠٦- النحو الوافى لعباس حسن ط/دار المعارف ط٣

١٠٧- نزهة الألباء في طبقات الأدباء تح: إبراهيم السامرائي ط/مكتبة المنار ــ الزرقاء ــ الأردن ط٣، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٠٨- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي تح/ أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل ط/ مكتبة إحياء التراث الإسلامي ط١، ٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ

١٠٩-همع الهوامع للسيوطى تح/عبد الحميد هنداوي ط/المكتبةالتوفيقية – القاهرة

١١٠- الوافي بالوفيات للصفدي تح: أحمد الأرناؤوط،وتركي مصطفى ط/ دارإحياء التراث ــ بيروت ،ط١/١٤٢٠هـ ــ٢٠٠٠م .

فهرس الموضوعات

م	الموضوع
١	المقدمة
٢	الدراسات السابقة
٣	التمهيد: الترجيح وأهميته فى الخلاف النحوى ويشتمل على : تعريف الترجيح – أركان الترجيح – أشهر المصنفات فى الترجيح النحوى
٤	المبحث الأول من مسائل أسباب الترجيح النحوى فى الأسماء ويشتمل على المسائل الآتية
٥	إعمال اسم الفاعل المقترن بـــ(أل) الدال على الحال والاستقبال
٦	النون لا تدل على التثنية ولا على الجمع .
٧	علة اختصاص الجر بالأسماء .
٨	الأوجه الجائزة فى المضاف إذا كان بعضًا من المضاف إليه.
٩	تأكيد المظهر بالمضمر.
١٠	إعراب جواب (كم) الاستفهاميّة على حسب موقعها فى الجملة.

م	الموضوع
١١	رفع الاسم بعد"إذا" الفجائية أو "أما" إذا وقعتا بعد عطف.
١٢	القول بِعَلَمِيَّةِ أعلام الأعداد.
١٣	العلة فى عدم صرف الثلاثي الساكن الوسط
١٤	المبحث الثانى من مسائل أسباب الترجيح النحوى فى الأفعال ويشتمل على المسائل الآتية :
١٥	جواز إلغاء المتوسط بين المعمولين أوالمتأخرعنهما نحو:"زيد ظننت قائم"،و"زيد قائم ظننت".
١٦	حذف إحدى التاءين من أول الفعل المضارع تخفيفًا.
١٧	أَوْلَى العاملين بالعمل في التنازع.
١٨	علة إعراب الفعل المضارع
١٩	فعل الأمر بين البناء والإعراب
٢٠	تعدية الفعل "اتَّخَذَ" إلى مفعولين
٢١	إلحاق الفعل "ضرب" بباب "ظن" وأخواتها
٢٢	من مسائل اسباب الترجيح فى الحروف

م	الموضوع
	ويشتمل على المسائل الآتية:
٢٣	مجيء "من" لابتداء الغاية الزمانية
٢٤	دلالة "من" على التبعيض
٢٥	دلالة "إلى" على انتهاء الغاية
٢٦	رُبَّ بين الاسمية والحرفية
٢٧	دلالة "لو"على التمنى
٢٨	معنى"ثم" العاطفة
٢٩	الخاتمة
٣٠	فهرس المصادر والمراجع
٣١	فهرس الموضوعات

تمت بحمد الله تعالى